جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

في علوم التسيير

تخصص: مالية مؤسسة

تحت عنوان

أثر الضرائب على النشاط على التوازنات المالية في المؤسسة

دراسة حالة المركب الصناعي والتجاري مرمورة قالمة للفترة (2019-2021)

إعداد الطالبين:

- بوازدي حمزة
- مقران ياسين

إشراف الدكتور:

- الواعر هشام

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
شعابنة رزيقة	أستاذة محاضرة -أ-	رئيسا	جامعة قالمة
الواعر هشام	أستاذ محاضر-ب-	مؤطرا	جامعة قالمة
مجلخ سليم	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا	جامعة قالمة

السنة الجامعية: 2022/2021

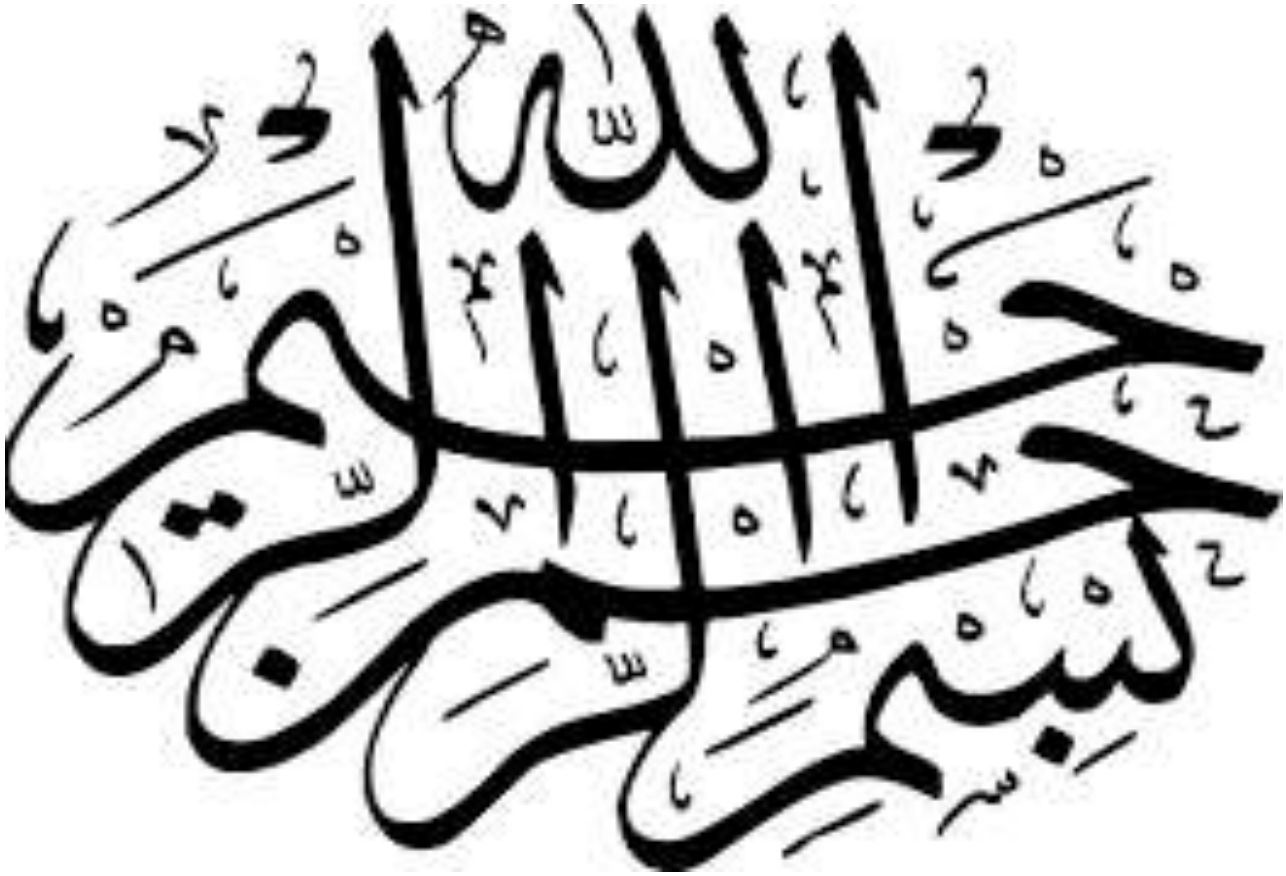
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال ﷺ :﴿ من لم يشكر الناس لم يشكره الله﴾

في البداية نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل،.

كما يشرفنا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى من ساق أفكارنا وساهم في تثبيت خطانا على دروب المعرفة

الأستاذ الدكتور الفاضل" الواعر هشام"

الذي قبل الإشراف على هذا العمل والذي لم يبخل علينا طوال مشوار إعداد البحث بالنصح والإرشاد والتوجيه

والشكر موصول إلى أسرة معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير من أساتذة، وطلبة وعمال،

كما يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الطور النهائي.

والشكر لكل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد راجين من الله عز وجل أن يجازيهم خير جزاء إنه مجيب الدعاء.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بذكرك وشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار **"والدي العزيز وقرة عيني"**

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود **"أمي الغالبة "**

إلى كل إخوتي وإلى كل فرد من عائلتي من قريب أو من بعيد خاصة الكراميش **"روان وجوري "**

إلى أصدقائي بصفة عامة أو خاصة.

إلى كل من ساهم لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الجزيل بأسمى معاني التقدير والاحترام إلى المركب الصناعي مرمورة هيليوبوليس قالمة ودعمهم لي.

وإلى الأستاذ المشرف الواعر هشام بصفة خاصة.

وإلى الأستاذ بوناب محمد أسمى معاني التقدير والاحترام لمتابعة سيرورة عملنا وإلى باقي أساتذتي الذين بادروا طيلة فترة الدراسة لإيصالنا إلى بر النجاح والتفوق.

إلى جامعة قالمة 8 ماي 1945 التي تسعى في بناء جيل قادر على التفاعل في الجانب المهلي إلى كل رافع قلم يبغي رفع الأمة ويسمو إلى رقيها.

ياسين مقران

الإهداء

بعد الصلاة والسلام على خير خلق الله رسولنا الحبيب إنما وبما وفقني ربي أهدي ثمرة جهدي وتعبي هذه

إلى أغلى ما أملك "**والدي العزيز**" و "**أمي الغالية**".

وإلى إخوتي البنات وإلى أخي "**زينو**".

إلى جميع الأهل والأقارب، خاصة الكتاكيت "**ماجد، دودو، أصيل، إلينا**"

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا البحث ولو بحرف.

وأدعو الله خالصا مستبشرا أن أكون عند حسن ظن أساتذتي بي، كما أني أنسب كل نجاحاتي بتوفيق من الله عزّ وجلّ فأين ينتهي تعب والداي يبدأ تعب أساتذتي وأنا شاكر ممتن وحامل مقتدر لكل ما سقوني به من علم ومعرفة وتحصيل وأتمنى أن أكون عند حسن ظني بهم.

وفي الختام على سبيل التخصيص والتقدير والاحترام الخالص أوجه إهداء عرفان وامتنان لأستاذي الواعر هشام وهو مشكور على مجهوده المبذول، وأستاذي بوناب محمد.

والله ولي التوفيق

حمزة بوازدي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	I – IV
قائمة الجداول	V – VII
قائمة الأشكال	VIII – IX
المقدمة العامة	أ – ج
الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الضرائب	1 – 32
تمهيد:	2
المبحث الأول: عموميات حول الضرائب	3
المطلب الأول: الضرائب وخصائصها	3
أولا: مفهوم الضريبة	3
ثانيا: خصائص الضرائب	4
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للضرائب وأهدافها	5
أولا: المبادئ الأساسية للضربة	5
ثانيا: أهداف الضرائب	7
المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة و أنواعها	9
المطلب الأول :أنواع الضرائب	9
أولا: الضريبة على الدخل	9
ثانيا: الضرائب على أرس المال	10
ثالثا: الضرائب على الإنفاق	11
رابعا: الضرائب على التصرفات	13
المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة	13
أولا: وعاء الضريبة	14
ثانيا: أساليب تقدير الضريبة	14
ثالثا: تحصيل الضريبة	16
المبحث الثالث: الضرائب على النشاط:	18

المطلب الأول: الضرائب على المداخيل	18
أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	18
ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	22
المطلب الثاني: الضرائب على رقم الأعمال	24
أولا: الرسم على القيمة المضافة	24
ثانيا: الرسم على النشاط المهني	29
ثالثا: الضريبة الجزافية الوحيدة	30
خلاصة	32
الفصل الثاني: أسس دراسة التوازنات المالية في المؤسسة	**33 – 71**
تمهيد:	34
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	35
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي	35
أولا: نظرة تاريخية على التحليل المالي	35
ثانيا: مفهوم التحليل المالي	37
ثالثا: خصائص التحليل المال	37
رابعا: وظائف التحليل المالي	38
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي وأهميته	38
أولا: أنواع التحليل المالي	38
ثانيا: أهمية التحليل المالي	40
ثالثا: أهداف التحليل المالي	41
المبحث الثاني: التحليل المالي الساكن والديناميكي	43
المطلب الأول: التحليل المالي من منظور ساكن	43
أولا: التحليل المالي الذمي	43
ثانيا : التحليل المالي الوظيفي	48
المطلب الثاني: التحليل المالي من منظور متحرك	54
أولا: مضمون جدول التمويل (جدول الاستخدامات والموارد)	54
ثانيا: جدول تدفقات الخزينة	60

المبحث الثالث: التحليل المالي ودراسة الأثر الضريبي	66
المطلب الأول: الاثر الضريبي على التوازنات المالية	66
أولا: أثر الضريبة على رأس المال العامل	66
ثانيا: أثر الضريبة على احتياجات رأس المال العامل	66
ثالثا: أثر الضريبة على الخزينة	66
المطلب الثاني: تأثيرات ضريبية أخرى	68
أولا: أثر الضريبة على استراتيجية التمويل	68
ثانيا: تأثير الضريبة على التدفقات النقدية	70
خلاصة:	71
الفصل الثالث : دراسة حالة المركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة –	104 – 72
تمهيد :	73
المبحث الأول : تقديم الشركة موضع الدراسة	74
المطلب الأول: نشأة وتعريف المركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة	74
أولا: نبذة تاريخية	74
ثانيا : التعريف بالمركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة:	74
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمركب ووظائف الأقسام	75
أولا: الهيكل التنظيمي ووظائف الأقسام	76
ثانيا : الجهات التي يتعامل معها المركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة	78
المطلب الثالث: وظائف وأهداف المركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة	78
أولا : وظائف المركب الصناعي والتجاري – قالمة	78
ثانيا: أهداف المركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة	79
المبحث الثاني : دراسة الضرائب التي تخضع لها المؤسسة علي نشاطها	80
المطلب الأول : الضرائب ورسوم أخرى	80
أولا : الضريبة علي النشاط المهني (TAP)	80
ثانيا : الرسم على القيمة المضافة (TVA)	82
المطلب الثاني : الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):	84
المطلب الثالث : الضريبة على أرباح الشركات (IBS)	86

المبحث الثالث : أثر مختلف الضرائب على التوازنات المالية	87
المطلب الأول : دراسة تأثير مختلف الضرائب على التوازن المالي (من منظور الذمي)	87
أولا : عرض جانب الأصول للميزانية المختصرة للسنوات (2019-2021)	87
ثانيا : عرض جانب الخصوم للميزانية المختصرة للسنوات (2019-2021)	87
ثالثا : تحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي	87
رابعا : تحليل عن طريق النسب المالية	91
المطلب الثاني : دراسة تأثير مختلف الضرائب على التوازن المالي (من منظور الوظيفي)	93
أولا: بناء وعرض الميزانيات الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري بالاعتماد على الميزانيات المالية الخاصة بالمؤسسة تم بناء الميزانيات الوظيفية المختصرة للفترة (2019 . 2021)	93
ثانيا : تحليل عن طريق أدوات التحليل الوظيفي	95
المطلب الثالث : دراسة تشكل النتيجة وتأثير الضرائب على نتائج المؤسسة	100
أولا: تقديم جدول حسابات النتائج لشركة	100
ثانيا :تأثير الضريبة على النتيجة	101
خلاصة:	103
الخاتمة العامة:	104
قائمة المصادر والمراجع	108
الملخص	-

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الميزانية المالية المختصرة	44
2	يمثل حركة التمويل	45
3	تمثيل الميزانية الوظيفية	50
4	من التغير في راس المال العامل نحو تدفقات الخزينة	56
5	الجزء الأول من جدول التمويل	57
6	الجزء الثاني من جدول التمويل	60
7	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المالي المحاسبي الجزائري	63
8	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المالي المحاسبي الجزائر	65
9	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني	81
10	التسجيل المحاسبي للرسم على النشاط المهني	81
11	حالة تسديد الرسم على النشاط المهني	81
12	يمثل معدلات الرسم على القيمة المضافة حسب قانون المالية 2022	82
13	عند الشراء (الرسم على القيمة القابل للاسترجاع)	82
14	عند البيع (الرسم على القيمة المضافة المحصل)	83
15	التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة في حالة الشراء	83
16	التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة في حالة البيع	84
17	تسجيل تسوية الرسم على القيمة المضافة	84
18	التسجيل المحاسبي للضريبة على الدخل الإجمالي	85
19	التسجيل المحاسبي لتسديد الضريبة على الدخل الإجمالي	85
20	التسجيل المحاسبي للضريبة على أرباح الشركات	86
21	التسجيل المحاسبي لتسديد الضريبة على أرباح الشركات	86

قائمة الجداول

22	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات 2019-2021	87
23	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات 2019-2021	87
24	رأس المال العامل للمركب الصناعي والتجاري –قالمة –خلال الفترة (2019-2021) الوحدة : دج	88
25	رأس المال العامل للمركب الصناعي والتجاري –قالمة –خلال الفترة (2019-2021)	89
26	الخزينة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة –خلال الفترة (2019-2021)	90
27	الخزينة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة –خلال الفترة (2019-2021)	90
28	تأثير الضريبة على جانبي الأصول والخصوم	92
29	الميزانية الوظيفية المختصرة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة – لسنة 2019	93
30	الميزانية الوظيفية المختصرة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة – لسنة 2020	94
31	الميزانية الوظيفية المختصرة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة – لسنة 2021	94
32	رأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2019 – 2021)	95
33	الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2019 – 2021)	96
34	الخزينة الصافية للفترة (2019 – 2021)	97
35	أثر الضريبة على الاستخدامات المتداولة والموارد المتداولة للفترة 2019-2021	98
36	الجدول المختصر للحسابات النتائج للفترة 2019-2021	100
37	تحليل نسب الجدول الحسابات النتائج للفترة 2019-2021	101
38	تأثير الضريبة على رقم الأعمال والقيمة المضافة	101

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	التوازن المالي للميزانية الوظيفية	52
2	الحالات الممكنة للخزينة الصافية الاجمالية	54
3	بطاقة فنية لمركب الصناعي والتجاري – قالمة–	75
4	الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة	76
5	التمثيل البياني للرأس المال العامل للفترة 2019–2021	88
6	التمثيل البياني للتأثير الضريبة على جانب الأصول والخصوم للفترة 2019–2021	90
7	التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الاستخدامات المتداولة للفترة 2019–2021	98
8	التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الموارد المتداولة للفترة 2019–2021	99

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

تسعى كل دول العالم لتحقيق النمو الاقتصادي عبر زيادة استثماراتها أو زيادة طاقتها الإنتاجية، ويرتكز ذلك أساسا على زيادة مداخيلها المالية لتمويل التوسعات وفي نفس الوقت تنتهج سياسات تجاه المؤسسات الاقتصادية، ومن هذه السياسة المالية اللجوء إلي وضع الاعفاءات الضريبية وتخفيض العبء الضريبي على المؤسسات عبر اعتماد نسب ضريبية متدنية تحفز الشركات على التوسع في نشاطاتها الإنتاجية، وهذا نظرا لوجود إجماع بأن الضريبة تلعب دورا هاما في دعم المؤسسات.

تؤثر الضريبة على النشاط المؤسسة من عدة جوانب وتنعكس كذلك على القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها، حيث تمس الضريبة بأرباح المؤسسة وبتدفقاتها النقدية وكذلك بموقف الدائنين اتجاهها نظرا لأنها تنعكس أثارها كذلك على الميزانية حيث أن هذه الوثيقة مصدر هام لاتخاذ القرار من طرف الجهات المتعاملة وكذلك الأطراف المسيرة من داخل المؤسسة.

يؤدي بنا ما سبق لطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير العبء الضريبي على التوازن المالي للمؤسسة ؟

ويشرط هذا التساؤل الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي الضريبة ؟
- كيف ينعكس العبء الضريبي على الأرصدة في القوائم للمؤسسة ؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى : للضريبة تأثير هامشي على التوازنات المالية في المؤسسة، وهذا يرجع إلي طبيعة التشريع الجبائي الوطني، الذي يسعي لتحفيز الاستثمار.

الفرضية الثانية : تتمثل الضريبة اقتطاع تقدي تأخذه الدولة بهدف تمويل ميزانيتها.

الفرضية الثالثة : ينعكس العبء الضريبي على أرصدة الميزانية وكذلك جدول حسابات النتائج، كما تؤثر على التدفقات النقدية في المؤسسة.

أسباب ودوافع اختيار الدراسة :

سبب اختيارنا لهذا الموضوع كان نتيجة لعدة اعتبارات منها :

- نعتبر الموضوع أحد مواضيع الاختصاص لذلك حرصنا على البحث فيه تعزيزا لمكاسبنا العلمية.
- الغموض الذي يشوب أثر الضريبة على المؤسسات في حالة الجزائر.

أهداف الموضوع :

على ضوء دراستنا للموضوع فإننا نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة.
- الإلمام بكافة جوانب النظرية وتطبيقية لأثار الضرائب على التوازن المالي للمؤسسة.
- التعرف على مدى امكانية تعرض المؤسسة للأثار الضرائب على نشاطها.
- التعرف على التوازن الساكن والوظيفي وأثر الضريبة عليهم.

حدود الدراسة :

تتمثل الحدود المكانية لدراستنا بالجزائر في شركة المركب الصناعي والتجاري مرمورة بولاية قالمة وذلك خلال الفترة الزمنية 2019-2021.

منهج الدراسة :

بما أن الموضوع يهدف إلى معرفة اثر الضريبة على النشاط على التوازنات المالية في المؤسسة، فإن الباحثين يريان أن أنسب منهج يمكن تطبيقه والذي يحقق أهداف هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تغطية الجانب النظري للدراسة عن طريق البحث المكتبي في المراجع والبحوث السابقة.

أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة والذي نقوم فيه بتحليل القوائم المالية وبغرض التعرف على اهم الانعكاسات والآثار الضريبية على المركب الصناعي والتجاري مرمورة قالمة.

هيكل الدراسة :

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وكذلك لإثبات مدى صحة أو خطأ الفرضيات ومن أجل الاحاطة بجوانب هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جانبين الأول نظري يتضمن الفصلين الأول والثاني بينما الجانب التطبيقي خصص له الفصل الثالث وقسم كل فصل إلى ثلاث مباحث.

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الضرائب حيث قسم إلى المبحث الأول بعنوان عموميات حول الضرائب والمبحث الثاني تحت عنوان التنظيم الفني للضريبة وأنواعها والمبحث الثالث بعنوان الضرائب على النشاط .

الفصل الثاني : أسس دراسة التوازنات المالية في المؤسسة حيث قسم إلى المبحث الأول بعنوان ماهية التحليل المالي والمبحث الثاني يحمل عنوان القواعد العامة للتحليل المالي والمبحث الثالث تحت عنوان التحليل المالي ودراسة الأثر الضريبي.

الفصل الثالث : دراسة حالة للمركب الصناعي والتجاري مرمورة قالمة حيث قسم إلى المبحث الأول تقديم الشركة موضع الدراسة والمبحث الثاني تحت عنوان دراسة الضرائب التي تخضع لها المؤسسة على نشاطها والمبحث الثالث بعنوان أثر مختلف الضرائب على التوازنات المالية.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول الضرائب

تمهيد:

لقد اعتبرت الضرائب في الدول الحديثة، وحتى الدول السائرة في طريق النمو مصدرا أساسيا لتمويل خزينة الدولة، قصد تغطية النفقات العامة، ووسيلة حالية مهمة في يد الدولة، تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع.

لذا تحاول الدولة أثناء فرضها للضريبة التنسيق بين مختلف الأهداف لكي لا يحدث فرض الضريبة آثار غير مرغوبة.

وفي هذا الفصل سوف نتناول المفاهيم العامة حول الضرائب وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول الضرائب.
- المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة وأنواعها.
- المبحث الثالث: الضرائب على النشاط.

المبحث الأول: عموميات حول الضرائب

تعتبر الضرائب من أهم مصادر الايرادات العامة من الناحية المالية وما تلعبه من دور هام في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتعتبر لصيقة بحياة الانسان العادي سواء أدرك مضامينها أم لا، ولهذا تلقى رعاية خاصة من الحكومات سواء في استخداماتها أو رصد أثارها، ومن خلال هذا المبحث وفي المطلب الأول سنتعرف على الضرائب وخصائصها أما المطلب الثاني نتناول فيه المبادئ الأساسية للضريبة واهدافها.

المطلب الأول: الضرائب وخصائصها

تتعدد التعاريف التي أوردها الكتاب للضريبة وبرغم ذلك التعدد تبقى الخصائص العامة المشتقات من تلك التعاريف واحدة.

أولا: مفهوم الضريبة

"الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة المكلفين بدفعها جبرا مساهمة منهم في تغطية نفقاتها العامة، وتدفع من قبلهم بصفة نهائية ودون أن يعود عليهم نفع خاص مقابل دفع هذا المبلغ باعتبارهم أعضاء متضامنين في الدولة ويكون فرضها مرتبط بالمقدرة على الدفع لتحقيق أهداف الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ".[1]

"هي اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية، بصفة نهائية ومن دون مقابل مباشرة ومحدد، وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة، الجمعات المحلية وأو الإقليمية والإدارات العمومية".[2]

" مبلغ من المال تقرضه الدولة وتجنيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، دون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية".[3]

من التعاريف السابقة يمكننا القول أن الضريبة هي "اقتطاع نقدي تفرضه الدولة جبرا على المكلفين بالضريبة، ومن دون مقابل، من أجل تغطية وتمويل نفقاتها العامة".

---

[1]– جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 82.

[2]– عبد المجيد قدي، **دراسات علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 22.

[3]علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 176.

ثانيا: خصائص الضرائب

للضريبة مجموعة من الخصائص أهمها:

1- الضريبة اقتطاع مالي يتم بصورة نقدية:

إلا أنه في العصر الحديث تفرض الضريبة في شكل نقدي خلافا للنظم الضريبية السابقة.[1]

لجأت الدولة إلى الضريبة النقدية لأنها تحقق المزايا التالية:

- تحقق عدالة أكبر للفرد.
- تعتبر المبالغ النقدية أكبر حصيلة وأسهل في الجباية وأقل تكلفة.
- لا يتلاعب فيها.

أما عيوب الضريبة العينية تتمثل في :

- ارتفاع تكاليف نقلها وتخزينها.
- خطر انخفاض قيمتها نتيجة التلف أو انخفاض قيمتها السوقية.
- قد يتم استبدالها بأصناف أقل جودة.
- الرقابة صعبة ومرتفعة التكاليف.[2]

2- الضريبة تدفع بدون مقابل

إن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل مقابلها على نفع خاص به، فهو يدفع الضريبة بصفته عضوا في الجماعة السياسية.[3]

3- الضريبة تدفع جبرا:

يعد فرض الضريبة وجبايتها عملا من أعمال السلطة العامة، بمعنى أن فرض الضريبة يستند إلى الجبر وبمعنى ذلك أن النظام القانوني للضريبة هو اختصاص للدولة لا يجوز أن يكون محلا لاتفاق بين الدولة والأفراد، فسعر الضريبة والمكلف بأدائها وتحصيلها وتحديد وعائها تتم بإرادة الدولة منفردة.[4]

---

[1]- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 8.

[2]- محمود حسين الوادي، زكراء أحمد عزام، **مباديء المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 55-56.

[3]- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 133.

[4]- عادل العلي، **المالية والقانون المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 123.

4- الضريبة تدفع بصورة نهائية:

وهذا يعني أن المكلف بالضريبة المترتبة عليه لا يحق له المطالبة باسترداد المبالغ التي دفعها كضريبة مادام أنها فرضت عليه ودفعت بشكل يتفق وأحكام القانون الضريبي، كما لا يحق المطالبة بفوائد عنها لأنها فرضت عليه بصفة نهائية ولا يعتبر من هذه الصفة، إن القانون الضريبي يغطي للمكلف الحق باسترداد الضريبة في حالات معينة كدفعها دون وجه حق أو زيادة عما هو مقدر قانونا.[1]

5- الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها:

تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة على الإطلاق، ولذا فإنها تمكن الدولة من تحقيق أهدافها. ويتمثل هدف الحصيلة الهدف الدائم و الرئيسي لأنه يوفر للدولة الموارد التي تحتاجها لمواجهة نفقاتها وزيادة أعبائها التي تحقق منافع عامة للمجتمع في مجموعه. كما أنها تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين حقوق الخزينة العامة وحقوق الأفراد.[2]

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للضرائب وأهدافها

يقصد بها تلك المبادئ والأسس التي يتعين على الدولة مراعاتها عند وضع التنظيم الفني للضريبة وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق فائدة مزدوجة، إذ تتحقق مصلحة المكلف من جهة ومصلحة الدولة من جهة أخرى.

أولا: المبادئ الأساسية للضربة

أن أي دولة في العالم تفرض الضرائب لتحقيق أهداف تسعى إليها، ولكي تتمكن الدولة من تحقيق هذه الأهداف يجب أن تراعي قواعد مبادئ أساسية عند فرض الضرائب.

1- مبدأ العدالة والمساوات:

إن المقصود بالعدالة هو أن يتم توزيع الأعباء الضريبية على أفراد المجتمع بطريقة تحقيق المساواة بينهم حسب المقدرة التمويلية لكل منهم.[3]

ولقد تطور مفهوم بتطوير المجتمع، فلدى التقليديين يقصد بالعدالة (عند أدم سميث مثلا) "بأن يساهم كل أفراد المجتمع في تحمل نفقات الدولة حسب مقدرتهم النسبية، أي تكون مساهمتهم متناسبة في دخولهم".

---

[1]- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2]- سوزي علي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص121-122.

[3]- أسامة خيري، **الإدارة العامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 216.

غير أنه حديثا أخذت فكرة العدالة منحنى اخر في سن القوانين الضريبية، أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وعليه فلتحقيق عدالة كبرى في توزيع العبء الضريبي بين الأفراد، أصبح يؤخذ كاستثناء عن عمومية الضريبة عند التنظيم الفني للضريبة لمقابلة اعتبارات يراها المشرع ضرورية فيلجأ لعمليات الاختلاف في المعاملة الضريبية.[1]

2- مبدأ أو قاعدة اليقين:

تعني هذه القاعدة أن تحدد الضريبة بقانون يوضح قيمتها وأسس حسابها، والحدث المنشئ لها والمصاريف الواجب خصمها، ومعيار الدفع وكل ما يتصل بالضريبة من أحكام، ولكي يتحقق مبدأ اليقين يجب أن تكون الضريبة معينة وصريحة، وغير مفروضة بصورة كيفية، وكذلك يجب أن تكون موعد الجباية وشكلها ومقدارها المفروض محددين بصراحة ومعلومين عند المكلف.[2]

3- مبدأ الملائمة في التحصيل:

هي أن كل ضريبة يجب أن تجنى في أنسب الأوقات، وبالأسلوب الأنسب للمكلف حتى تتجنب إزعاجه ويكون التكليف سهلا عليه.[3]

4- مبدأ الثبات:

يقصد بها أن لا تتغير حصيلة الضرائب تبعا للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، وخصوصا في أوقات الكساد وذلك أن الحصيلة الضريبية تزداد عادة في أوقات الرخاء بسبب ازدياد الدخول والإنتاج، بينما نجد أن حصيلة الضريبة تقل عادة في أوقات الكساد مما يعرض السلطات العامة لمضايقات مالية كبيرة بالنسبة لمسؤوليتها التي تزداد في هذه الأوقات.[4]

5- مبدأ الاقتصاد:

يقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأبسط الطرق التي لا تكلف الإدارة المالية مبالغ كبيرة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها. ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء منه في سبيل الحصول علية.[5]

---

[1]- حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2]- رحال نصر، عوادي مصطفى، **جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق**، مطبعة سخري حي المنظر الجميل، الوادي، 2010-2011، ص 11.

[3]- عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[4]- حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[5]- سوزي علي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 130.

6- قاعدة المرونة:

ويعني أن يكون هناك درجة من الاستجابة للضرائب المفروضة للتغيرات في النشاط الاقتصاد، وقد تكون هذه المرونة من خلال مفهومين، المفهوم الأول هو أن يكون هناك استجابة تلقائية للضرائب القائمة مع التغيرات في مستوى النشاط الاقتصادي، دون أن تضطر الدولة إلى التغيير في هياكل النظام الضريبي بفرض ضرائب جديدة أو تغيير معدلات الضرائب القائمة.

أما المفهوم الثاني فهو أن تكون للدولة الإمكانية الكافية وبالسرعة اللازمة لمراجعة هيكل الضرائب القائم في الاقتصاد وتعديله.[1]

ثانيا: أهداف الضرائب:

تصبو الضريبة في أي مجتمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تحديدها في الآتي:

1- الأهداف المالية:

ويقصد بها تغطية الأعباء العامة، أي أن الضريبة تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة بصورة تتضمن لها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الانفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الانفاق على الخدمات العامة وعلى استثمارات الإدارة الحكومية (كبناء السدود والمستشفيات والجامعات، وشق الطرق ... إلخ).[2]

2- الأهداف الاقتصادية:

أصبحت الضريبة في تطورها الأخير وسيلة ليس فقط لتحقيق غايات مالية وإنما لتحقيق غايات اقتصادية، تتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي والتعجيل بالتنمية الاقتصادية. لذلك تقوم الحكومات باستخدام الضريبة لتوجيه سياستها الاقتصادية وحل الأزمات التي تتعرض لها بتشجيع فروع الإنتاج الضرورية ومعالجة دورات الكساد والركود ومحاربة التكتل والتمركز في بعض القطاعات الإنتاجية.[3]

3- الأهداف الاجتماعية:

تستخدم الدولة الضريبة كأداة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية التي تتمثل فيما يلي:

- تقليل حدة التفاوت بين الدخول و الثروات.

[1]- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2]- حميد بوزيدة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3]- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 140.

- تستخدم معظم الدول الضرائب لمعالجة التفاوت بين دخول الأفراد عن طريق فرض ضريبة الشركات والضريبة التصاعدية على الدخل، حيث تعمل الدولة على زيادة الضرائب على الدخول والثروات المرتفعة مع تقرير الإعفاءات للدخول المنخفضة.

- تهدف الدولة من خلال فرضها للضرائب بمعدلات مختلفة إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية أهمها ضبط النمو الديموغرافي عن طريق المعدلات الضريبية على الأجور حسب الحالة الاجتماعية للأفراد بقصد التشجيع أو الحد من النسل، ولتشجيع استهلاك بعض السلع المرغوب فيها اجتماعيا من خلال تطبيق معدلات ضريبية مرتفعة.[1]

وهكذا نجد أن الضريبة أداة من الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الرفاهية العامة في الميادين الاجتماعية.

4- الأهداف السياسية:

تتعلق أهداف الضريبة بالسياسة الداخلية والخارجية، ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في يد القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى، وهي بدلك تحقق مصلحة القوى المسيطرة على حساب فئات الشعب. أما في الخارج فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية، مثل استخدام الرسوم الجمركية (كمنح الإعفاءات والامتيازات الضريبية) لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها (رفع الرسوم الجمركية) من أجل تحقيق أغراض سياسية.[2]

[1]- ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 57-58.

[2]- سوزي علي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

المبحث الثاني: التنظيم الفني للضريبة و أنواعها

يعتبر التنظيم الفني للضريبة مجموعة من العمليات التي تمكن من انشاء الضريبة وتحصيلها، ودراسة هذا الجانب تتطلب التعرض لمختلف أنواع الضرائب.

المطلب الأول :أنواع الضرائب:

إن تحديد أنواع الضرائب يختلف بحسب زاوية النظر إليها، فإذا اعتمدنا في دراسة أنواع الضرائب على الوعاء الذي تنصب عليه الضريبة، نجدها تنقسم إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال وضرائب على الدخل.

عندما تكون التكاليف شخصية أي موضوع الضريبة هو الأشخاص نكون أمام ضريبة تسمى "الضريبة على الأشخاص أو الضريبة على الرؤوس" وهي أقدم أنواع الضرائب، فهي الجزية التي كانت تفرض من طرف المنتصر على المنهزم في الحرب.[1]

و لما كانت الضريبة على الأشخاص قليلة في عصرنا، ركزنا دارسة أنواع الضرائب بالاعتماد على المال ووعاء الضريبة، و تتعدد الضرائب على الأموال بتعدد أوعيتها كالتالي:

- ضرائب على الدخل.
- ضرائب على رأس المال.
- ضرائب على الإنفاق.

أولا: الضريبة على الدخل:

يعتبر الدخل الوعاء الأساسي للضريبة لكونه يتميز بطبيعة متجددة ومتكررة وينتج عن اعتبار الدخل الوعاء الرئيسي للضريبة وتشكل حصيلة الضرائب على الدخل النسبة الهامة من الحصيلة الكلية للضريب ويعرف الدخل بأنه إيراد نقدي أو قابل للاستمرار، أي أنه مبلغ من النقود أو قابل للتقدير بالنقود، ينتج بصفة دورية، أو قابلة للدورية أي يتحدد، ينتج من مصدر قابل للاستمرار.

وتفرض الضريبة على عموم الدخل دفعة واحدة أو على فروعه، فالضريبة الواحدة الإجمالية تراعي الأوضاع الشخصية والاجتماعية للمكلف، الضرائب المتعددة على فروع الدخل تأخذ في الحسبان كل نوع من الدخل الناتج عن العمل، مثال يجب أن يعامل بتسامح أكبر من الدخل الناشئ على رأس المال وبفرض نسب ومعدلات متفاوتة على فروع الدخل المختلفة، فالمشرع الجزائري أخذ بنظام الضرائب النوعية أي الضريبة الواحدة الإجمالية

[1]- برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 85.

على مجموع الدخل الناتج عن المصادر المختلفة أي الضرائب المتعددة، حيث أن الضرائب على المداخيل الناتجة عن أرس المال و العمل معا تفرض على الأرباح التجارية والصناعية، الضرائب على المداخيل الناتجة عن العمل فقط تفرض على الرواتب والأجور، الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الدخل الصافي، وينزل من الدخل الإجمالي الأعباء والتكاليف كنفقات الصيانة، أقساط الاهتلاك، نفقات الاستغلال كأجور اليد العاملة والحد الأدنى من المعيشة، الضريبة على الدخل كالعدالة في التكاليف واعتمادها قاعدة التصاعد والمساهمة حسب المقدرة المالية في النفقات العامة.[1]

ثانيا: الضرائب على أرس المال:[2]

وتتمثل هذه الضرائب في تلك التي تتخذ من رأس المال وعاء لها، ويقصد برأس المال أو الثروة ما بحوزة المكلف من قيم استعمالية في لحظة زمنية معينة سواء اتخذت هذه القيم شكل سلع مادية كالموجودات الثابتة أو حقوق معنوية كالأسهم والسندات، أو على شكل نقود، وتتخذ الضرائب على رأس المال أنواعا عدة ومن أهمها:

1- الضريبة العادية على أرس المال:

تفرض هذه الضريبة على قيمة ثروة المكلف كلها أو على بعض عناصرها، وعادة تكون أسعارها منخفضة لأن وعاءها من الضخامة مما يسمح في الحصول على إيرادات غزيرة تستخدم هذه الضريبة لتحقيق طائفة من المزايا منها:

- تؤلف أداة مهمة في دفع بعض عناصر الثروة العاطلة للمشاركة في النشاط الاقتصادي.
- تنسجم واعتبارات العدالة لأنها تسمح بتنويع المعاملة الضريبية تبعا لتنوع مصادر الدخل.
- يمكن استخدامها أداة رقابية على إقرارات المكلفين وبخاصة بالنسبة لضريبة الدخل إذ من خلالها يمكن معرفة مفردات ثروة المكلف مما يتيح للسلطة المالية من التأكد من صحة إقرارات المكلفين بخصوص دخولهم.

2- الضريبة الاستثنائية على رأس المال:

إن الدولة تلجأ إلى مثل هذا النوع من الضرائب في الحالات الطارئة والاستثنائية، وذلك إما من أجل الحصول على إيرادات بسبب الظروف الاستثنائية كالحرب وما بعد الحرب أو بهدف إعادة توزيع الثروة في ظروف مرحلية أخرى، وقد استخدمت هذه الضرائب في بعض دول أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى والثانية. ومثال ذللك

[1]- علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 198.

[2]- عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 321-322.

الضرائب الاستثنائية على أرباح الحروب أو ضرائب الاغتناء وهذه تفرض على الذين حققوا ثروات طائلة بسبب الحروب.[1]

3- الضريبة على الزيادة في رأس المال:

وهذا النوع من الضرائب يفرض على الزيادة العفوية والفجائية في الثروة التي تحصل دون أن يكون للفرد جهدا في تحقيقها، كالزيادة النقدية أو غير النقدية التي تحصل في ثروة الشخص على إثر ربح جائز في يا نصيب، كما تمثل الزيادة في قيمة العقارات التي حصلت بسبب التوسع العمراني، زيادة في الثروة لم يبذل الفرد جهودا في تحقيقها.

4- الضريبة على التصرف في أرس المال:

وهي ضريبة تفرض على أشكال الثروة عند انتقالها من شخص إلى أخر، أي عند تداول الثروة بين الأحياء، كالضرائب على التسجيل العقاري والسيارات، وما إلى ذلك. كما تفرض هذه الضرائب كذللك على انتقال الثروة التي كان يحملها الشخص المتوفي إلى ورثته، أي الضريبة على التركة.

ثالثا: الضرائب على الإنفاق:

وهي التي تفرض على استعمالات الدخل والثروة بمناسبة إنفاقه بمعنى أخر هي الضرائب التي تفرض على المكلف عند قيامه باستهلاك السلع والخدمات وتتعدد الصور التي تتخذها الضرائب على الإنفاق ومن أهمها:

1- الضرائب النوعية على الإنفاق:

و يقصد بها الضرائب التي تفرض على استهلاك أنواع معينة من السلع و الخدمات، فالدولة تقوم بفرض ضريبة غير مباشرة على قيام الفرد بشراء بعض أنواع السلع والخدمات إما بهدف تحقيق أغراض مالية معينة تتمثل في الحصول على مورد غزير تعتمد عليه في تغطية نفقاتها المتزايدة أو بهدف تحقيق أغراض اجتماعية تتمثل في تجنب استهلاك سلع معينة أو لتحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في تشجيع استهلاك سلع معينة أو العزوف عن استهلاك سلع معينة.[2]

ومن هذه الضرائب النوعية نذكر ما يلي:

---

[1]- علي خليل وسليمان اللوزي، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013،ص 218-219.

[2]- سوزي علي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص 177.

أ- الضريبة على الإنتاج:

بعد أن يحدد المشرع الضريبي السلع التي تفرض عليها ضريبة استهلاك فإنه يقوم بتحديد المرحلة أو الفترة التي تحصل عندها الضريبة، وفي إطار ضريبة الإنتاج فهي تفرض في المرحلة الأولى من إنتاج السلعة، فإن المنتج هو الذي يقوم بدفع الضريبة.[1]

ب- الضرائب الجمركية:

هي من أهم الضرائب غير المباشرة على الإطلاق وخاصة الضرائب على استهلاك سلع معينة، ويرجع ذلك إلى غزارة الحصيلة الضريبية بسبب ضخامة حركة التجارة الدولية على المستوى الدولي، وتقوم الدولة بفرض الضرائب الجمركية على حركة السلع دخولا وخروجا من وإلى إقليمها ولذا فإنها تنقسم إلى نوعين هما:

- **ضرائب الإستاد:** وتفرض بمناسبة دخول السلع الأجنبية إلى داخل حدود الدولة.
- **ضرائب التصدير:** وتفرض بمناسبة خروج السلع الوطنية خارج حدود الدولة.

2- الضرائب العامة على الاستهلاك:

تفرض الضرائب العامة على الاستهلاك على مجموع السلعة والخدمات التي يستهلكها الفرد فتبدو وكأنها فريضة مفروضة على مجموع الإنفاق الاستهلاكي للفرد وتتميز هذه الضريبة بأنها عينية حيث أنها لا تنظر إلى الشخص المستهلك، وتتخذ الضريبة على الاستهلاك صور متعددة منها:[2]

أ- الضريبة على المبيعات:

وهي تلك الضريبة التي تفرض على المستهلك عند شرائه للسلعة أو الخدمة ويطلق عليها ضريبة البيع بالتجزئة.

ب- الضريبة على المشتريات:

وهي الضريبة التي تفرض على السلعة والخدمة في مرحلة وصولها إلى المستهلك، أي مرحلة تجارة الجملة ويتم دفعها مرة واحدة عند بيع السلعة من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة، والذي بدوره ينقل عبئها إلى تاجر تجزئة أخر، وهكذا حتى يتحملها المستهلك النهائي.

---

[1]- عباس محمد محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015، ص 224.

[2]- سوزي علي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 187-188.

ج- الضريبة على رقم الاعمال:

وهي الضريبة التي تفرض في كل مرة من مرات انتقال السلعة بين مرحلة الإنتاج ومرحلة الاستهلاك ويكون فرض الضريبة هنا على ثمن السلعة مضافا إليه ربح البائع ومقدار الضرائب التي دفعت في كل مرة من مرات انتقال السلعة، مما يدعو غلى ضرورة فرضها بسعر منخفض يتناسب مع عدد مرات الانتقال التي تفرض بمناسبتها الضريبة حتى لا يكون عبئها شديدا على المستهلك الذي يتحملها بصفة نهائية.

رابعا: الضرائب على التصرفات:

بعد أن يحصل الفرد على دخله، فإنه قد يقوم باستهلاك جزء منه في شراء ما يحتاج إليه من سلع وخدمات، وهذا الجزء من الدخل هو الذي يفرض عليه الضريبة على الاستهلاك أما الجزء المتبقي من الدخل إما أن يذخره أو يقوم باستثماره في شكل شراء اصول جديدة، عقارية أو منقولة او يقوم بالتصرف بالبيع في الأموال الموجودة لديه لشخص أخر وفي كلتا الحالتين فإن المشرع الضريبي يفرض ضريبة على التداول وانتقال الأموال بين الأفراد ويطلق عليها الضرائب على التداول ومن أمثلة الضرائب على التداول ضريبة الطابع والضريبة على التسجيل.

1- الضريبة على الطابع:

تفرض هذه الضريبة على عملية تداول الأموال وانتقالها من شخص إلى أخر ويتم ذلك عن طريق تحرير وثائق معينة كالعقود والشيكات أو الأوراق التجارية أو الفواتير أو السندات.

2- الضريبة التسجيل:

ويطلق عليها مجازا، رسوم التوثيق أو التسجيل، فالضريبة هنا تستحق عند إثبات واقعة انتقال الملكية من شخص إلى أخر أو عند توثيق التصرفات الناقلة للملكية لإثبات حق من انتقلت إليه.

المطلب الثاني: التنظيم الفني للضريبة

يقصد بالتنظيم الفني للضريبة تحديد الأوضاع والإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة، حيث يثير تنظيم الضريبة عدة مشاكل.

فالمشرع يجب أن يختار أولا المادة الخاضعة للضريبة وطرق تحديد حجم هذه المادة، فإذا وصل إلى ذلك تثور أمامه مشكلة سعر الضريبة فإذا تم ذلك تطلب الأمر منه تحديد كيفية تقديرها وتحصيلها.

أولا: وعاء الضريبة

إن وعاء الضريبة هو المادة الخاضعة للضريبة، وهذا الوعاء قد يكون إيراد شخص أو المال بحد ذاته، وقد يكون واحدا ومتعددا، وكما عرفنا الضريبة أنها استقطاع نقدي لذللك فإن وعاء الضريبة العصري هو مال سواء أكان هذا المال دخلا أم نفقة أم ثروة.

واختيار موضوع الضريبة مهم جدا في دراسة أي نظام ضريبي، إذ يتوقف على الوعاء تحديد صفاته من حيث العدالة والمرونة والوفرة، وهذا الاختيار يرتبط بمجموعة من العوامل هي:

- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.
- الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة.
- الضريبة على الأشخاص.
- الضريبة على الأموال.
- الضريبة على الدخل والضريبة على رأس المال أو الضريبة على النفقات.
- ضرائب نوعية وضريبة على الإيراد العام.[1]

ثانيا: أساليب تقدير الضريبة

هناك عدة طرق لتقدير وعاء الضريبة من أهمها:

- طريقة المظاهر الخارجية.
- طريقة التقدير الإداري المباشر.
- طريقة التقدير الجزافي.
- طريقة التصريح من غير المكلف.
- طريقة التصريح بالمكلف.

1- طريقة الظاهر الخارجية:

يقدر الوعاء الضريبي هنا على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي يفترض أنها تعكس أو تبين ثروة أو دخل المكلف وأحيانا عن طريق عناصر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمادة الخاضعة للضريبة ومثال ذلك رقم الأعمال، وضعية المخزون، مبلغ الاستثمارات ...، وتتسم هذه الطريقة بالبساطة وقلة النفقات، إلا أنها غير دقيقة بشأن تحديد وعاء الضريبة.

[1]- خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 160.

2- طريقة التقدير الإداري:

يخول القانون للإدارة الضريبية حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تتقيد بقرائن أو مظاهر معينة ومحددة ويكون للإدارة حرية واسعة في الالتجاء إلى كافة الأدلة للوصول إلى تحديد دقيق لوعاء الضريبة وعادة ما تلجأ الإدارة الضريبية إلى هذه الطريقة في حالة تخلف المكلف أو امتناعه عن تقديم الإقرار الضريبي أو إذا كان الإقرار غير مطابق للواقع او ينطوي على خطأ أو غش.

3- طريقة التقدير الجزافي:

تقوم هذه الطريقة على استخدام القرائن القانونية التي يقرها المشرع في تحديد دخل المكلف، أو تنزيل تكاليف العمل كنسب الاستهلاك مثلا، او قيمة مصاريف الصيانة للعقار، فهي تقوم على إجراء التقدير بشكل تخميني، وذللك في حالة عدم قيام المكلف بتقديم إقرار عن دخله، وهي أقرب إلى الواقع من المظاهر الخارجية، إلا أنه ينبغي عدم التوسع بها، نظرا لعدم دقتها بشكل يضمن معها حق الخزينة بالكامل أو يضمن العدالة الكاملة للمكلف.[1]

4- طريقة التصريح من غير المكلف:

وفيها يلزم المشرع الضريبي غير المكلف بتقديم إقرار عن المكلف يحدد فيه دخله الخاضع للضريبة، مثل إلزام مدير الشركة أو المؤسسة بتقديم كشوف برواتب الموظفين لديهم أو إلزام المؤسسات أو الوزارات والشركات عند قيامهم بشراء السلع والخدمات بتقديم بيانات عن المكلفين الذين يتعاملون معهم مما يساعد الإدارة في تحديد مقدار دخولهم.[2]

5- طريقة التصريح من المكلف:

يقوم المكلف بتقديم إقرار سنوي يحدد فيه الوعاء الضريبي ومصدر دخله الخاضع للضريبة، وتأخذ كثير من التشريعات الضريبية بهذه الطريقة، نظرا لقربها من العدالة، وتتيح الفرصة للوصول للدخل الحقيقي بشكل أدق، ولكن يعاب عليها سهولة الغش في المعلومات المقدمة من قبل المكلفين، مما يضطر الموظف الضريبي في كثير من الأحيان إدخال التعديلات على هذه الإقرارات وهذا يثير الكثير من المنازعات بين المكلفين و الإدارة الضريبية.[3]

---

[1]- سمير عبد الرحمان محمد الدحلة، **النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي- دراسة تحليلية مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004، ص 44.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ثالثا: تحصيل الضريبة

1- تعريف تحصيل الضريبة:

هناك عدة مجموعة من التعاريف ندكر منها:

- "يقصد بتحصيل الضريبة نقل ذمة المكلف إلى خزينة الدولة".[1]

- "يقصد بتحصيل الضريبة مجموعة العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة استحقاقاتها فيها".[2]

- "يقصد بتحصيل الضريبة مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة".[3]

1- طريقة تحصيل الضريبة:

أ- التوريد المباشر (الدفع من قبل المكلف مباشرة):

حسب هذه الطريقة عندما يتم تحديد دين الضريبة تخطر الإدارة الضريبية الممول بمقدار الضريبة المستحقة عليه وميعاد الدفع والإجراءات التي يجب إتباعها بتوريد قيمة الضريبة إلى الجهة المختصة(قباضة الضرائب) في ميعاد أو مواعيد مذكورة، ويتبين لنا من هذا التوريد المباشر قد يتم دفعه واحدة على عدة أقساط بحيث يكون تقسيط دين الضريبة محددا بنص قانوني إذ لا خيار للإدارة الضريبية أو الممول فيه، كما قد يمنح القانون للإدارة الضريبية سلطة الاتفاق مع الممول على عدد ومقدار ومواعيد الأقساط وقد يتم التوريد المباشر للدين الضريبي من خلال قيام الممول بلصق طوابع الدمغة (الطابع)، إذ بمجرد تحديد دين ضريبة الدمغة يقوم الممول بالوفاء مباشرة بدين الضريبة، عن طريق شراء طوابع الدمغة اللازمة ولصقها على العقود والشهادات والمحررات ... إلخ.[4]

ب- الاقساط المقدمة:

وفقا لهذه الطريقة يكون للممول من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية ويكون لدى الممول من بعد النظر ما يجعله يقوم بتوريد المبالغ في شكل أقساط(شهريا أو ثلاثة أشهر)، مقدما تخت حساب الضريبة، ثم تتولى الإدارة الضريبية في نهاية العام اتخاذ إجراءات الربط وتحديد دين

---

[1]- سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الدجلة، الأردن، 2011، ص 147.

[2]- نظيرة يحياوي، **دراسة حول التهرب والغش الضريبي حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، ص 23.

[3]- علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[4]- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الضريبة ثم تقوم بعملية التسوية على أساس ما دفعه من أقساط خلال السنة فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له من قيمة الضريبة أو ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تخت حساب الضريبة، وتجدر الإشارة بهذا الصدد أن التشريعات الضريبية تلجأ إلى عدم ترك حرية الاختيار للممول في إتباع هذا الأسلوب فتنص على ضرورة تسديد الضريبة على أقساط مقدمة يتولى التشريع طريقة احتساب عددها ومقدارها ومواعيد دفعها ... إلخ.

يمتاز هذا الأسلوب بالميزات التالية:

- يخفف من وقع الضريبة على الممول ويجعل أدائها سهلا وميسورا، يعكس الحال أو ينتظر الممول نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة وقد يتعذر عليه دفعه في ذلك الوقت فيلجأ إلى كافة الوسائل للتحايل والتهرب.
- يضمن للخزينة العامة إيرادات مستمرة على مدار السنة بما يتناسب مع احتياجات الدولة للأموال بعكس الحال لو تركت كافة إيرادات الضريبة في نهاية السنة المالية.

ج- الحجز من المنبع:

حسب هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخصا معينا بتحصيل من الممول وتوريدها إلى الخزينة العامة، حيث تتميز هذه الطريقة من طرق تحصيل الضريبة ب:

- استحالة التهرب من الضريبة حيث تحصل قبل حصول الممول نفسه على المادة الخاضعة للضريبة.
- لا يشعر الممول بوقع الضريبة وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها.
- يضمن هذا الأسلوب تدفق إيرادات للخزينة بصفة مستمرة وعلى مدار السنة.[1]

[1]- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره**، ص 35-37.

المبحث الثالث: الضرائب على النشاط

إن التطورات التي حصلت في العالم دفعت بالجزائر إلى تبني إصلاح ضريبي جديد يكون نقطة الفصل بين النظام القديم والنظام الجديد، حيث ارتكز الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تعميم الضريبة الجزافية الوحيدة على الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني.

المطلب الأول: الضرائب على المداخيل

أولا: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

إن أساس التمييز بين ما يخضع لأحكام الضريبة على الدخل الإجمالي، وما يخضع لأحكام الضريبة على أرباح الشركات هو طبيعة الشخص الذي يحقق الدخل.[1]

فالضريبة على الدخل الإجمالي هي ضريبة وحيدة تفرض على الأشخاص الطبيعيين هذا ما سنعرفه فيما يلي:

1- مفهومها وخصائصها:

أ- مفهوم الضريبة على الدخل الإجمالي:

هي ضريبة يمكن تعريفها وفق المادة (1) من قانون الضرائب المباشرة كما يلي:" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة".

ب- خصائص الضريبة على الدخل الإجمالي:

من خلال التعريف السابق نستنتج ما يلي:

- تطبق الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين.
- تعد ضريبة سنوية فهي مستحقة كل سنة على الأرباح أو المداخيل التي يحققها المكلفون بالضريبة أو التي يتوفر عليها خلال سنة مدنية.
- تعد ضريبة اجمالية تقع على الدخل الاجمالي الصافي وهي ناتجة عن الفرق بين الدخل الإجمالي الكلي والأعباء المحددة من طرف الدولة.
- إنها ضريبة وحيدة بمعنى أنها تضم كل أصناف المداخيل.

[1]- حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- تعد ضريبة متزايدة، بمعنى أنها تطبق من خلال معدلات متزايدة وبصورة متصاعدة.
- تعد ضريبة التصريح حيث يجب التصريح بها بعد تأسيسها وتغطيتها.[1]

2- مجال تطبيق الضريبة على الدخل الإجمالي:

أ- الأشخاص الخاضعون للضريبة:

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي كل من[2]الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر، ويخضع لضريبة الدخل على عائداتهم مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر[3]و الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر وهم:

- الأشخاص الذين يتوفر لهم مسكن بصفتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له عندما يكون الإجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه باتفاق وحيد، أو اتفاقات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.
- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية، أو مركز مصالحهم الأساسية.
- الأشخاص أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم، أو حتى يكلفون بمهامهم في بلد اجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.

وكذا الأشخاص غير المقيمين بالجزائر والذين يحصلون على مداخيل ذات مصدر جزائري، والأشخاص من جنسية جزائرية، أو أجنبية الذين يحصلون في الجزائر على أرباح، أو مداخيل يعود فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بموجب اتفاقية دولية خاصة بازدواجية فرض الضريبة، الشركاء في شركات الأشخاص والشركات المدنية المهنية، الأعضاء في الشركات المدنية بشرط أن تكون منظمة على شكل شركات أسهم وقانونها الأساسي ينص على المسؤولية غير المحدودة للشركاء فيما يخص ديون الشركة، الأعضاء في شركة المساهمة الذين لهم المسؤولية التضامنية وغير المحدودة فيها، المسيرون ذوي الأغلبية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة ومسيرو شركات الأموال فيما يخص المكافآت عن وظائفهم، وأخيرا المساهمون في شركات الأموال فيما يتعلق بأرباح الأسهم والأتعاب والنسب المئوية من الربح.

---

[1]- بن اعمارة منصور، **الضرائب على الدخل الإجمالي** ، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 55.

[2]- حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، الطبعة الثانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 11.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 3، الفقرة الأولى، من "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"، 2022.

ب- الأشخاص المعفيون من الضريبة:

يعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي الأشخاص الأتون:[1]الأشخاص الذين لا يزيد دخلهم الصافي الإجمالي السنوي عن 240.000دج[2]، السفراء والأعوان الدبلوماسيون، والقناصل، والأعوان القنصليون من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان، الديبلوماسيين الجزائريين، المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي.[3]

ج- الأشخاص الطبيعيين:

يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، المداخيل الصافية للفئات التالية: الأرباح التجارية والصناعية أو الحرفية، أرباح المهن الغير تجارية، عائدات المزارع، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية والغير مبنية، مداخيل ريوع رؤوس الأموال المنقولة، المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، وفرائض القيمة الناتج عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية.

- بالنسبة للأرباح الصناعية والتجارية:

تستفيد من الإعفاء الدائم بالنسبة لضريبة الدخل الإجمالي كل من المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة من طرف الدولة وكذلك الهياكل التابعة لها، مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية، يستفيد من إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي ولمدة 10 سنوات كل من الحرفيين التقليديين وكذلك الممارسين نشاطا حرفيا فنيا، تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب المستثمر من إعانة الصندوق الوطني لتدعيم وتشغيل الشباب من إعفاء كامل لمدة 03 سنوات على الدخل الإجمالي من تاريخ بداية الإنتاج أو الاستغلال، كما تحدد مدة الإعفاء بست سنوات (06) ابتداء من دخول المشروع في الإنتاج والاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة ممارسة في مناطق يجب ترقيتها، وتستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 5 سنوات بالنسبة للمستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الدولة لدعم القرض المصغر.[4]

- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي كليا زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.
- كما تعفى من الضريبة امدة 10سنوات كل من:

[1]- حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المادة 85 من قانون المالية، سنة 2022.

[3]- حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

[4]- بن اعماره منصور، **الضريبة على الدخل الإجمالي**، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا.
- إيرادات الناتجة عن الانشطة الفلاحية في المناطق الجبلية.

يعفى من الضريبة كل من الأشخاص من الجنسية الاجنبية الذين يعملون في الجزائر في إطار مساعدة بدون مقابل منصوص عليها في اتفاقية دولية، الأشخاص من الجنسية الأجنبية الذين يعملون في المخازن المركزية للتموين الذي أنشأ نظامها الجمركي بمقتضى المادة 196، مكرر من قانون الجمارك، الأجور والمكافأة التي تمنح في إطار برنامج تشغيل الشباب، العمال المعوقين حركيا أو بصريا أو سمعيا أو ذهنيا الذين يقل أجرهم أو معاشهم تحت 20.000دج شهريا وذلك حسب المادة 3 من قانون المالية التكميلي 2008، التعويضات على المنطقة الجغرافية، المنح ذات الطابع العائلي التي ينص عليها التشريع الاجتماعي مثل: الأجر الوحيد، المنح العائلية، منحة الأمومة، والتعويضات المؤقتة والمنح والريوع المدفوعة لضحايا حوادث العمل ولذوي حقوقهم، منح البطالة والتعويضات المؤقتة المدفوعة على أي شكل من طرف الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية وذلك طبقا للقوانين المعمول بها، معاشات المجاهدين وأرامل الشهداء من جراء وقائع حرب التحرير الوطني، المعاشات المدفوعة بصفة إلزامية على إثر حكم قضائي، الريوع العمرية المدفوعة كتعويضات عن الضرر بمقتضى حكم قضائي وذلك من أجل التعويض لضرر جسماني نتج عنه بالنسبة للضحية عجز دائم كلي ألزمه اللجوء إلى مساعدة الغير للقيام بأعماله اليومية.

ملاحظة:

يجب الإشارة إلى أن كل مكلف بالضريبة يخضع لضريبة الدخل (IRG) على كافة مداخله وكذا أبنائه الذين يقل اعمارهم عن 18 سنة 25 سنة، إذا مازالوا يزاولون دراستهم أو أزواجه الذين هم تحت كفالته (كل تصريح موحد يمنح لصاحبه التخفيض ب 10 بالمئة من المبلغ الإجمالي للمصرح به).[1]

– تحديد الدخل الخاضع للضريبة:

تنص المادة 9، من قانون الضرائب المباشرة أنه تستحق الضريبة في كل سنة على الإيرادات أو الأرباح التي يحققها المكلف بالضريبة أو التي يتصرف فيها خلال السنة نفسها، ويتكون الربح أو الدخل الخاضع للضريبة من فائض الناتج الإجمالي المحقق فعلا، بما في ذلك قيمة الأرباح والامتيازات العينية التي تمتع بها المكلف بالضريبة، على النفقات المخصصة لكسب الدخل والحفاظ عليه، ويحدد الدخل الصافي الإجمالي المعتمد أساسا لضريبة الدخل،

[1]–المرجع السابق، ص 58–59.

بجمع الأرباح أو الإيرادات الصناعية لكل المراحل مطروحا منها جميع النفقات والأعباء المنصوص عليها قانونا، ويحدد الربح أو الدخل الصافي لكل صنف من أصناف الإيرادات التي يتضمنها الدخل الإجمالي حسب طبيعته.[1]

ثانيا: الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

لقد تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر، بموجب القانون 36/90 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991.

1- مفهومها وخصائصها:

أ- مفهوم الضريبة على أرباح الشركات:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة "136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة" وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات".[2]

ب- خصائص الضريبة على أرباح الشركات:

تتميز هذه الضريبة بالخصائص التالية:

- ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين.
- ضريبة عامة: لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها.
- ضريبة سنوية: إذ أن وعاءها يتضمن ربح سنة واحدة مقفلة.
- ضريبة نسبية: لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي.
- ضريبة تعتمد: على التصريح الإجباري للمكلف من خلال إرسال ميزانيته الجبائية لمفتش الضرائب قبل الفاتح من أفريل من كل سنة تلي سنة تحقيق الربح.

2- مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

أ- الأشخاص المعنويون الخاضعون:

تطبق الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة من طرف شركات الأموال (شركات المساهمة S.P.A، والشركات ذات المسؤولية المحدودة S.A.R.L، والشركات الوحيدة ذات المسؤولية المحدودة E.U.R.L، المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، الشركات التعاونية والاتحادات

[1]- المرجع السابق، ص 60.

[2]- بن اعماره منصور، **الضريبة على أرباح الشركات**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 15

التابعة لها باستثناء المعفاة بواسطة قوانين المالية، الشركات المدنية التي لم تؤسس وفق نظام الشركات بالأسهم، ولكنها اختارت نظام الخضوع للضريبة على أرباح الشركات وهذا الطلب غير قابل للإرجاع Irrévocable خلال مدة حياة الشركة، الشركات التي تحقق العمليات والإيرادات المبينة في المادة 12 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والمتمثلة في عمليات شراء العقارات من أجل بيعها وعمليات تأجير المؤسسات التجارية والصناعية بما فيها الأثاث أو العتاد اللازم لاستغلالها.

ب– الأشخاص الطبيعيون:

تخضع اختياريا لهذه الضريبة، أرباح شركات الأشخاص التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.

– واجبات الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات:

- مسك محاسبة منتظمة.
- اكتتاب وإرسال التصريح (الميزانية الجبائية).
- تقديم الوثائق الضرورية للإثبات النتائج.
- الدفع التلقائي للضريبة (حسب تواريخ استحقاقها).

وتؤسس الضريبة على أرباح الشركات باسم الأشخاص المعنيون في مقر شركتهم، أو إقامتهم، وإذا تعذر ذلك يلتزم الشخص الذي يتصرف باسم الشخص المعنوي، بدفع الضريبة والغرامات المرتبطة بها.

– الإعفاءات:

تمنح الإعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات، بصفة مؤقتة، أو دائمة، وتحدد بموجب قوانين المالية، ويمكن قراءة بعض الإعفاءات حسب (المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة) في الآتي تعفى بصفة دائمة، المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدون، وكذا الهياكل التابعة لها، تستفيد النشاطات الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من مساعدة الصندوق الوطني لدعم الشباب "A.N.S.E.J" مع إعفاء كلي لمدة ثلاث 03 سنوات ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال ويمتد هذا الإعفاء إلى ست 06 سنوات، إذا كانت هذه النشاطات تمارس مناطق يراد ترقيتها والمحددة من طرف التنظيم.

تعفى بصفة دائمة تعاونيات الاستهلاك للمؤسسات والمنظمات العمومية، تمارس مناطق يراد ترقيتها والمحددة من طرف التنظيم، وتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب الكبير والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية

الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات يقدر ب15 بالمئة لفائدة ولايات الهضاب العليا و20 بالمئة لفائدة ولايات الجنوب وذلك لمدة خمس 05 سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2004 ويستثنى من أحكام هذه المادة المؤسسات العاملة في مجال المحروقات

ج- تحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات:

يمثل الربح الخاضع للضريبة من الربح الصافي المحدد حسب نتيجة مختلف العمليات مهما كانت طبيعتها بشرط أن تنجزها المؤسسة بما في ذلك التنازل عن أي عنصر من عناصر الأصول.

إن الربح الصافي يحدد بالفرق بين قيم الأصول الصافية عند اختتام وافتتاح الفترة التي تستخدم النتائج المحققة فيها كقاعدة للضريبة، مقتطعا منها الزيادات المالية، وتضاف إليها الاقتطاعات التي يقوم بها صاحب الاستغلال، أو الشركاء خلال هذه الفترة.

يقصد بالأصول الصافية الفائضة في قيم الأصول (أصول ثابتة أصول متداولة ... إلخ) من بين مجموع الخصوم المتكونة من دون الغير (الاهتلاكات المالية المؤونات).

فيما يخص الزيادات المالية يجب أن توضع الزيادات، النقدية، أو العينية المقدمة لمؤسسة (حصص في رأس المال) عند إنشائها لا تخضع للضريبة، ونفس الشيء بالنسبة لهذه الزيادات عندما تقدم خلال فترة الاستغلال، وبدلك فإن الربح الصافي يجب أن تحسم منه الزيادات الممنوحة للمؤسسة خلال فترة الضريبة.[1]

المطلب الثاني: الضرائب على رقم الأعمال

بالإضافة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، توجد ضرائب على رقم الأعمال نذكر منها ما يلي:

أولا: الرسم على القيمة المضافة

الرسم على القيمة المضافة يعتبر ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي، وهذا ما سنتعرف عليه فيما يلي:

[1]- حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، مرجع سبق ذكره، ص 71-74.

1- مفهومه وخصائصه:

أ- مفهوم الرسم على القيمة المضافة:

ضريبة تظهر في شكل مبلغ نقدي محدد على أساس حجم القيمة المضافة، يفرض على سبيل الالتزام على المنتجين والمقاولين والتجار وغيرهم كوسطاء لأن عبأه يتحمله المستهلك النهائي.[1]

ب- خصائص الرسم على القيمة المضافة:

من خصائص الرسم على القيمة المضافة ما يلي:

- **ضريبة حقيقية:** لأنه يشمل كل مستعمل للدخل أي النفقات والاستهلاك النهائي للسلع والخدمات.
- **ضريبة غير مباشرة:** تدفع للخزينة لا بصفة مباشرة من طرف المستهلك النهائي والذي يعتبر المدين الحقيقي، ولكن عن طريق المؤسسة التي تعتبر المدين القانوني التي تضمن الإنتاج والتوزيع للسلع والخدمات.
- **ضريبة أدت حسب ألية الدفوعات المقسمة:** حقيقية في كل مرحلة من مراحل توزيع الرسم على القيمة المضافة يضرب فقط القيمة المضافة الممنوحة للمنتوج بحيث عند نهاية الدورة، العبء الضريبي الكامل يصبح الرسم المحسوب على سعر البيع للمستهلك.
- **ضريبة نسبية للقيمة:** ضريبة حسب قيمة السلعة، حيث تدفع حسب قيمة المنتوجات وليست حسب الكيفية الطبيعية للمنتوج من ناحية الكم أو الكيف.
- **ضريبة تتوقف على ألية الخصم:** ضريبة ترتكز على آلية قابلية الحسم وبهذا الصدد يجب الحسم على المدين في كل مراحل الدورة الاقتصادية أن يقوم بما يلي:
  - حساب الرسم الواجب على المبيعات أو الخدمات المقدمة (الواجب الدفع).
  - طرح أو حسم من الرسم الذي زاد على العناصر المكونة لسعر التكلفة (الواجب الحسم).
  - الدفع إلى الخزينة الفرق بين الرسم الواجب الدفع والرسم القبل للحسم.
  - أو ترحيل إلى الشهر القادم ويسمى رسم مرحل.
- **ضريبة حيادية:** فالرسم على القيمة المضافة هو حيادي على نتائج الدين القانوني لأنه يتحمل من طرف المستهلك النهائي.

تطهير وتنظيف العلاقات بين المصالح الجبائية والممولين (الموردين).[2]

---

[1]- ميلود تومي، **محاسبة الرسم على القيمة المضافة**، دار القدس للطباعة، بسكرة، 2006، ص 10.

[2]- بن اعماره منصور، **الرسم على القيمة المضافة**، الطبعة الثانية، مطبعة دار هومه، الجزائر، 2011، ص46-47.

ج- مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة:

إن تطبيق الرسم على القيمة المضافة يضم الإطار المكاني لتطبيق الرسم وفقا لما صدر عن قانون المالية فإن الرسم للقيمة المضافة يخضع إلى:

- الأعمال العقارية وعمليات البيع والخدمات من غير ذلك الخاضعة للرسم الخاصة والتي تكتسب طابعا تجاريا، حرفيا، صناعيا ومهن حرة ويتم إنجازها في الجزائر بصفة عرضية أو أن الرسم يطبق أيا كان.
- الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في إنجاز الأعمال الخاضعة للضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب الأخرى.
- عمليات الاستيراد.[1]

د- العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة:

بعد تثبيت الحدود القانونية للرسم على القيمة المضافة يمكن التمييز بين نوعين من العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة:

- العمليات الخاضعة وجوبا للضريبة.
- العمليات الخاضعة اختياريا للضريبة.

- العمليات الخاضعة وجوبا للضريبة:

- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون.
- الأشغال العقارية.
- المبيعات والتسليمات على الحال الأصلي، من المتوجات أو البضائع الخاضعة للضريبة والمستوردة والمنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من قبل التجار المستوردين.
- المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة.
- عمليات الإيجار وأداء الخدمات وأشغال الخدمات والبحث وجميع العمليات من غير المبيعات والأشغال العقارية.
- العمليات المحققة في إطار ممارسة مهنة حرة.
- الحفلات الفنية والألعاب التسليات بمختلف أنواعها التي ينظمها أي من الأشخاص ولو تصرف تحت ستار الجمعيات الخاضعة للتشريع الجاري به العمل.

[1]- المرجع السابق، ص 48.

- عمليات البيع التي تقوم بها المساحات الكبرى ونشاطات التجارة المتعددة وكذا تجارة التجزئة، باستثناء العمليات التي يقوم بها المكلفين بالضريبة الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة.
- العمليات التي تنجزها البنوك وشركات التأمين.[1]

- **العمليات الخاضعة للضريبة اختياريا:**

العمليات الخاضعة للرسم باختيار مشار إليها في المادة الثالثة من قانون الرسوم على رقم الأعمال والتي تبين كيفية الاختيار.

حيث يعطي الاختيار للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والذين يقع نشاطهم بعيدا عن مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة بناءا على تصريح منهم لاكتساب صفة المدينين بالرسم على القيمة المضافة على أن يزودوا بسلع وخدمات:

- ينجزون عمليات خاصة بالتصدير.
- يقومون بعمليات تسليم لـ:
  - الشركات البترولية.
  - المكلفين الأخرين بالرسم.
  - مؤسسات تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء.
  - يخضع المعنيون بالنظام وجوبا للربح الحقيقي.[2]

2- الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة:

إن الإعفاءات من الرسم عن القيمة المضافة تخص بعض عمليات البيع التي تخضع لرسوم اخرى مثل الرسم على الذبح والرسم الضمان، إضافة إلى ذلك فهي تخص عمليات البيع الخاصة بالمواد المستعملة في صنع الخبز مثل الدقيق وكذا العمليات الخاصة بالسميد.

هذا من جهة ومن جهة أخرى وقصد تدعيم الأنشطة الزراعية وانتاج الحليب والحبوب على وجه الخصوص اعفى المشرع مبلغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 2 من قانون الرسوم على قانون الأعمال.

[2]- بن اعماره منصور، **الرسم على القيمة المضافة**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

كما أعفى المشرع بعض عمليات البيع الخاصة بالحليب ونشاطات التنقيب والمواد الصيدلانية الموجهة للأمراض المزمنة والمطاعم التي لا يسمح فيها الذبح، وبعض التظاهرات الثقافية في إطار الحركة الوطنية إضافة إلى القروض الموجهة لاقتناء السكن أو بناءه.

كما تعفى عند الاستيراد عديد المنتوجات والبضائع، والمواد والأجهزة وهذا لأغراض عديدة.

أما الإعفاءات عند التصدير فهي تتعلق:

- بعمليات البيع، التي تتعلق بالبضائع المصدرة، حيث يمنح هذا الإعفاء شريطة أن:

- يقيد البائع أو الصانع الإرساليات في المحاسبة وإذا تعذر ذلك في السجل المنصوص عليه في المادة 72 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة حسب ترتيبها الزمني مع بيان تاريخ تسجيل الطرود وعددها، وعلامتها، ونوع الأشياء أو البضائع وقيمتها.
- يقيد تاريخ التسجيل في المحاسبة او في السجل الذي يحل محلها، وكذا علامات الطرود وارقامها في الوثيقة التي ترافق الإرسالية، وأن تقيد مع لقب المرسل في التصريح الجمركي من قبل الشخص المكلف بتقديم الأشياء او البضائع للتصدير.
- لا يكون التصدير مخالف للقوانين والتنظيمات.
- عمليات البيع والصنع التي تتعلق ببضائع ذات مصدر وطني، والمسلمة إلى المحلات الوطنية التجارية الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا.[1]

3- الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة:

يتكون رقم الأعمال الخاضع للرسم من سعر السلع، أو الأشغال أو الخدمات بما فيه كل المصاريف والحقوق والرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته.

وتتمثل المصاريف الواجب اضافتها في الأساس الخاضع للرسم في:

- مصاريف النقل إذا كانت على عاتق البائع.
- مصاريف التغليف في حالة بيع السلع بأغلفة غير قابلة للاسترجاع.
- العمولات، السمسرات، منح التأمين وكل المصاريف المدفوعة من طرف البائع وتفوتر إلى الزبون.

أما العناصر التي تخصم من الأساس الخاضع للرسم فتتمثل في:

[1]- ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 74.

- الحسومات، التنزيلات والمرتجعات، حقوق الطابع الجبائية.
- المبلغ المودع بالأمانة على الأغلفة الواجب اعادتها إلى البائع مقابل تسديد هذا المبلغ.
- المصروفات المترتبة على النقل الذي قام به المدين نفسه لتسليم البضاعة الخاضعة للرسم.[1]

ثانيا: الرسم على النشاط المهني

1- مفهوم الرسم على النشاط المهني:

يؤسس الرسم على المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الأمر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة.[2]

2- مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني:

يطبق هذا الرسم على الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه إلى الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على أرباح الشركات.

ويستحق الرسم على النشاط المهني بصدد:

- الإيرادات الإجمالية التي يحققونها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيا دائما، ويمارس نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية.
- رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية، أو الضريبة على أرباح الشركات.

يقصد برقم الأعمال، مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع، أو الخدمات، او غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور اعلاه، وتستثنى العمليات التي تنجزها الوحدات من نفس المؤسسة فيما بينها، من مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني.

بالنسبة لوحدات مؤسسات الأشغال العمومية والبناء Entreprises des travaux public et batiments (E.T.P)، يتكون رقم الأعمال من مبلغ مقبوضات السنة المالية.[3]

[1]- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

[3]- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

3- الأشخاص الخاضعون للضريبة ومكان فرضها:

يؤسس الرسم باسم المستفيدين من الإيرادات الخاضعة للضريبة، حسب مكان ممارسة المهنة أو باسم المؤسسة الرئيسية عند الاقتضاء، وباسم كل مؤسسة على، أساس رقم الأعمال المحقق من طرف كل مؤسسة فرعية من مؤسساتها الفرعية أو وحدة من وحداتها في كل بلدية من بلديات مكان وجودها، ويؤسس الرسم في الشركات، مهما كان شكلها، على غرار مجموعات الشركات بالمساهمة باسم الشركة أو المجموعة.[1]

4- حساب الرسم على النشاط المهني:

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني 1.5 بالمئة.

غير أنه، يرفع معدل الرسم على النشاط المهني إلى 3 بالمئة فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يلي:

- حصة البلدية 66 بالمئة.
- حصة الولاية 29 بالمئة.
- حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية 5 بالمئة.[2]

تدفع نسبة 50 بالمئة من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات التي تشكل دوائر حضرية تابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة.

تدفع نسبة 50 بالمئة من حصة الرسم على النشاط المهني العائدة للبلديات المتبقية التابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة، مقابل خدمات غير مأجورة للبلديات المعنية والمسجلة في اتفاقية بين الولاية والبلديات.[3]

ثالثا: الضريبة الجزافية الوحيدة

1- مفهومها:

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني.[4]

---

[1]- المادة 223 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره.

[2]- المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره.

[3]- المادة 222 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره.

[4]- المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره.

2- مجال تطبيق الضريبة الجزافية:

يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية، التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار جزائري (8.000.000) ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي.[1]

3- معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة:

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة، كما يلي:

- 5 بالمئة بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- 12 بالمئة بالنسبة للأنشطة الأخرى.[2]

4- توزيع نتائج الضريبة الجزافية الوحيدة:

يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

- ميزانية الدولة 49 %.
- غرفة الصناعة والتجارة 0.5 %.
- الغرف الوطنية للصناعة التقليدية 0.01 %.
- غرف الصناعة التقليدية والمهن 0.24 %.
- البلديات 40.25 %.
- الولاية 5 %.
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية 5 %.

[1]- المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره.

[2]- المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سبق ذكره.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالضريبة حيث تعتبر هذه الأخيرة فريضة نقدية تجنيها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بغرض تغطية أعبائها العامة، ولكي تتمكن الضريبة من تحقيق أهدافها المالية والاجتماعية والاقتصادية لابد أن تتوقف على فعالية مجموعة المبادئ بالإضافة إلى وجود تنظيم فني جيد للضريبة.

وكذا تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة الضرائب على النشاط لما فيه من أهمية بالغة في دراستنا.

الفصل الثاني: أسس دراسة التوازنات المالية في المؤسسة

تمهيد:

يعد التحليل من الدعائم الأساسية لتسيير المالي داخل المؤسسة، وذلك من أجل القيام بالمهام الرئيسية داخل المؤسسة، وكذا كقاعدة أساسية في اتخاد القرارات مع المتعاملين مع المؤسسة ، أو كل من تهمه الوضعية المالية للمؤسسة واستغلالها كالمساهمين، المقرضين، ومصلحة الضرائب.

ولهذا تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم النقاط التي تخص جانب التحليل المالي، كونه يساعد على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف التأثيرات الضريبية عليها.

ولهذا خصصنا دراستنا في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: التحليل المالي الساكن والديناميكي.
- المبحث الثالث: التحليل المالي ودراسة الأثر الضريبي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي أحد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية والمحاسبية والاقتصادية ومن خلاله يمكن لإدارة المؤسسة الاقتصادية من تقييم قراراتها المالية وبطرق تؤدي إلى بيان مدى الضعف والقوة في نشاط تلك المؤسسة، ومن هنا كان لابد من اللجوء إلى تحليل البيانات المالية من أجل الوقوف على حقيقة نشاط المؤسسة، وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي والوظائف التي يقوم عليها التحليل المالي وأنواعه واهميته وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

تطور مفهوم التحليل المالي نتيجة التطورات والمراحل التي مر بها والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

أولا: نظرة تاريخية على التحليل المالي

بدء الاهتمام بالتحليل مع بدايات هذا القرن وخاصة مع زيادة انتشار الشركات المساهمة بما فرضته من فضل بين الإدارة والملكية، وفي البداية أنصب الاهتمام على قائمة المركز المالي (الميزانية) باعتبارها القائمة الأهم وكان جل الاهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويلة الأجل.[1]

ومع اتساع الدور المصرفي، وخاصة في مجال تقييم التسهيلات الائتمانية أصبح للميزانية دورا أساسيا في الموافقة على تقديم التسهيلات الائتمانية المطلوبة من المنشآت ويعود ذلك إلى تاريخ 1895/2/9 وذلك عندما أقر المجلس التنفيذي لجمعية مصرفيين ولاية نيويورك "التوصية إلى أعضاء هذه الجمعية بأن يطلبوا ممن يقترضون المال من المؤسسات التي يتبعون لها إن يزودوهم ببيانات مكتوبة حول الأصول والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصى بها لجنة البيانات الموحدة والالتزامات الخاصة بهم، وذلك بالصيغة التي توصى بها لجنة البيانات الموحدة للمجموعات المختلفة".[2]

ومنذ تلك الفترة تم بحث هذا الموضوع باستقاضة، وقد أوصى كبار المصرفيين المعروفين باستعمال البيانات لأغراض منح التسهيلات الائتمانية، ولقد تمت التوصية ولأول مرة على ضرورة تحليل هذه البيانات في عام 1906 وكان الرأي حينئذ بضرورة إجراء تحليل شامل للبيانات من قبل المسؤولين عن منح التسهيلات الائتمانية وذلك عن طريق الدراسة، والمقارنة حيث يسمح ذلك بمعرفة نقاط الضعف والقوة في تلك البيانات، ولقد لاقت

---

[1]- وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية (التخطيط المالي- إعداد الموازنة التقديرية- النسب المالية- المشتقات المالية)**، الطبعة الثانية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 7-8.

[2]- المرجع السابق، ص 8.

فكرة المقارنة قولا جيدا، وبدأوا يفكرون في أي البيانات ينبغي مقارنتها، وفي عام 1908 تم اعتماد القياس الكمي بواسطة النسب.

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933) بما أفرزته من إفلاس لشركات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المنشآت الأولى وهي دراسة سيولة المنشآت وخاصة أن غالبية الشركات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها حيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند اشتقاقها.

والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقت في أهميتها قائمة المركز المالي (الميزانية).

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناء على تحليل بياناته المالية، ولقد استخدم لورنيس تشيميرلين في كتابه "مبادئ الاستثمار في السندات" المنشور لأول مرة في عام 1911 عدة نسب.

وبعد الحرب العالمية الثانية وانتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار، وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير ازداد الاهتمام ثانية بقائمة المركز المالي إلى جانب الاهتمام بقائمة الدخل، وينظر الأن إلى التحليل المالي نظرة شاملة، وخاصة مع استخدام الأساليب الكمية الحديثة، واستخدام الحاسوب حيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عال من الكفاءة، ولم يعد هناك اهتماما بقائمة أكثر من قائمة، بل أصبح الهدف من التحليل، والمعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر أيضا مقتصرا على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعدى ذلك إلى كل البيانات المحاسبية، فالتحليل المالي حاليا يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضا بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.[1]

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات.

[1]- المرجع السابق، ص 9.

ثانيا: مفهوم التحليل المالي

تعددت تعريف التحليل المالي ونذكر منها:

التحليل المالي" هو عملية دراسة المعطيات المحاسبية العامة، بعد مراجعتها وإخضاعها للقواعد المالية، والتي تتمثل في الجداول النهائية والتركيبية لميزانية المؤسسة وجدول حسابات نتائجها، وجدول حركة الذمة المالية، بالاستعانة بالجداول الملحقة الأخرى. وهذه الدراسة، حسب الحالة قد تكون لبعض الجوانب المالية، فتستعمل القيم والمناصب المرتبطة بها من هذه الجداول، وفي حالة الاطلاع على مختلف الجوانب المالية للمؤسسة تستعمل العديد من عناصر الميزانية والجداول الأخرى".[1]

ويعرف أيضا: "هو عملية يتم من خلالها استنباط مؤشرات ونسب مئوية من البيانات المالية والمحاسبية للمؤسسات بما يؤدي لتصحيح وزيادة الفعالية الاقتصادية لتلك المؤسسة".[2]

نعني بالتحليل المالي " دراسة تقويمية للقوائم المالية (الميزانية العمومية وحسابات النتائج) بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لإبراز الارتباطات التي تحصل بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان التحليل المالي:

هو عبارة عن دراسة يمكن من خلالها تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات يمكن من خلالها اتخاذ القرارات ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة .

ثالثا: خصائص التحليل المال

تتمثل خصائص التحليل المالي في:[4]

1- هو عملية تحويل البيانات المالية في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.

2- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.

3- هو نشاط مستمر في المؤسسة.

---

[1]- ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين**، الطبعة الثانية، الجزائر، ص 269.

[2]- نعيم نمر داوود، **التحليل المالي نظرية تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار البداية، 2012، ص 10.

[3]- حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الورق، عمان، 2000، ص 42

[4]- عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، **الإدارة والتحليل المالي (أسس- مفاهيم- تطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار صفاء، عمان، 2006، ص 159.

4- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

5- لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى ميزانية وقوائم مالية.

رابعا: وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف ترتكز في مجملها حول: [1]

- **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار**: وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي:

- **اتخاذ قرار الاستثمار**: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازها.
- **اتخاذ قرار التمويل**: حيث تمكن مجلي الإدارة من البحث على فرص تمويل أفضل.
- **اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية**: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي وأهميته

أولا: أنواع التحليل المالي

إن القيام بدراسة وتحليل القوائم المالية وما يتوفر من معلومات إضافية، يمكن أن يتم لغرض الحصول على فهم أكبر للوضع المالي، ونتائج الأعمال لشركة ما بشكل عام، أو لدراسة ظاهرة معينة بتلك الشركة بشكل خاص، لإنجاز ذلك، فإن التحليل يمكن أن يتم بواسطة المحلل الداخلي للشركة، أو بواسطة أطراف خارجية من هنا يمكن أن يتم تصنيف أنواع التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي، تحليل مالي داخلي، وتحليل مالي خارجي، كما يمكن تقييم التحليل المالي على حسب طبيعة الغرض من التحليل، هل الغرض من التحليل تحليل مالي شامل أم تحليل مالي جزئي.[2]

فإذا ما نظرنا إلى أنواع التحليل المالي من وجهة نظر القائم بعملية التحليل، فيمكن أن يقسم إلى التحليل المالي الداخلي، والتحليل المالي الخارجي.

---

[1]- عدوان فاطمة، **التحليل المالي وأثره على الإقبال على الأدوات المالية**، مذكرة لنيل شاهدة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص 5.

[2]- محمود المبروك أبو زيد، **التحليل المالي "شركات وأسواق مالية"**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 34.

1- التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة ب:[1]

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للشركة موضع التحليل.
- متابعة تنفيذ الخطط.
- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة.
- تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من مؤسسات أخرى أو لمعرفة قدرة الإدارة في الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن وجود المحلل المالي داخل الشركة كموظف أو بتكليف من إدارة الشركة، يمنحه العديد من المزايا التي قد لا تتوفر للملل المالي الخارجي ومن هذه المزايا:

- معرفة المحلل الداخلي المسبق بالسياسات والطرق المحاسبية والإدارية المتبعة من قبل الشركة مثل النظام المحاسبي المتبع، طرق الاستهلاك والتقييم، وسياسة البيع والائتمان وغيرها.
- حرية وسهولة حصول المحلل الداخلي على البيانات والمعلومات الضرورية للتحليل.
- القبول الذي تتمتع به الإدارات والأقسام المختلفة باعتباره موظفا من داخل الشرك، وهو ما يسهل عليه إنجاز مهمته.
- قد تتوفر وتكون لدى المحلل الداخلي معلومات غير منشورة بالقوائم المالية، ولكنها مهمة، لفرض التحليل ومن أمثلة هذه المعلومات: معلومات عن الإدارة، وعن علاقة الشركة بالبيئة المحيطة بها وغيرها من المعلومات غير نقدية وهو ما يصعب على المحلل الخارجي إدراكه والحصول عليه.

وبالتالي، فإن هذه المزايا لابد أن تتضمن على دقة نتائج التحليل المالي الداخلي مقارنة بالتحليل المالي الخارجي.

[1]- محمود المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2- التحليل المالي الخارجي:

التحليل المالي الخارجي هو التحليل الذي تقوم بها أطراف من حارج المشروع(سواء كانوا أفراد أو مؤسسات)، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع الشروع، وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الاطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم او غير ذلك والقيام بالتحليل بناءا على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن الشركة من التحليل.[1]

3- التحليل المالي من وجهة نظر الشمولية:

فإنه يمكن أن يقسم إلى تحليل مالي شامل، وتحليل مالي جزئي.

أ- التحليل المالي الشامل: في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما ككل وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة، وذلك لغرض ترتيب قراراتهم بشكل عام.

ب- التحليل المالي الجزئي:

فهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.[2]

ثانيا: أهمية التحليل المالي

لاشك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابة فعالة هي التحليل المالي وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:[3]

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

---

[1]- المرجع السابق، ص 36.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، **الإدارة والتحليل المالي(اسس مفاهيم تطبيقات)**، مرجع سبق ذكره، ص 159.

- الحكم على كفاءة الإدارة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

ثالثا: أهداف التحليل المالي

توصف نتائج التحليل من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الافضل للموارد. وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي:[1]

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- تحديد انحرافات بالأداء المتحقق عن التخطيط وتشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجهه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل.

على الرغم من أهمية هذه الأهداف إلا أن نتائج التحليل المالي يجب التعامل معها بحذر كون أن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل، هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية التي يتم إعدادها وفقا للقواعد والمعايير المحاسبية من جانب، ومن جانب آخر أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التقويم والتحليل.

وهناك بعض الأهداف التي اكتسبها التحليل المالي في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر بعضها:[2]

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركز قطاعها الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.

---

[1]– عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 21–22.

[2]– الزغيبي هيثم محمد، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص 167.

- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- تحديد نسبة العائد المحصل على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

المبحث الثاني: التحليل المالي الساكن والديناميكي

إن التحليل المالي شهد تطورات عبر التاريخ، حيث انطلق من التحليل المالي الساكن الذي يظهر الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة ولكن هذا التحليل انتقد ليظهر التحليل المالي المتحرك هو أخر تطور للتحليل المالي الذي يعطي صورة أكثر وضوحا عن مختلف الحركات المالية في المؤسسة.

المطلب الأول: التحليل المالي من منظور ساكن

التحليل المالي الساكن يقوم على دراسة تحليلية للميزانية وجدول حسابات النتائج، ولهذا ولإبراز دور التحليل المالي الساكن في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لا بد أن نتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على الأدوات والأساليب التي تمكن المحلل المالي من القيام بتحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج من خلال تحديد المؤشرات التي تساعد في تحليل التوازن المالي للمؤسسة.

أولا: التحليل المالي الذمي

تعتبر الميزانية المالية من الوثائق المهمة في التحليل المالي.

1- مفهوم الميزانية المالية:

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هده العناصر أي حسب مبدأ السيولة-الاستحقاق، ويتم هدا الترتيب بناءا على المبادئ التالية:[1]

- ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد معيار السنة الواحدة.

إلا أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة الاستحقاق، فحسب معيار السيولة نجد بعض الاستثمارات، فحسب معيار السيولة نجد بعض الاستثمارات سهلة البيع أي أنها أكثر قابلية للتحول إلى سيولة، بينما نجد بعض عناصر المخزون أقل قابلية للتحول إلى سيولة. وحسب مبدأ الاستحقاق قد نجد الاعتمادات البنكية الجارية أكثر استقرارا من العناصر الأخرى.

---

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 86.

إن هدف الميزانية المالية كميزانية سيولة الاستحقاق هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة عدم مقدرة المؤسسة على مواجهة أصولها المتداولة.

والجدول التالي يبين المالية المختصرة:

الجدول رقم 1 : الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة: – الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية. – عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.	الأموال الدائمة: – الأموال الخاصة – الديون المتوسطة والطويلة – الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة: – المخزونات – حقوق المؤسسة لدى الغير – المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة)	القروض قصيرة الأجل: – المورد وملحقاته – الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 66.

2– رأس المال العامل سيولة كأساس لتحليل الميزانية المالية:

أ– مفهوم رأس المال العامل سيولة (FRL):

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الآجال الطويلة، وهناك من يطلق عليه هامش أمان للمؤسسة ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاجه المؤسسة في الظرف الطارئة،[1] والمتمثلة في جمود بعض العناصر من الحركة من الأصول المتداولة أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتحول إلى أصول ثابتة، فتكون المؤسسة قد هيأت لدلك أموالا دائمة لتغطيتها وبالتالي تكون قد أجريت ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم.

[1]– مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 31.

ب- حساب رأس المال العامل سيولة:

يمكن حساب رأس المال العامل سيولة تبعا لمنظورين هما: منظور أعلى الميزانية ومنظور أدنى الميزانية، وهليه يحسب رأس المال العامل كما يلي:[1]

من أعلى الميزانية ← **رأس المال العامل= الأموال الدائمة- الأصول الثابتة**

من أسفل الميزانية ← **رأس المال العامل= الأصول المتداولة- الديون قصيرة الأجل**

ب-1- منظر أعلى الميزانية:

يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل كما يلي:

- **الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة):** في هده الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة موردها المالية الدائمة وحققت فائض يتمثل في رأس المال العامل ودلك على النحو الآتي:

الجدول رقم 2 : يمثل حركة التمويل

الأصول الثابتة	**الأموال الدائمة**
الاصول المتداولة	**FR**
	قروض قصيرة الأجل

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[1]-الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

- **الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة)**: في هده الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يغطي جزء منها فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.[1]

- **الحالة الثانية: رأس المال العمل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة)**: وهي حالة نادرة الحدوث أي أنها تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة.

ب-2- منظور أدنى الميزانية:

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض القصيرة الأجل، حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة وهي الأكثر قابلية للتحول إلى نقود سائلة، يتك بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاث حالات للمؤشر نوجزها فيما يلي:

- **الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة أكبر من القروض القصيرة الأجل)**

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان، وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.

- **الحالة الثانية: رأس المال العامل معدوم الأصول المتداولة أكبر من القروض القصيرة الأجل**

في هده الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض القصيرة الأجل دون تحقيق فائض وعجز، وهي حالة نادرة الحدوث.

- **الحالة الثالثة: رأس المال العامل سالب الأصول القابلة للتحصيل في الاجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الاجل القصير.**

ج- أسباب تغير رأس المال العامل:

يتغير رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا بالنقصان، ولا بد لإدارة الوحدة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، ودلك من أجل رسم خططها وسياستها المستقبلية.[2]

---

[1]- المرجع السابق، ص 69-70.

[2] - منير محمد شاكر وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 116-117.

ويمكننا تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل الصافي كما يلي:

ج-1- أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:

- النقص في الأموال الدائمة (التحفيض في رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل وتوزيع جزء من الاحتياطات).
- الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممولة من أموال دائمة جديدة.
- الخسائر المحققة.

ج-2- أسباب زيادة رأس المال العامل:

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون جديدة وتكوين احتياطات.)
- التنازل عن الأصول الثابتة.
- مخصصات اهتلاك الأصول الثابتة.

وقد وجهت العديد من الانتقادات لهدا النوع من التحليل، ندكر منها: [1]

- هدا التحليل لا يعطي تصورا واضح حول المستوى الامثل لرأس المال العامل.
- أنه لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل والخزينة بالرغم من أنه يفترض أن الخزينة في حالة توفر رأس المال العامل ستكون موجهة.

د- أنواع رأس المال العامل:

ينقسم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع هي:[2]

رأس المال الاجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الصافي: هو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة من تمويل الأصول الثابتة.

ويحسب بالعلاقة التالية:[3]

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة- الأصول الثابتة

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 50.

[3]- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية، الجزائر، ص 46.

- **رأس المال العامل الأجنبي:** وهو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة، ويحسب وفق ما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل الصافي- رأس المال العامل الخاص

ثانيا : التحليل المالي الوظيفي

يحاول هدا التحليل تجاوز القصور الدي ظهر التحليل تجاوز القصور الدي ظهر في تحليل سيولة الاستحقاق، ودلك بتقديم معيار آخر لترتيب عناصر الأصول والخصوم يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة، والدي يعرفها على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية هي على التوالي، وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل.

1- المفهوم الوظيفي للمؤسسة:

تجاوز هدا المفهوم فكرة الدمة المالية للمؤسسة، وعرفها على أنها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية مهمتها تحقيق الهدف العام للمؤسسة. وتتمثل هذه الوظائف فيما يأتي:[1]

وظيفة الاستغلال: تعتبر الركيزة الأساسية في هذا التحليل وتكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة أن كانت صناعية أو تجارية أو كانت خدمية أو مختلطة ...، وتتجزأ إلى مراحل تتضمن التمرن، التخزين، التصنيع، والبيع.

وظيفة الاستثمار: ويتمثل دور وظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بمختلف تجهيزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، وذلك بعد دراسة الجدوى من كل استثمار والمفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل الدي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية وتشمل عملية حيازة الاستثمار أو التنازل عنه أو بيعه.

وظيفة التمويل: يتمثل دورها في تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء كانت متعلقة بالاستثمار أو الاستغلال.[2]

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 75-80.

[2]- المرجع نفسه، ص 80.

أو الوظيفة المالية نفسها، وأما المصادر الرئيسية للتمويل هي:

- مصادر داخلية: تتمثل في التمويل الذاتي المشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة مضافا إليها الاهتلاكات والمؤونات.
- مصادر خارجية: مثل الاقتراض من البنوك ومختلف المؤسسات المالية وكدلك عمليات الرفع في رأس المال.

2- الميزانية الوظيفية:

أ- مفهوم الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية هي الأداة التي تسمح بتحليل التوازن المالي للمؤسسة وهدا التحليل يسمح لنا بتسليط الضوء على مفاهيم رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل وصافي التدفقات النقدية التي يمكن أن تكون موضع تقدير الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن استخدام النسب سيكمن من إبراز هدا التقييم واقتراح الحلول في حالة عدم التوازن.[1]

ب- بناء الميزانية الوظيفية:

يوضح الجدول التالي مخطط تفصيلي للميزانية الوظيفية:

[1]- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 82.

الجدول رقم 3 : تمثيل الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة Es (قيم إجمالية) الاستثمارات المالية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمة Rn** الأموال الجماعية الديون المتوسطة وطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات
استخدامات الاستغلال Eex (قيم اجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها	موارد الاستغلال Rex مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الاستغلال (قيم إجمالية Ehex)	موارد خارج الاستغلال Rhex موارد أخرى
استخدامات الخزينة Er المتاحات	**موارد الخزينة Rt** الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات E (قيم إجمالية)	**مجموع الموارد R (قيم إجمالية)**

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الادارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 81.

ج- أدوات التحليل الوظيفي:

ج-1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG):

يعرف (ر م ع ص إ) أنه قسط الأموال الدائمة التي تخصصها لتمويل أصولها المتداولة.[1]

ويعرف كذلك على أنه دلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد المالية الدائمة الموارد الدائمة.[2]

ويحسب بالعلاقة التالية:

FRNG= Rd-Es

[1]- خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

[2]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 83.

ويمكن أن يأخذ الحالات التالية:

- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب FRN**: ويشير دلك الى ان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هدا المؤثر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- **رأس المال العامل الصافي الاجمالي معدوم (FENG=0)**: ويعني ذلك ان المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على الندى الطويل لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدلى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.
- **رأس المال العامل الصافي الاجمالي السالب FRNG<0)**: يشير المؤشر الى ان المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها في الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات، وبالتالي فهي بحاجة الى مصادر تمويل إضافية أو تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق ومواردها المالية الدائمة.

ج-2- الاحتياج في راس المال العامل(BFR):

يمكن تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل.[1]

ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة)-(الديون قصيرة الأجل – السلفيات المصرفية)

[1]- مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الشكل رقم 1: التوازن المالي للميزانية الوظيفية

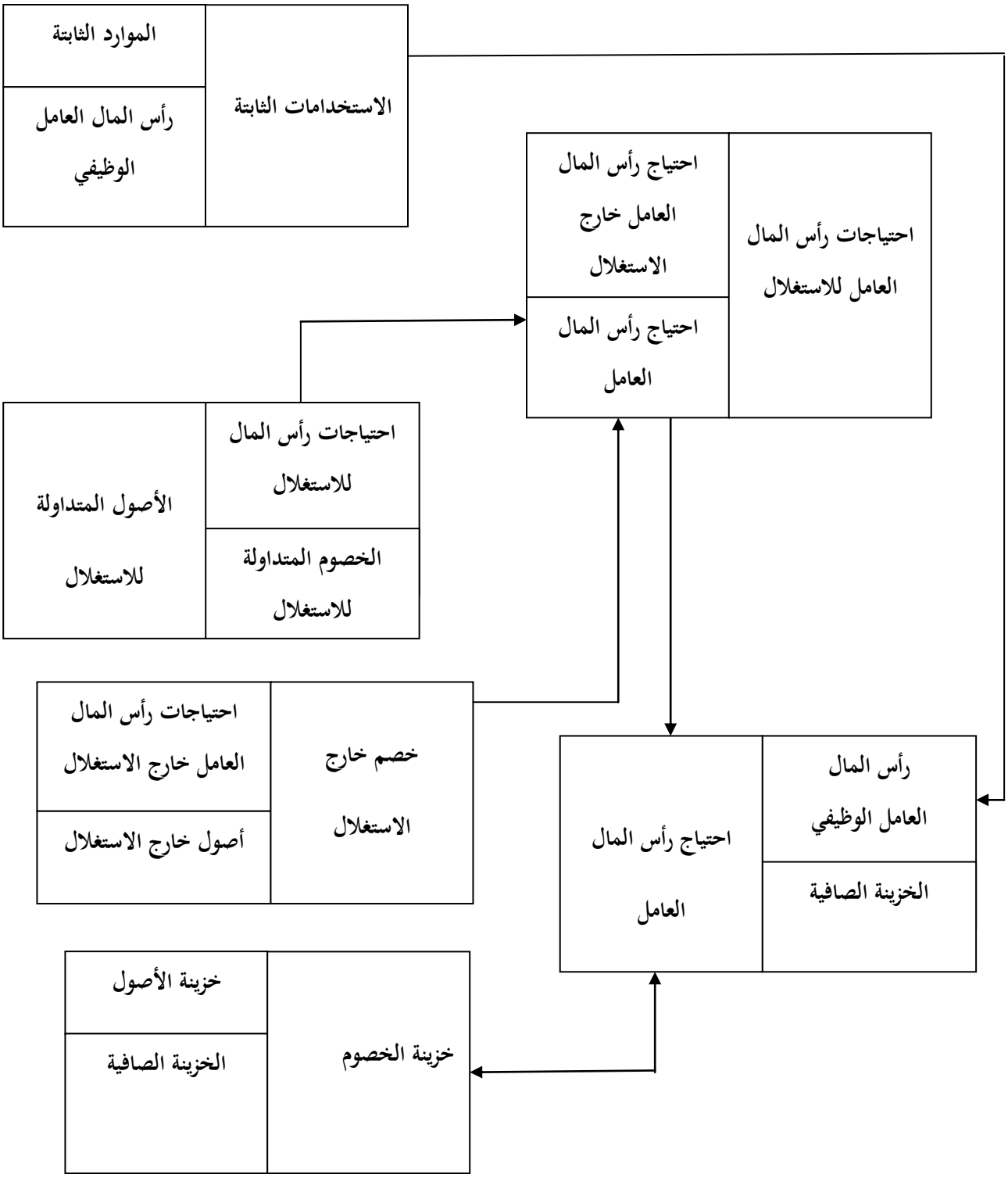

SOURC :Hubert de la bruslerie analyse financiére information et diagnostic Dunord 3 emeedition paris france

ويمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعا لعلاقة العناصر المباشرة بالنشاط أو عدمها كما يلي:[1]

- الاحتياج في رأس **المال** العامل للاستغلال (BFRex): يمكننا حسابه بالعلاقة التالية:

$$BERex = E\ ex- Rex$$

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BERhex): يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$BFRhex= Ehex- Rhex$$

الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي(BFRng): يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$BFRng = BFRex + BFRhex$$

1- الخزينة الصافية الإجمالية(Tng):

يمكن تعريف الخزينة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة الاستغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة:[2]

$$Tng = FR\ ng - BFRng$$

أو

$$Tng = Et - Rt$$

بالشكل التالي يبين الحالات الممكنة للخزينة تبعا لآلية المعادلة الأساسية للخزينة:

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 84-85

[2]- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51

الشكل رقم 2: الحالات الممكنة للخزينة الصافية الاجمالية

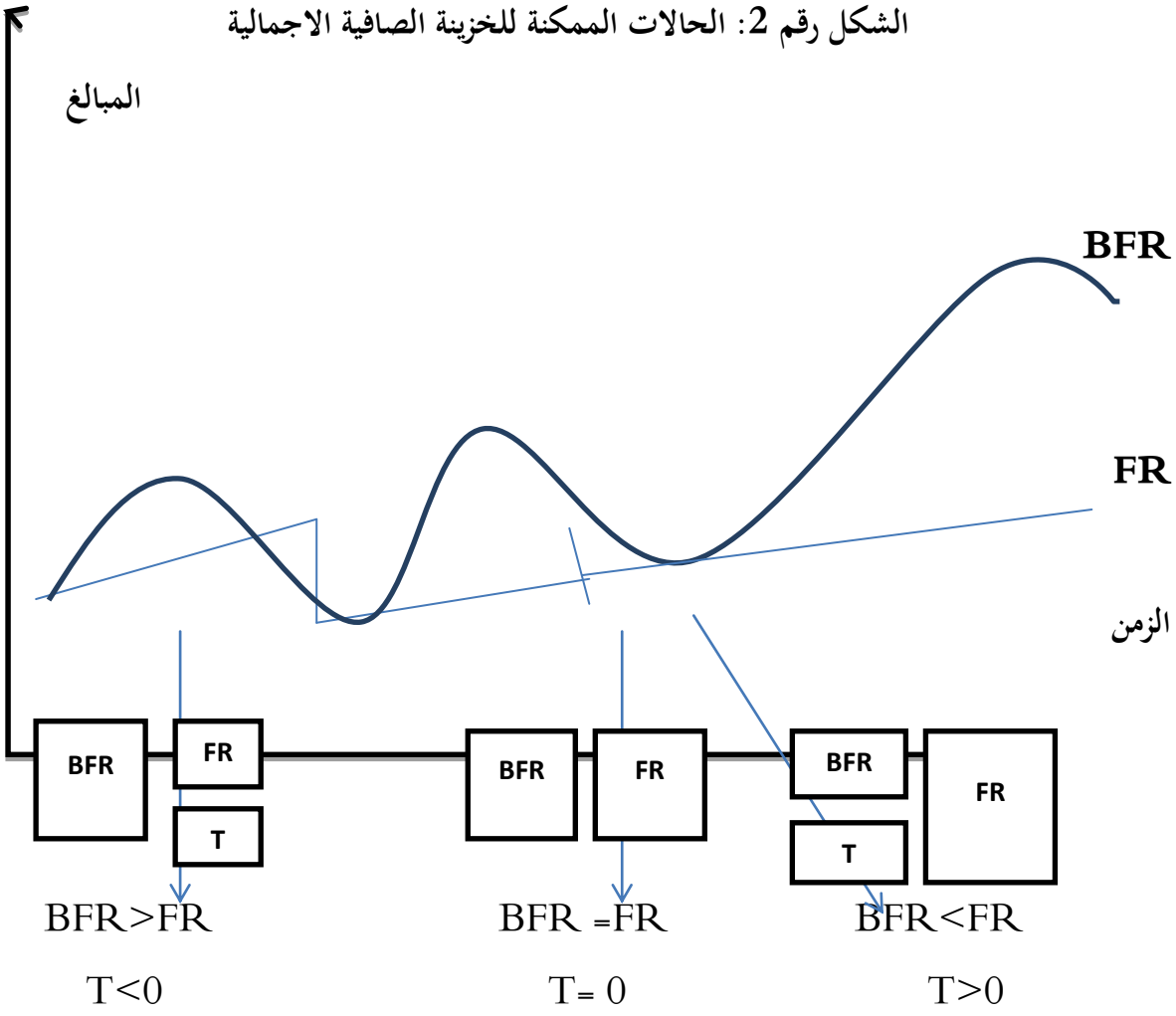

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 86.

المطلب الثاني: التحليل المالي من منظور متحرك

من خلا هذا المطلب سنقوم بدراسة النقاط المتعلقة بالتحليل المالي الديناميكي والإلمام بالجوانب النظرية لجدول التمويل وجدول تدفقات النقدية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

أولا: مضمون جدول التمويل (جدول الاستخدامات والموارد)

1- المفهوم:

هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال الفترة زمنية محددة كما يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، ومن هنا جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الوظيفي، وذلك

من خلال تحديد التدفقات المالية بين كل من الموارد والاستخدامات، اعتمادا على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين، والذي ينتج عنه التغيرات في المعادلة الاساسية للخزينة على النحو الاتي:

$$AFR_{NG} = BF_{RG} + AT^{NG}$$

والجدول التالي يوضح الية الانتقال من المفهوم الساكن للخزينة الى المفهوم المتحرك وذلك استعانة بالعلاقة أعلاه:[1]

[1] –الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات**، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 126.

الجدول 4 : من التغير في راس المال العامل نحو تدفقات الخزينة

	AFR ng	ABFRg	ATng
عمليات الاستغلال	**الإنتاج** الاستهلاكات الوسيطية = **القيمة المضافة** مصاريف المستخدمين والضرائب واخرى= **الفائض الاجمالي للاستغلال**	التغير في المخزونات + التغير في الحقوق – التغير في ديون الاستغلال **= التغير في الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال**	**=التغير في خزينة الاستغلال**
عمليات التوزيع	+ ايرادات مالية - مصاريف مالية + ايرادات اخرى –مصاريف اخرى – اقتطاعات الاجور – الضرائب على الأرباح **= القدرة على التمويل الذاتي** - توزيع الأرباح **=التوزيع الذاتي**	+ التغير في الحقوق خارج الاستغلال = التغير في الديون خارج الاستغلال	
عمليات رأس المال والاستثمارات	حيازة الاستثمارات + التنازل عن الاستثمارات + الرفع في رأس المال		
عمليات التمويل	+ الافتراض – الاقراض – تسديد القروض + استرجاع الافتراضات	= التغير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال	= التغير في الخزينة خارج الاستغلال التغير في السيولة – التغير في قروض الخزينة
المجموع	AFR_{NG}	$ABFR_G$	- $AT_{NG=}$
تجميع	AFR_{NG}	$ABFR_G$-	- $AT_{NG=}$

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الادارة المالية) دروس وتطبيقات**، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص 126.

2- بناء جدول التمويل:

يقوم جدول التمويل حسب PCG_{1982} على الفرق بين التدفقات النقدية الطويلة والقصيرة الأجل ومنه ينتج لدينا جزئين هما:

أ- الجزء الأول من جدول التمويل:

يحوي عذا الجزء العناصر التالية:

- الموارد المالية طويلة الأجل التي جلبتها المؤسسة والتي تتمثل في التغيير في الموارد الدائمة بين الدورة السابقة والدورة الحالية،
- الاستخدامات التي كونتها المؤسسة والتي تتمثل في التغير في الاستخدامات المستقرة بين الدورة السابقة والدورة الحالية.

الجدول الموالي يبين لنا مضمون الجزء الأول:

الجدول رقم 05 : الجزء الأول من جدول التمويل

حركة التمويل

الاستخدامات المستقرة E_s	**الموارد المستقرة R_D**
• حيازة تثبيثات جديدة	• القدرة على التمويل الذاتي CAF
• مصاريف موزعة على عدة سنوات	• التنازل على التثبيتات
• تسديد قروض مالية	• الحصول على قروض مالية
• تخفيض في رأس المال	• الرفع في رأس المال
• تسديد مكافأة رأس المال(توزيع الأرباح)	
- التغير في الإستخدامات المستقرة	**التغير في الموارد المستقرة +**
← **$FR_{ng}\Delta$** →	

المصدر: سعيدة بورديمة، التسيير المالي، مطبوعة دروس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2015/2014، ص 45.

وبالتالي فإن الجزء الأول من جدول التمويل يظهر لنا التغيير في رأس مال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng}

$$\Delta FRng = \Delta R_D - \Delta E_S$$

2- الاستخدامات المستقرة:

تحوي العناصر التالية:

- **حيازة التثبيتات:** تشمل المعنوية والمادية والمالية التي تم حيازتها (اقتناؤها) أو انشاؤها خلال الدورة الحالية، تعطى بالعلاقة التالية:

تثبيتات الدورة الحالية = تثبيتات الدورة السابقة + الحيازة – التنازل

أو من خلال المعادلة التالية:

تثبيتات الدورة الحالية = تثبيتات الدورة السابقة + الحيازة – اهتلاكات الدورة الحالية – القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات المتنازل عنها.

- **تسديد قروض مالية:** تتمثل في أقساط السنوية للقروض والمسددة خلال الدورة الحالية، يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

قروض الدورة الحالية= قروض الدورة السابقة + الحصول على قروض – تسديدات القروض

- **تخفيض في رأس المال:** هي عملية معاكسة للرفع في رأس المال، تتم من خلال خروج بعض المساهمين أو بسبب ضم الخسائر المتراكمة.
- **المصاريف الموزعة على عدة سنوات:** هي المصاريف التي توزع على عدد السنوات وبالتالي تخفض من المصاريف ما يؤدي إلى إنعاش النتيجة.
- **تسديد مكافأة رأس مال (الأرباح الموزعة):** هي الأرباح التي حققتها المؤسسة في الدورة السابقة والتي تم بتوزيعها خلال الدورة الحالية تعطى بالعلاقة التالية:

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة – الارتفاع الاحتياطات.

3- الموارد الدائمة: تحوي العناصر التالية:

- **القدرة على التمويل الذاتي (CAF)**
- **التنازل عن التثبيتات:** تشمل كل التثبيتات المتنازل عنها بسعر السوق.
- **الحصول على قروض مالية:** تتمثل في القروض المتحصل عليها خلال الدورة الحالية من المؤسسات المالية والمصرفية عدا الاعتمادات البنكية الجارية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

قروض الدورة الحالية = قروض الدورة السابقة + الحصول على قروض – تسديدات القروض

- **الرفع في رأس المال:** عبارة عن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة بمختلف الطرق كإصدار أسهم أو الحصول على إعانات الاستثمار.....

أ- الجزء الثاني من جدول التمويل: يحوي العناصر التالية:

- الموارد قصيرة الأجل التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة الحالية والتي تتمثل في:

ΔR_tوΔR_{hex} وΔR_{ex}

- **الاستخدامات التي كونتها المؤسسة خلال الدورة الحالية والتي تتمثل في:**

E_{hex}وΔE_{ex}و ΔET

وبالتالي فإن الجزء الثاني من جدول التمويل يظهر لنا التغيير في الاحتياج في رأس مال العامل (للاستغلال وخارج الاستغلال) والتغير في الخزينة، كما يلي:

1- إ ر م ع للاستغلالΔBFR_{ex} = التغير في المخزونات والعملاء والحسابات الملحقةΔE_{ex} - التغير في الموردون والحسابات الملحقةΔR_{ex}

2- إ ر م ع خارج الاستغلالΔBFR_{hex} = التغير في المدينون الآخرون ΔE_{hex} - التغير في الديون الاخرىΔR_{hex}

3- التغير في الخزينةΔTng = التغير في البنك، الصندوق والحساب الجاري....ΔEt - التغير في الاعتمادات البنكية الجارية ΔRt.[1]

[1]- سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره، ص43-44

الجدول رقم 06: الجزء الثاني من جدول التمويل

ΔBFR+Δ Tng	الاستخدام1	المورد2	رصيد 1-2
مخزونات	....		
عملاء وحسابات	....		
موردون		....	
ΔBFRex	....	....	....
مدينون آخرون	....		
ديون أخرى		....	
ΔBFRhex			....
متاحات	....		
اعتمادات جارية		....	
ΔTng			....
ΔBFR+ ΔTng			....

المصدر: سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 47.

ثانيا: جدول تدفقات الخزينة

استخدم هذا الجدول لأول مرة من قبل الشركات الأمريكية حيث لم يكن يعرف من قبل عدة شركات أخرى من بينها الشركات الفرنسية، إلى غاية مطلع السبعينات، وهذا أثناء عملية إعادة هيكلة مخطط التمويل، من طر ف المجلس الوطني للمحاسبة بفرنسا وبالاشتراك مع عدة معاهد، وقع النظر على استعمال جدول تدفقات الخزينة، ولكن النظرة الأولى لهذا الجدول كانت جد معقدة وتحتاج الدراسة إلى إدراج كم هائل من المعلومات والبيانات بالإضافة إلى بذل جهد كبير، وهذا راجع إلى عدم تطور نظام معالجة المعلومات، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن المنظور القائم عليه هذا الجدول كان "أنجلو سكسوني" ولا يتماشى مع النظريات والفكر الفرنسي، وفي مطلع الثمانينات وبالتدرج شرع "الماليون" في إدراج هذا الهيكل الجديد الذي يصف إلى حد ما تدفقات الخزينة إلا أن التجاوب مع هذه الأداة لم يتم إلا خلال مطلع التسعينات، وهذا راجع لأسباب التالية:

- تطور العقليات والأفكار إلى جانب عالمية التبادل،

- تضاعف المؤسسات متعددة الجنسيات،
- أدت الأزمة الاقتصادية خلال التسعينات إلى الرفع في عدد الشركات التي تعاني من الصعوبات والحاجة المتزايدة إلى إدراج الأدوات التي من شأنها أن تحدد المشاكل التي تعاني منها خزينة المؤسسة بدقة.
- تطور أنظمة ووسائل معالجة المعلومات وانتشار كذا الإعلام الالي.

1- تعريف جدول تدفقات الخزينة:

يعرف جدول تدفقات الخزينة بأنه جدول من شأنه أن يدرس تطور الحالة المدنية للمؤسسة من سنة إلى أخرى وهذا بالنظر إلى التدفقات الجارية للخزينة ويرجع في الأصل إلى جدول التمويل الذي بفضله يتم إعادة ترتيب ما هو موجود ضمنه على أساس وظائف التدفقات السنوية الداخلة والصادرة من الخزينة يستدعي توفر ما يلي:

أ- جدول حسابات النتائج: يضم التدفقات المتعلقة بالعمليات الجارية وكذا تلك المتعلقة بعمليات التنازل والحصول على عناصر التثبيتات.

ب- جدول المويل:

الجزء الأول من هذا الجدول يقدم معلومات حول الاستخدامات المستقرة وكذا العمليات المالية، وتمثل القيم الموجودة ضمن هذا الجزء الأول تدفقات باستثناء رصيد القدرة على التمويل الذاتي، أما الجزء الثاني منه فيمنح التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال وكذا المتعلق بالخزينة . وغياب أو عدم توفر هذا الجدول يستدعي ذلك إلى الرجوع إلى الميزانيات والملاحق المتعلقة بها، وهذا لإنشاء جدول تدفقات الخزينة.

2- نماذج جدول تدفقات الخزينة:

توجد العديد من نماذج جدول تدفقات الخزينة صادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد متخصصة ومحللين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة وفيما يلي أهمها:

- **جدول تدفقات الخزينة الخاص بمجلس الخبراء المحاسبين Ordre OEC (expert comptable)**
- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة.
- جدول تدفقات الخزينة لبنك فرنسا (Tableau de centre de bilan de la banque de France)

❖ جدول تدفقات الخزينة المتعدد السنوات TPFF: (Tableau de centre de bilan de definancement de financement)

3- جدول تدفقات الخزينة الخاص بـ (OEC) أو الطريقة غير المباشرة:

تم تبني هذا النموذج من قبل النظام المالي المحاسبي الجزائري والذي يوصف من قبل بعض المحللين الماليين أنه مثالي إلى حد ما لدراسة تدفقات الخزينة بتمثيل ايرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة من خلال تقسيمها حسب الوظائف الأساسية للنشاط أي كل من الاستغلال، الاستثمار، التمويل. حيث نجد تدفقات الخزينة المرتبطة بالتثبيتات وتدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل، كما يساعد هذا النموذج على:

- تسهيل مقارنة الحالة المالية للمؤسسة بنظيراتها، لأن تدفقات الخزينة تشكل مؤشرات موضوعية،
- معرفة قدرة المؤسسة في التحكم في خزينتها وكذا مدى تأثيرها على قراراتها الاستثمارية والمالية،
- عكس جدول تدفقات الخزينة صورة المؤسسة الحالية وكذا المستقبلية.

الجدول رقم 07 : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المالي المحاسبي الجزائري

البيان	ملاحظة	N	1+N
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(الاستغلال)			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
+ الاهتلاكات والأرصدة			
+ تغير الضرائب المؤجلة			
– تغيير المخزونات			
– تغير العملاء والحسابات الدائنة الاخرى			
+ تغير الموردين والديون الأخرى			
+/– نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
= تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط.....			
تدفقات الخزينة المتأنية من عمليات الاستثمار			
+ مسحوبات من اقتناء تثبيتات			
– تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
+/– تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
= تدفقات الحزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار.....(ب)			
تدفقات الخزينة المتأنية من عمليات التمويل			
– الحصص المدفوعة للمساهمين (أو الأرباح الموزعة)			
+ زيادة رأس المالي النقدي (النقديات)			
+ إصدار قروض(أو سندات)			
– تسديد قروض			
= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل .....(ت)			
التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ + ب + ت)			
تدفقات الخزينة عند الافتتاح			
تدفقات الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر الصرف(1)			
التغير في تدفقات الخزينة			

المصدر: سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(1) لا يستعمل الا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

4- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حال عدم تمكن النشاط مكن تمويل نفسه ذاتيا. ويمكن استعماله في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشح الموارد المالية وقلة الاستثمار، ويمكن توضيحه من خلال الجدول أدناه.[1]

[1]- سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره، 47-51.

الجدول رقم 08 : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المالي المحاسبي الجزائر

البيان	ملاحظة	N	1+N
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (الاستغلال) التحصيلات المقبوضة من العملاء – النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين – الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة – الضرائب على النتائج المدفوعة = تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
= تدفقات الخزينة الناتجة المتأتية من عمليات الاستغلال .....(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار – المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينة أو معنوية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينة أو معنوية – المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية + الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار.....(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم – الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض – تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
= صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل.....(ت)			
+/– تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة			
= التغير في التدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ت)			
تدفقات الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية تدفقات الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المبحث الثالث: التحليل المالي ودراسة الأثر الضريبي

يتأثر التوازن المالي بمجموعة من الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة، وفي هذا المبحث نتعرف على الأثر الضريبي على مؤشرات التوازن المالي، وكذا تأثيرات أخرى للضريبة.

المطلب الأول: الاثر الضريبي على التوازنات المالية

التحليل المالي من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي ودراسة الأثر الضريبي على المؤشرات المتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل و الخزينة.

أولا: أثر الضريبة على رأس المال العامل

إن التأثير الضريبي على رأس المال العامل يتضح من خلال العناصر المكونة له والمؤثرة فيه. لذلك لا يمكن ملاحظته بصورة مباشرة، فالضريبة تؤثر على رأس المال من خلال مكونات الأموال الدائمة، حيث تحتوي الأموال الخاصة الصافية على جزء من التمويل الذاتي الذي بحد ذاته خاضع للضرائب، أما بالنسبة للديون فهي تستفيد من وفرات ضريبية.

كما يتضح أيضا التأثير الضريبي من خلال الاستثمارات، فهي تظهر بالقيمة الصافية في الميزانية وذلك بعد طرح الاهتلاكات من القيمة الإجمالية للاستثمارات وفي حالة تسريع الاهتلاكات الذي هو اختيار ضريبي محصن، فإن قيمة الاستثمارات تؤول للانخفاض مما يؤدي إلى انخفاض الأصول الثابتة وبالتالي ارتفاع رأس المال العامل.[1]

ثانيا: أثر الضريبة على احتياجات رأس المال العامل

يعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الضرائب التي تؤثر بصورة مباشرة على احتياجات رأس المال العامل، وهي ضريبة غير مباشرة لا تتحملها المؤسسة كليا، بل تعتبر وسيطا بين خزينة الدولة والمستهلك النهائي فعند شراء البضائع والمواد الأولية تتحمل المؤسسة دفع مبلغ من الرسم على القيمة المضافة ضمن فاتورة المشتريات، ويعتبر هذا تسبيق إلى إدارة الضرائب على أن يتم استرجاعه عند القيام بعملية البيع.

ثالثا: أثر الضريبة على الخزينة

يظهر أثر الضريبة على الخزينة من خلال مبلغ الضريبة وكيفية دفعها، فهي تشكل تدفق نقدي خارجي سلبا إيجابا على خزينة المؤسسة مما يستوجب معرفة مختلف الضرائب التي تخضع لها بصورة دقيقة.

---

[1]– بن يخلف مسعودة، **أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 50.

1- تأثير الضرائب على أرباح الشركات على الخزينة:

تقوم المؤسسة بدفع ضريبة سنوية، تؤسس على الأرباح المحققة ويكون التسديد إما دفعة واحدة أو على شكل تسبيقات مؤقتة أو إن كان في الواقع الكثير من الأنظمة الضريبية تأخذ بطريقة دفع الضريبة على أرباح الشركات وفق تسبيقات مؤقتة، كما أن طريقة دفع الضريبة على أرباح الشركات يتم عبر 4 أقساط (3 تسبيقات خلال السنة والرابع هو رصيد التسوية) ويشكل إحدى العوامل المساعدة في تخفيف الضغط على خزينة المؤسسة من خلال تباعد الفترات مما يسمح لها بتوفير المبالغ اللازمة.[1] ويبقى رصيد التسوية تدفعه المؤسسة بعد حساب نتيجة السنة المالية ويكون هذا في 30 أفريل من السنة المالية كأخر أجل. إن تباعد فترات الدفع يعطي فرصة للمؤسسة لتوفير المبالغ اللازمة في الوقت الملائم.

2- تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة:

تعتبر ضريبة الرسم على القيمة المضافة من الرسوم غير المباشرة، يتحمل عبئها المستهلك النهائي والمؤسسة ماهي إلا وسيط بين المستهلك النهائي وإدارة الضرائب، لذلك يترتب على خزينتها آثار بما فيها تكلفة تسيير هذه الخزينة. إن تأثير الرسم على القيمة المضافة على الخزينة، يكون من خلال الفرق بين مبلغ الضريبة المستحقة ومبلغ الضريبة الواجبة الاسترجاع وهنا نلاحظ حالتين:

- أن يكون مبلغ الضرائب القابلة للاسترجاع أكبر من مبلغ الضريبة المستحقة الدفع وفي هذه الحالة للمؤسسة حق اتجاه إدارة الضرائب لذلك فهي لا تدفع أي مبلغ ويتم تسوية ذلك الحق عن طريق المقاصة للرسم المستحق على مبيعات الأشهر القادمة.

- أما إذا كان مبلغ الرسم المستحق أكبر من الرسم القابلة للاسترجاع، في هذه الحالة يجب على المؤسسة دفع مبلغ الرسم الواجب دفعه في أجل أقصاه (20) يوم من الشهر الموالي.[2]

3- تأثير الرسم على النشاط المهني على الخزينة:

إلى جانب الرسم على القيمة المضافة والضريبة على ارباح الشركات، نجد الضرائب من النوع اخر تؤثر على الخزينة والمتمثل على النشاط المهني.

يرتبط هذا الرسم على النشاط المهني برقم الأعمال إذا المحقق (المفوتر) فقط أو المقبوض فقط.

---

[1]- المرجع السابق، ص 51.

[2]- حجار مبروكة، **أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص 73.

✓ **في حالة الدفع على أساس رقم الأعمال المفوتر فقط**: تدفع المؤسسة الرسم على النشاط المهني بغض النظر عن قبض أو عدم قبض رقم الأعمال، أي تسدد الرسم المذكور ولو لم تقبض مبلغ المبيعات كليا أو جزئيا. وهو أمر يؤثر سلبا على خزينة المؤسسة.

✓ **في حالة الدفع على أساس رقم الأعمال المقبوض فقط**: لا تدفع المؤسسة المبلغ على النشاط المهني إلا إذا قبضت ثمن المبيعات ، أي عند قيامها بعملية البيع الأجل لا تدفع الرسم على النشاط المهني بل تؤجل عملية الدفع إلى غاية قبض (تحصيل) حقوقها من الزبائن، وهنا يمكن اعتبار مبلغ الرسم المعني مصدر تمويل مجاني (بدون تكلفة) قصير الأجل خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين تاريخ قبض الحقوق على الزبائن وتاريخ دفع مبلغ الرسم على النشاط المهني. وهو اثر إيجابي على خزينة المؤسسة.[1]

المطلب الثاني: تأثيرات ضريبية أخرى

كثرة الضرائب المفروضة على المؤسسة جعلها تؤثر مباشرة على سياسة التمويل وقرارات الاستثمار، ويتوقف هذا التأثير على طبيعة النظام الضريبي السائد والمعدلات المفروضة.

أولا: أثر الضريبة على استراتيجية التمويل

المؤسسة في تحديدها لمصادر التمويل تتقيد باختيارين إما اللجوء لأموالها الخاصة أو الاعتماد على القروض وتأخذ قرار التمويل الأقل تكلفة مع أخذها بعين الاعتبار الضريبة كونها العامل الرئيسي في استراتيجية التمويل، وفي هذا المجال نجد الضريبة تشجع اللجوء للافتراض حيث أن التشريع الضريبي يسمح بطرح فوائد القروض من الوعاء الضريبي وبالتالي فإن هذه الفوائد تنقص من قيمة الربح الخاضع للضريبة.

كما نجد أن التمويل الذاتي يتأثر بعدة عوامل، منها الأرباح التي تشكل العامل الوحيد الذي يرفع أو يخفض من نسبة التمويل الذاتي ويكون تأثير الضرائب على زيادة القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة بالضغط على العناصر المكونة له وهي الاهتلاكات والمؤونات.

1- أثر الضريبة على الاستثمار:

يعرف الاستثمار على أنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شيء غير مادي.[2]

---

[1]- حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2]- طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار السلام للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 13.

تنعكس الضريبة يشكل مباشر على قرار الاستثمار وخاصة التصاعدية منها تؤدي لتخفيض الأرباح مما ينتج عنه تخفيض حجم الاستثمارات خاصة الجديدة منها.[1] كما يمكن أن يكون التأثير الضريبي من خلال سياسة التحريض الضريبي أو يتم ذلك بفرض مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي بغرض توجيه اهتمامات المستثمرين نحو القطاعات والأنشطة المراد تشجيعها وتنميتها وفق السياسة التنموية العامة للدولة ومن بين هذه التسهيلات والحوافز الضريبية نجد الإعفاء الضريبي الموجه لفئة معينة من المؤسسات وفق الشروط المحددة كذلك التخفيض الضريبي أين يتم إخضاع المؤسسة للضريبة بمستوى أقل مما يجب عليه قصد تشجيعها وحثها على اتخاذ قرار الاستثمار.

كما أن فرض ضرائب مرتفعة تعمل على توقف المؤسسات الصغيرة في المدى الطويل وتؤدي لعرقلة نشوء مؤسسات جديدة ومنه ما يمكن قوله هو أن الضرائب تعمل على تقليص الربح المنتظر من الاستثمار وبالتالي فهي لا تشجع الاستثمارات إلا إذا انتهجت الدولة سياسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تمكن أساسا:

- تشجيع تكوين ادخار محلي والذي يوجه لتمويل الاستثمار.
- التعديلات الضريبية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار.
- إعفاء كلي أو جزئي للأرباح المعاد استثمارها.
- السماح بنقل الخسائر للسنوات السابقة وخصمها من الربح المحقق في السنوات اللاحقة.
- تخفيف الضرائب الجمركية للمواد الأولية، السلع الوسيطة المستوردة.
- جلب رؤوس الأموال الأجنبية واستغلالها في ترقية الاستثمار.

2- أثر الضريبة على النتيجة:

ينحصر اثر الضريبة على النتيجة في أن للضرائب دور مزدوج، حيث أنها تعمل على رفع أو تخفيض من قيمة النتيجة فلذا يكون لها تأثير مباشر على نتيجة المؤسسة ومن هنا نستطيع القول أن نتيجة محاسبية مرتبطة بحجم الضرائب المفروضة عليها، فمثلا في السنوات السابقة أي في بداية التسعينات مع عهد الإصلاح الضريبي عندما تم فرض ضريبة على أرباح الشركات بمعدل قدره 60% أدى إلى انخفاض حجم النتيجة المحققة في المؤسسة وهذا إما يعود عليها سلبا في سياسة التوسيع باعتبار أنه هناك نقص في موارد التمويل للدورات اللاحقة، وهذا ما كانت المؤسسة تعتبره عبئا كبيرا على سياستها المالية، إلا أنه مع حدود 19% 23% 26% المفروضة حاليا

[1]- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 198.

سمح للمؤسسة بزيادة أفاقها المستقبلية بإعادة استثمار الأرباح، وبالتالي تبقى الضرائب تؤثر تأثيرا على نتيجة المؤسسة.

ثانيا: تأثير الضريبة على التدفقات النقدية

يتم تأثير الضريبة على التدفقات من الناحيتين:

- تؤثر الضريبة على التدفق الداخلي والخارجي.
- إن العبء الضريبي يحدث تأثيرا مباشر على خزينة المؤسسة، من خلال التزامها بدفع المستحقات المالية فور وقوعها مما يؤثر على توازنها المالي القصير الأجل، وهذا يتوقف على مبلغ الضريبة، كيفية الضريبة، ومدى إمكانية حصول المؤسسة على القروض البنكية قصيرة الأجل، خاصة في حالة عدم إمكانية الالتزام بالدفع الفوري.[1]

بالإضافة إلى تأثير الضريبة على قرار الاستثمار من خلال التشريع الضريبي وقوانين الاستثمار، فإن هذا التأثير ينعكس وبشكل مباشر على التدفقات النقدية المترتبة عند اقتراح استثماري، فإدراج الضريبة ضمن عناصر التدفقات النقدية يكون من خلال تحديد التكلفة الضريبية التي تتحملها المؤسسة خلال مدة حياة الاستثمار.[2]

إضافة إلى تأثير هذا العبء على التمويل الذاتي الذي يتكون من الأرباح الصافية غير الموزعة، الاهتلاكات، ومجموع المؤونات المكونة لمواجهة الأخطار المحتملة، والضريبة تؤثر على سياسة توزيع الأرباح، وذلك من خلال تقليص الأرباح الموزعة باعتبار خضوع هذه الأخيرة للضريبة وكذلك تؤثر على الاهتلاكات من خلال النسب المحددة والطرق المسموح بها في حسابها.[3]

---

[1]– فاطمة الزهراء رمضاني، **الأثر الجبائي للبدائل التمويلية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011، ص 56.

[2]– أحمد نور، أحمد رجب عبد العلي، **المحاسبة الإدارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص 387.

[3]– فاطمة الزهراء رمضاني، مرجع سبق ذكره، ص 56.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى معرفة مدى قدرة التحليل المالي للمؤسسة على تشخيص وضعيتها المالية، مما يمكن معرفة نقاط قوة وضعف الوضعية المالية للمؤسسة، ومراقبة نشاطها من جهة ومن جهة أخرى مختلف التأثيرات الضريبية على التوازنات المالية، حيث تعتبر هذه الأخيرة واحدة من أهم التأثيرات، كما قمنا بدراسة القواعد العامة للتحليل المالي داخل المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث :

دراسة حالة المركب الصناعي والتجاري

مرمورة – قالمة –

تمهيد :

في هذا الفصل سنقوم بتدعيم الجانب النظري الذي تطرقنا فيه سابقا إلى مفاهيم عامة حول الضرائب وأهم مبادئها ومختلف الضرائب وكذا أثر هذه الأخيرة على التوازن المالي في المؤسسة، ولكي تكون دراستنا الميدانية أكثر واقعية قمنا بعرض لمحة تاريخية للمركب وذكرنا أهم الضرائب التي يقوم بالتصريح بها بالإضافة إلى ذلك عالجنا الميزانيات الخاصة بالمركب الصناعي والتجاري مرمورة عن طريق تحليلها من منظور ذمي ووظيفي وتحديد أثر الضريبة على كل منهما ودراسة أهم مؤشراتهم وهذا من أجل دور الضريبة في التوازن المالي.

وسنعرض في هذا الفصل ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : تقديم الشركة موضع الدراسة

المبحث الثاني : دراسة الضرائب التي تخضع لها المؤسسة علي نشاطها

المبحث الثالث : أثر مختلف الضرائب علي التوازنات المالية

المبحث الأول : تقديم الشركة موضع الدراسة

نهتم في دراستنا التطبيقية علي الأثار المترتبة عن ضرائب النشاط وتأثيرها على التوازنات المالية في المؤسسة فرع هيليوبوليس، وسوف ندرس في هذا الجانب التطبيقي كيفية نشأة المركب والتنظيم الهيكلي له أهم هذه الآثار.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة

أولا: نبذة تاريخية

انبثق رياض قسنطينة سنة 1982 م في بادئ الأمر عن شركة سمباك " الشركة الوطنية للطحن للعجائن والكسكس " التي تحولت بعدها إلي شركة بالأسهم وتهيكلت سنة 1989 م، وبعد هذه العملية تحول المجمع إلى مجمع صناعي كبير يضم 11 شركة فرعية مهمتها : تحويل الحبوب، إنتاج وتسويق السميد، العجائن الغذائية، الكسكس، وتكعيب النخالة، وفي عام 2000 عرفت مؤسسة الرياض تسمية أخري وهي مجمع السميد (ويقع بالمنطقة الصناعية بالمار حي 20 أوت برقم 45، الوكالة البريدية قسنطينة ورأسماله الاجتماعي يقدر بـ 1700.000.000 دج) ومن أهم الشركات التابعة نذكر ما يلي :

- مطاحن الليطورال ومطاحن الحروش – سكيكدة.
- مطاحن بن هارون – ميلة.
- المطاحن الكبرى للعوينات – تبسة.
- مطاحن سيدي راشد والمخبر المركزي – قسنطينة.
- مطاحن سيبوس – عنابة.
- مطاحن مرمورة – قالمة.

وقد نشأت مطاحن مرمورة – قالمة نتيجة لقيام مجمع سميد بقسنطينة بتقسيم وحداته، حيث نشأت بالتحديد في: 1997/12/24 م كشركة مساهمة يبلغ رأسمالها الاجتماعي 135000000 دج حيث كانت تضم وحدتين مستقلتين :

- وحدة بوشقوف والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 850 قنطار في اليوم.

ثانيا : التعريف بالمركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة:

هو المركب الصناعي والتجاري مرمورة قالمة تابع لفرع الحبوب قسنطينة التي بدوره تابع للمجمع الصناعي "AGRODIV"(مجمع الصناعة الغذائية) وهي مؤسسة عمومية فيها وحدة لطحن القمح الصلب لإنتاج السميد وهي الوحدة الأولى، ووحدة هيليوبوليس هي المقر الرئيسي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة، وتقع هذه

الأخيرة بدائرة هيليوبوليس – بلدية هيليوبوليس، حي بن بروق حسين على الطريق الوطني رقم 21، وتتربع علي مساحة 125000م ذات قدرة تحويلية للقمح تقدر ب 650 قنطار في 24 /سا، ويتركز نشاط المركب على تصنيع وتسويق السميد العادي والممتاز، وذلك باستخدام المادة الأولية الوحيدة وهي القمح الصلب، بالإضافة إلي الزوال (النخالة)، ويأخذ المنتوج أحجام مختلفة.

تتمثل في 01 كلغ، 05 كلغ، 10 كلغ ، 25 كلغ .

الشكل رقم 3 : بطاقة فنية لمركب الصناعي والتجاري – قالمة–

- تسمية المجمع : مجمع "AGRODIV"مرمورة قالمة
- رأس ماله : 6000000000 دج في قسنطينة لأن مرمورة قالمة تابع لفرع قسنطينة
- تاريخ انشائه : 1910 .
- شكله القانوني : شركة أسهم .
- عدد شركائه : ليس له شركاء لأنه مؤسسة اقتصادية عمومية .
- عدد العمال : 165 عامل .
- موضوع نشاطه : إنتاج السميد .
- مقره الاجتماعي : هيليوبوليس .
- معدل الضريبة الخاضعة له : 19% .

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمركب ووظائف الأقسام

لتسهيل عمل المؤسسة يتم تقسيم العمل والمهام في شكل هيكل تنظيمي وذلك لتنظيم الوحدة الاقتصادية.

أولا: الهيكل التنظيمي ووظائف الأقسام

الشكل رقم 4 : الهيكل التنظيمي للمركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة

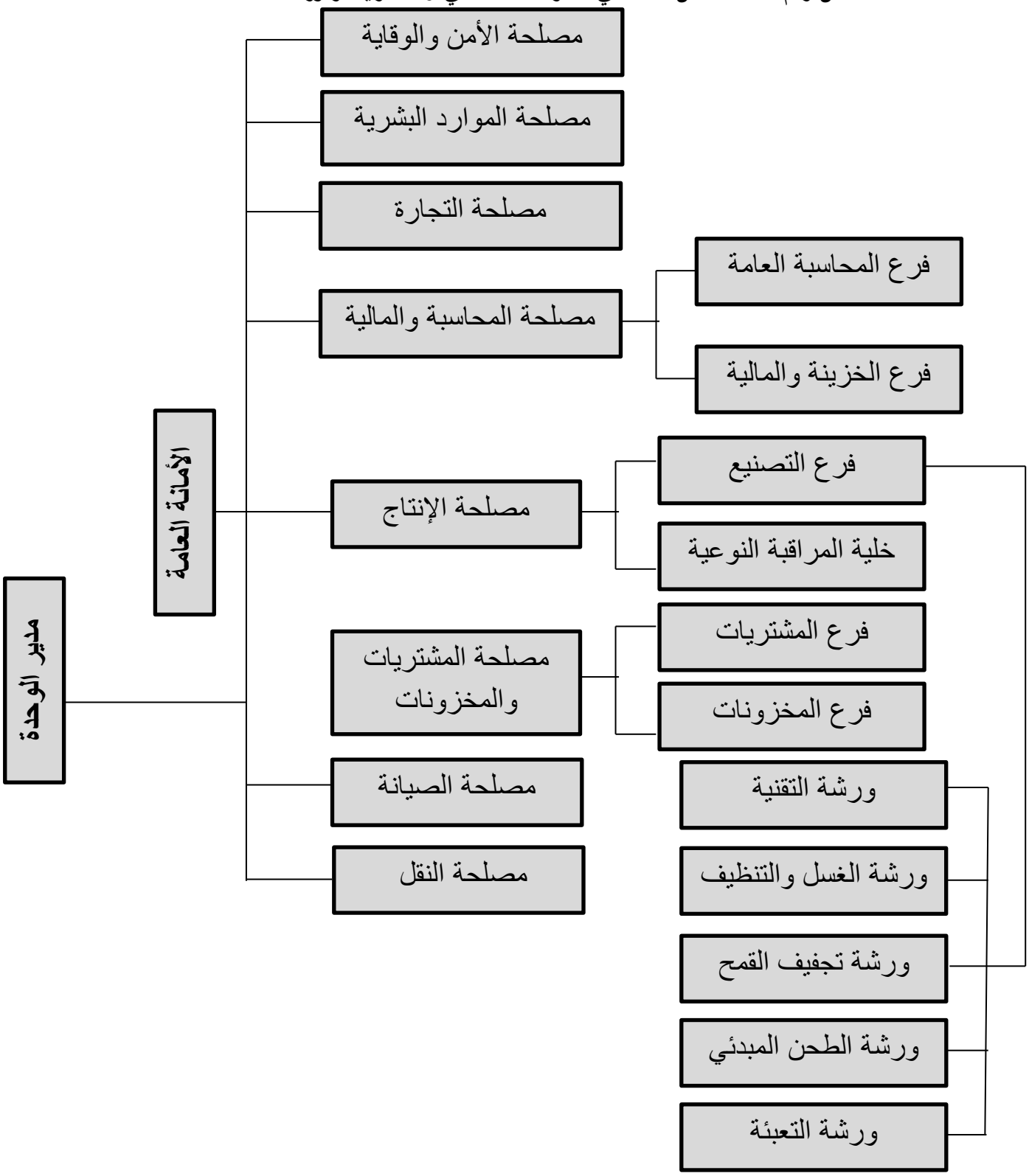

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

- مديرية الوحدة : وتشمل ما يلي :

– **المدير** : يعتبر أعلى رتبة ، حيث يقوم بمتابعة سير عمل الوحدة يوميا ، وكذا وضع القرارات ومراقبة كل العمليات وإصدار الأوامر، والمصادقة علي الوثائق التي تحول إليه بعد دراستها.

– **الأمانة العامة** : وهي تربط بينا العملاء والمدير، وتقوم بإيصال كل الوثائق التي تحتاج إلى توقيع وتحرص على الاجتماعات الإدارية وتستقبل الاتصالات.

- **مصلحة المستخدمين** : تهتم بشؤون الموارد البشرية ، وتشرف على قسم التكوين وتقوم بمتابعة المتربصين والعاملين .
- **مصلحة الوقاية والأمن** : من أهم مهامها الحفاظ على موجودات المؤسسة من الضياع وتوفير الحماية للعاملين.
- **مصلحة التجارة** : تلعب دورا رئيسيا في تموين الوحدة بالقمح الصلب الضروري لعملية الإنتاج.
- **مصلحة المحاسبة والمالية** : وهي من أهم المصالح بالوحدة وتتكون من فرعين:

- **فرع المحاسبة العامة** : تقوم بتسجيل العمليات التي تقوم بها الوحدة يوميا والمتعلقة بالمشتريات والمخزونات والمبيعات .

- **فرع الخزينة والمالية** : وتهتم بالتأكد من صحة الحسابات والمعطيات المقدمة له ويقوم بتسيير خزينة المؤسسة وتوفير الأموال الضرورية لسير واستمرارية نشاط المؤسسة.

- **مصلحة النقل** : وتتكفل هذه المصلحة بإيصال المادة الأولية إلى الوحدات الإنتاجية وإيصال السميد إلى مراكز التوزيع، وتهتم بكل نشاطات المؤسسة التي تحتاج عمليات نقل.
- **مصلحة الإنتاج** : تقوم بالإشراف على عملية الإنتاج ابتداءا من دخول المادة الأولية إلى ورشات الإنتاج إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية وتصبح منتوجا تاما.
- **مصلحة الصيانة** : فهي تعني مسؤولية كل مصنع أو قسم إنتاج عن أعمال الصيانة الخاصة به.
- **مصلحة المشتريات والمخزونات** : ويشرف عليها كل من رئيس المصلحة ورئيس فرع المشتريات وفرع المخزونات.

- شراء وتوفير كل المستلزمات الخاصة بالوحدة من مواد أولية ومواد التغليف والتعليب.
- توفير كافة الآلات وقطع الغيار الماكينات الشغالة.

ثانيا : الجهات التي يتعامل معها المركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة

يتعامل المركب الصناعي والتجاري مرمورة –قالمة– مع عدة أطراف يتمثلون في:

- **الموردون** : تعتبر التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة بقالمة هي المورد الأساسي للمادة الأولية المتمثلة في القمح الصلب.
- **الموردون الأخرون** : فهم المؤسسة الخاصة بمواد التغليف بعنابة ، الموردون المختصون في بيع قطع الغيار المتعلقة بالوحدات الإنتاجية الموردون المختصون في بيع الأدوات واللوازم.
- **العملاء** : تجار الجملة، تجار التجزئة، المستهلكون، مركز البيع الموجود في مدينة قالمة.
- **البنوك المتعاملة مع المؤسسة** : ويتمثل في بنك وحيد وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.
- **أسماء المنافسين** : مطاحن سيدي إبراهيم (الشرفة)، ليانة، بن عمر، شهرزاد، سيم.

المطلب الثالث: وظائف وأهداف المركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة

يمكن تلخيص الوظائف الأساسية للمركب وأهدافه في ما يلي:

أولا : وظائف المركب الصناعي والتجاري – قالمة

وتتمثل أساسا في :

❖ إنتاج السميد والعجائن الغذائية وتكعيب النخالة : تمر العملية الإنتاجية بالمراحل التالية :

1. **مراقبة النوعية** : مهمة هذا الفرع تتمثل في الفحوصات والتحليل التي تجرى على المادة الأولية.
2. **التصنيع** : وهو بدوره يمر بسلسلة من المراحل
3. **التنقية** : تتم تنقية القمح داخل ورشة .
4. **الغسل والتنظيف** : بعد التنقية يمر القمح إلى ورشة الغسل والتنظيف حيث يتم غسله وتنظيفه بواسطة آلة الغسل بالماء.
5. **التصفية والتجفيف** : تتم عملية التجفيف بواسطة الة تسهل عملية طحنه.
6. **الطحن والغربلة** : يتم تفتيت القمح حتى يصبح سميد ثم غربلته عبر الات الغربلة بالترتيب.
7. **التعبئة والتغليف** : يتم تعبئة السميد العادي في أكياس ذات 25 كلغ، والسميد الممتاز في الأكياس ذات 25 أو 10 كلغ.

❖ **تسويق السميد والمنتجات الأخرى** : وذلك من خلال اتباع سياسات تسويقية مناسبة وتوجيه الإنتاج نحو منتجات ذات نوعية جيدة يكون السوق بحاجة إليها.

ثانيا: أهداف المركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة

يهدف المركب إلى تحقيق وتعظيم الربح، هذا بالإضافة إلى العديد من الأهداف التي نذكر منها :

- استثمار الموارد المالية بشكل عقلاني للحصول على أكبر عائد وتقليل الاحتياجات المالية.
- الموازنة بين التدفقات النقدية، والتقليص من التكاليف.
- الحفاظ على السيولة لمواجهة الظروف الطارئة.
- التحكم في السوق بالمادة المنتجة من خلال الاهتمام بالتسويق.
- توجيه الإنتاج نحو منتجات ذات نوعية جيدة يكون السوق بحاجة إليها واتباع سياسة توزيع مناسبة.

المبحث الثاني : دراسة الضرائب التي تخضع لها المؤسسة علي نشاطها

أن المركب الصناعي والتجاري يفوق أعماله ذلك المحددة لسنة 2021 بـ 15 مليون دج فهو خاضع إذن إلي النظام الضريبي الحقيقي المترتب عليه الضرائب التالية:

- الضريبة علي النشاط المهني (TAP).
- الضريبة علي الدخل الإجمالي ولأجور العمال (IRG).
- الرسم علي القيمة المضافة (TVA).
- الضريبة علي أرباح الشركات (IBS).

المطلب الأول : الضرائب ورسوم أخرى

تتمثل الضرائب ورسوم أخرى فيما يلي :

أولا : الضريبة علي النشاط المهني (TAP)

تفرض هذه الضريبة علي رقم الأعمال الشهري لمركب حسب الوحدات الإنتاجية وحدة هيليوبوليس وحدة بوشقوف والتي يصرح بها في تصريح الشهري (G50) وينقسم رقم الأعمال إلى رقم الأعمال معفي نهائيا والذي يمثل مبيعات مادتي السميد والفرينة رقم أعمال خاضع لنسبة 1 % والمتمثل في مبيعات مادة النخالة ومخرجات الطحن ورقم أعمال خاضع لنسبة 2 % والمتمثل في مبيعات السلع علي حالتها.

ولتوضيح ذلك اخذنا مثال تطبيقي لمركب على كيفية حساب الضريبة علي النشاط المهني.

فمثالا حقق المركب خلال سنة 2021 مبيعات تقدر بـ : 8000.000 دج وعلما أن نسبة الضريبة التي تفرض علي هذه المبيعات هي 2 % إذن مبلغ الضريبة على النشاط المهني المصرح بيها من طرف المركب هو 160000 دج

الضريبة على النشاط المهني = رقم الأعمال × نسبة الضريبة %

من المثال السابق يمكن أن نستخلص أن الضريبة على النشاط المهني تفرض على رقم الأعمال والذي تحسب على أساسه.

ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي :

الجدول رقم 09 : توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	التوزيع			المجموع
	حصة الولاية	حصة البلدية	حصة صندوق الضمان والجماعات المحلية	
المعدل العام	%29	%66	%5	%100

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على قانون المالية لسنة 2022

– تأثير الرسم على النشاط المهني على القوائم المالية :

تظهر في جدول حسابات النتائج تحت رقم حساب 64 فهي تمثل عبء من أعباء الشركة وبتالي تأثير سلبا أو بنقصان على النتيجة الصافية لمركب الصناعي والتجاري ويتم تسجيلها محاسبيا علي مرحلتين كالتالي :

1– حالة تسجيل العبء :

الجدول رقم 10 : التسجيل المحاسبي للرسم على النشاط المهني

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
642		الضرائب والرسوم غير المستردة عن رقم الأعمال	****	
	447	ضرائب اخرى ، رسوم ودفعات مشابهة		****

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2– حالة تسديد يكون القيد كتالي :

الجدول رقم 11 : حالة تسديد الرسم على النشاط المهني

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
447		ضرائب أخرى، رسوم ودفعات مشابهة	****	
	512	بنوك حسابات جارية		****

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وفي حالة تسديد قيمة الرسم على النشاط المهني فإن التأثير يظهر على خزينة الشركة مما يؤثر عليها ويتمثل هذا التأثير في إنقاص مبلغ الرسم على النشاط المهني من خزينة الشركة.

ثانيا : الرسم على القيمة المضافة (TVA)

ويتمثل الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والمواد الأولية قابلة الاسترجاع والضريبة على القيمة المضافة على المبيعات من مادة النخالة والسلع المباعة على حالتها وهي ضريبة محصلة من مبيعات ونشير هنا إلي أن الضريبة على القيمة المضافة بنوعيها المذكورين سابقا ترسل في شكل قوائم مفصلة تفصيل دقيقا إلى مقر شركة حبوب قسنطينة(شركة الأم وذلك لقيام بعملية استرجاع والتسديد على مستوها. وحسب قانون المالية لسنة 2022 تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة حيث أصبح كما يلي :

الجدول رقم 12 : يمثل معدلات الرسم على القيمة المضافة حسب قانون المالية 2022

	المعدل المخفض	المعدل العادي
معدل الرسم (TVA)	% 9	% 19

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي قانون المالية لسنة 2022

ومن خلال الجدول يمكن أن نلاحظ المعدل المخفض الذي يمثل 9 % يتم تطبيقه على المنتوج أو المواد، الأشغال والعمليات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما نلاحظ المعدل العادي الذي يمثل 19 % ويتم تطبيقه على الخدمات والمنتوجات الغير خاضعة للمعدل المخفض.

الرسم على القيمة المضافة = المبلغ خارج الرسم X معدل الرسم

وأخذنا مثال تطبيقي بما أن المركب الصناعي والتجاري ينتج مادتي السميد والنخالة كما يقوم ببيع مواد اخرى على حالها فإنه اشترى مواد أولية وسلع تباع كما هي من إحدى المؤسسات التجارية بمبلغ 65000000 دج خارج الرسم ومعدل الرسم 19 %.

قام المركب ببيع هذه السلع الى أحد تجار التجزئة بمبلغ 70000000 دج.

الرسم على القيمة المضافة عند الشراء وعند البيع بالنسبة لبائع الجملة.

1– حساب الرسم على القيمة المضافة عند الشراء :

الجدول رقم 13 : عند الشراء (الرسم على القيمة القابل للاسترجاع)

البيان	المبلغ
ثمن شراء البضاعة (خ ر)	65000000
الرسم 19 %	12350000
المبلغ بالرسم	77350000

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2– حساب الرسم على القيمة المضافة عند البيع :

الجدول رقم 14 : عند البيع (الرسم على القيمة المضافة المحصل)

البيان	المبلغ
ثمن البيع البضاعة (خ ر)	70000000
الرسم 19%	13300000
المبلغ بالرسم	83300000

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرق بين الرسم المحصل والرسم القابل للاسترجاع هو مبلغ يدفعه تاجر الجملة لمصلحة الضرائب 13300000 دج

بينما المركب سيحمل هذا الرسم على تكلفة البضاعة ليتحمله المستهلك في الأخير.

– تأثير الرسم على القيمة المضافة على القوائم المالية :

بالنسبة لرسم على القيمة المضافة فبموجب أن الشركة تقوم باسترجاع القيمة الضريبية بالنسبة لمشتريات وذلك بطرح القيمة المضافة على المشتريات من الضريبة المبيعات والفارق سواء بالموجب يسمي رصيد على الضريبة يعوض من طرف مصالح الضرائب أو بسالب فتقوم الشركة بتسديد مصالح الضرائب أيضا وبذلك فإن تأثيرها مباشر على خزينة الشركة ويستعمل الحساب 445 (الدولة، الضريبة على رقم الأعمال) في التقييد وينقسم إلى

- حساب 4456 (رسوم تسترجع) ويستعمل عند عمليات الشراء كما يلي:

– تسجيل TVA في حالة الشراء :

الجدول رقم 15 : التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة في حالة الشراء

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
62		الخدمات الخارجية الأخرى	****	
4456		رسوم تسترجع	****	
	401	موردو المخزون و الخدمات		****

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- حساب 4457 رسوم مسترجعة ويستعمل عند عمليات البيع :

– تسجيل TVA في حالة البيع :

الجدول رقم 16 : التسجيل المحاسبي للرسم على القيمة المضافة في حالة البيع

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
411		الزبائن	****	
	70	مبيعات الخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة		****
	4457	رسوم مستحقة		****

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

أما عند تسوية الضريبة اتجاه إدارة الضرائب نسجل القيد التالي :

– تسجيل تسوية الضريبة على القيمة المضافة :

الجدول رقم 17 : تسجيل تسوية الرسم على القيمة المضافة

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
4457		رسوم مستحقة	****	
	4456	رسوم تسترجع		****

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وعند تسوية الضريبة نجد أنفسنا أمام 3 مراحل ويمكن توضيحهم كما يلي :

- إذا كانت TVA المشتريات أكبر من قيمة TVA المبيعات فإنه يرحل الرصيد إلى الشهر القادم.
- إذا كانت TVA المشتريات أصغر من قيمة TVA المبيعات فإننا نقوم بالتسديد.
- أم في حالة تساوي قيمة TVA المشتريات مع قيمة TVA المبيعات نقوم بالتسوية فقط.

المطلب الثاني : الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

وتشمل التصريح بالوعاء الضريبي لأجور وتخصم من الرواتب الشهرية لعمال وهي ضريبة مباشرة تفرض مرة واحدة كل شهر على عمال المركب الصناعي والتجاري الذي يقوم باقتطاعها من العمال وتقديمها لمصلحة الضرائب في التصريح الشهري، ومن أجل التعرف أكثر على هذه الضريبة قمنا من خلال درستنا على دراسة

كشف الراتب لأحد العمال حيث نلاحظ أن قيمة الضريبة المقدرة بـ 12968,50 دج والتي استخرجت من السلم الضريبي و بالرجوع إلى الأجر الخاضع للضريبة المقدر بـ 76552,47 دج والموضحة في كشف الراتب.

– تأثير الضريبة على الدخل الإجمالي على القوائم المالية :

بما أن الضريبة على الأجور تخص المستخدمين بصفة مباشرة فهي تستقطع من أجورهم الشهرية، وتسجل كدين على عاتق الشركة اتجاه مصالح الضرائب في جانب الخصوم، وتبرئ ذمة المؤسسة منها عند تسديدها.

حيث أنه كلما ارتفعت نسبة الضريبة على الدخل الإجمالي أو تغير سلم الضريبي بزيادة كلما أدي ذلك إلى زيادة مصاريف العمال وبالتالي يظهر الخلل على مستوى القوائم المالية من خلال النتيجة وجدول حسابات النتائج.

ويتم تسجيلها محاسبيا على مرحلتين كتالي :

– حالة تسجيل القيد الأولي :

الجدول رقم 18 : التسجيل المحاسبي للضريبة على الدخل الإجمالي

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
63		أعباء المستخدمين	****	
	442	دولة ضرائب ورسوم ستسترد على الغير		****
	421	مستخدمون، مكافآت مستحقة		****

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

– حالة تسديد :

الجدول رقم 19 : التسجيل المحاسبي لتسديد الضريبة على الدخل الإجمالي

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
442		دولة ضرائب ورسوم ستسترد على الغير	****	
	512	بنوك حسابات جارية		****

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث : الضريبة على أرباح الشركات (IBS)

تقوم المديرية المالية السنوية لمركب مع احتساب جميع الإدراجات والتخفيضات (7) في الميزانية الضريبة ثم بعد ذلك يتم تحويلها إلى مقر الشركة الأم الفرعية حبوب قسنطينة لكي تقوم بإدراج جميع ميزانيات الضريبة لوحداتها جمع مركباتها في ميزانية ضريبية واحدة والقيام بتصريح بها على مستواها إلى مصلحة الضرائب.

– تأثير الضريبة على أرباح الشركات على القوائم المالية :

كلما كانت نتيجة الضريبة على أرباح الشركات كبيرة كان لها تأثير كبير على النتيجة الصافية لمؤسسة بينما في حالة ما كانت نتيجة الضريبة أصغر يظهر هنا التأثير أقل على النتيجة الصافية لمؤسسة وهنا يمكننا القول أنه هنالك علاقة طردية بين الضريبة على أرباح الشركات والنتيجة الصافية لمؤسسة.

وفي حالة ظهور النتيجة بقيمة سالبة يكون لدى المؤسسة وفر ضريبي ويتم إعفاء المؤسسة من العام الخسارة وفي العام القادم تستفيد من وفر ضريبي.

أما في حالة ما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المؤسسة في هذه الحالة تتحمل عبء على أرباح الشركات ويتم معالجتها محاسبيا كما هو موضح في القيود التالية :

– حالة تسجيل عبء :

الجدول رقم 20 : التسجيل المحاسبي للضريبة على أرباح الشركات

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
695		الضرائب على أرباح الأنشطة العادية	****	
	444	دولة، ضرائب على النتائج		****

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

– حالة تسديد الضريبة على أرباح الشركات :

الجدول رقم 21 : التسجيل المحاسبي لتسديد الضريبة على أرباح الشركات

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
444		دولة ، ضرائب على النتائج	****	
	512	بنوك حسابات جارية		****

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثالث : أثر مختلف الضرائب على التوازنات المالية

التعرف على أثر الضرائب على التوازنات المالية للمؤسسة يكون من خلال تحليل قوائمها المالية من المنظور الساكن، ومن ثم دراسة الأثر الضريبي.

المطلب الأول : دراسة تأثير مختلف الضرائب على التوازن المالي (من منظور الذمي)

لدراسة تأثير الضرائب من منظور ذمي نعتمد على الميزانية المالية (أصول – خصوم).

أولا : عرض جانب الأصول للميزانية المختصرة للسنوات (2019–2021)

الجدول رقم 22 : الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات 2019–2021

الأصول	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	241350291,59	245325119,26	251089441,89
قيم الاستغلال	39211323,88	29338051,29	31539987,75
قيم غير الجاهزة	20808384,12	22306907,4	22815563,36
قيم الجاهزة	74350401,22	2122063840,1	153980631,31
مجموع الأصول	375720400,81	419033918,04	459425624,31

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

ثانيا : عرض جانب الخصوم للميزانية المختصرة للسنوات (2019–2021)

الجدول رقم 23 : الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات 2019–2021

الخصوم	2019	2020	2021
أموال الخاصة	177743550,89	363880280,99	394909529,94
الخصوم غير الجارية	171788818,43	27449238,99	31150221,90
الخصوم الجارية	26188031,49	27704398,09	33365872,47
مجموع الخصوم	375720400,81	419033918,04	459425624,31

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

ثالثا : تحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي

تم حساب أهم المؤشرات التوازن المالي العامة وهي رأس المال العامل الصافي، الاحتياج في رأس المال العامل الصافي، والخزينة للفترة : (2019 – 2021) كما يلي :

1– رأس المال العامل (FR) :

ويحسب رأس المال العامل انطلاقا من العلاقتين التاليتين :

❖ **من أعلى الميزانية : رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة**

الجدول رقم 24 : رأس المال العامل للمركب الصناعي والتجاري –قالمة –خلال الفترة (2019–2021) الوحدة : دج

البيان	2019	2020	2021
الأموال الدائمة (1)	349532369,32	391329519,98	426059751,84
الأصول الثابتة (2)	241350291,59	245325119,26	251089441,89
رأس المال العامل =(1)-(2) **FR**	108182077,73	146004400,72	174970309,95

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

وبهدف معرفة التطور الحاصل في رس المال العامل نترجمه في الشكل التالي :

الشكل رقم 5 : التمثيل البياني للرأس المال العامل للفترة 2019–2021

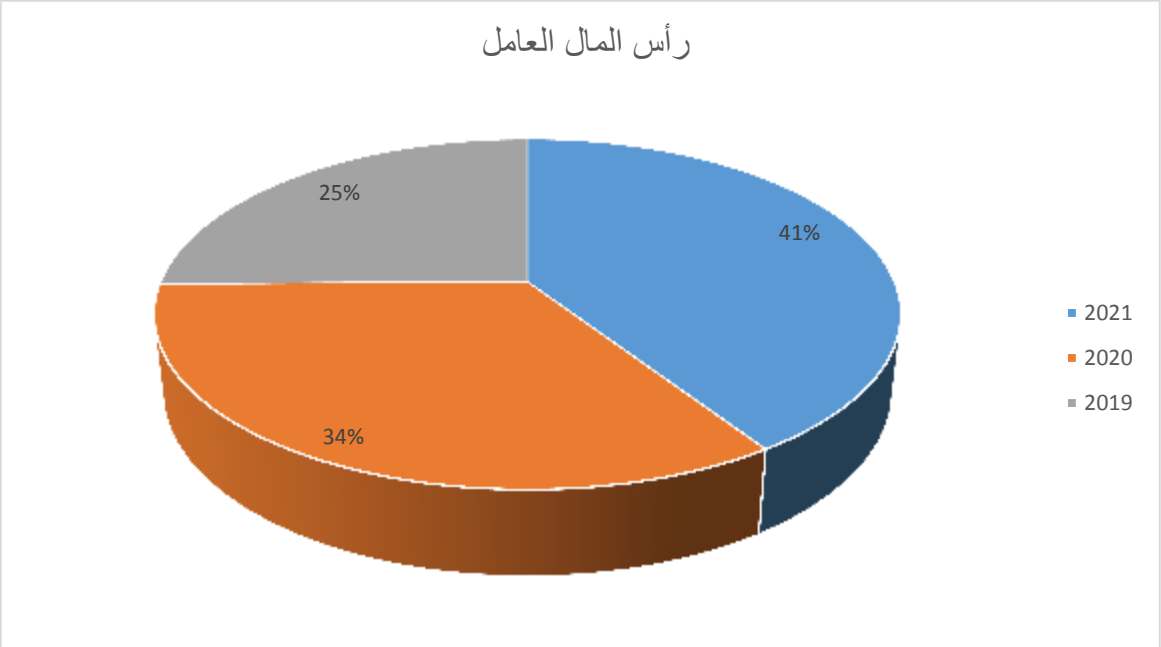

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 24

التعليق :

- نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة (2019-2021) وهو يدل على أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان مالي لتمويل احتياجاتها قصيرة الأجل (الديون قصيرة الأجل)، كما يبين أن الأموال الدائمة استطاعت تغطية الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة.
- كما نلاحظ كذلك ارتفاع في قيمة رأس المال العامل من سنة إلى أخرى، حيث مثلت سنة 2021 بـ 41 % من إجمالي الثلاث سنوات لتليها سنة 2020 بنسبة 34 % وسنة 2019 بـ 25 % من إجمالي رأس المال العامل لثلاث سنوات.

❖ **من أدنى الميزانية : رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الآجل**

الجدول رقم 25 : رأس المال العامل للمركب الصناعي والتجاري –قالمة –خلال الفترة (2019–2021) الوحدة : دج

البيان	2019	2020	2021
أصول المتداولة (1)	134370109,22	173708798,81	208336182,42
ديون قصيرة الأجل(2)	26188031,49	27704398,09	33365872,47
رأس المال العامل=(1)-(2) **FR**	108182077,73	146004400,72	174970309,95

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

التعليق :

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال سنوات الدراسة ، وهو نفس القيمة المحسوبة من أعلى الميزانية حيث استطاعت الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة والمتمثلة أساسا في الديون قصيرة الأجل وتحقيق هامش أمان للمؤسسة من الناحية المالية.

رابعا : تحليل عن طريق النسب المالية

إن التحليل عن طريق النسب المالية يكتسي أهمية بالغة في دراسة الوضعية المالية ومختلف التأثيرات الضريبية على المركب الصناعي والتجاري وسيتم دراسة بعض هذه النسب

1 – **نسب التمويل** : وتضم ما يلي : نسبة التمويل الدائم و نسبة التمويل الخاص.

❖ نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة .

❖ نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة.

ويمكن تلخيص نتائجها في الجدول الاتي :

الجدول رقم 26 : الخزينة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة –خلال الفترة (2019–2021)

البيان	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	1,45	1,60	1,70
نسبة التمويل الخاص	0,74	1,48	1,57

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من طرف المؤسسة

التعليق :

- نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم > 1 خلال سنوات 2019، 2020، 2021 وهذا يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية، أي رأس مال عامل >0، في هذه الحالة يمكن للمؤسسة ممارسة نشاطها بارتياح لأن الأموال الدائمة مولت جميع الأصول الثابتة.
- نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص أكبر من الواحد خلال سنوات 2019، 2020، 2021، فهذا يعني أن الأموال الخاصة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمل في تمويل الأصول المتداولة وهو يشكل رأس المال العامل الخاص.

2– **نسب السيولة** : وتضم ما يلي : نسبة السيولة العامة ، نسبة السيولة المختصرة، نسبة السيولة الفورية

- ❖ نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل.
- ❖ نسبة السيولة المختصرة = (القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة) ÷ ديون قصيرة الأجل.
- ❖ نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم 27 : الخزينة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة –خلال الفترة (2019–2021)

الوحدة :100 دج

البيان	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة	5,13	6,27	6,24
نسبة السيولة المختصرة	3,63	5,21	5,30
نسبة السيولة الفورية	2,84	4,41	4,61

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من طرف المؤسسة

التعليق :

- نسبة السيولة العامة أكبر من 1 خلال فترة الدراسة ،وهو دلالة على وجود أصول متداولة لدى المؤسسة تمكنها من سداد الالتزامات من ديون ومستحقات متأخرة على المؤسسة، كما نلاحظ أن نسبة العامة تمثل أزيد من خمسة أضعاف ديونها القصيرة سنة 2019، وأزيد من ستة أضعاف سنتي 2020، 2021 وهو ما يعكس قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديد.
- نسبة السيولة المختصرة : نلاحظ أنها تمثل أزيد من ثلاثة أضعاف الديون القصيرة سنة 2019، أما خلال سنتي 2020 و 2021 فهي تمثل أزيد من أربعة اضعاف الديون قصيرة الأجل ،وهو ما يدل على إمكانية المؤسسة سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة دون اللجوء الى المخزونات عندما يكون بطيء الدوران.
- نسبة السيولة الفورية هي كذلك نسب معتبرة إذ تمثل القيم الجاهزة أكثر من ضعف الديون قصيرة الأجل خلال سنة 2019 ، أما سنتي 2020 و 2021 فهي تمثل أزيد من أربعة اضعاف وهي نسب جيدة توضح مدى إمكانية سداد الالتزامات قصرية الأجل، وهى تعطى مؤشرا للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الديون قصيرة المدى ،كما نلاحظ أن هناك أموال غير مستغلة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى تعطي أكثر مردودية.

– دراسة تأثير الضريبة علي جانب الأصول والخصوم :

يتم دراسة أثر الضريبة على جانب الأصول المتداولة وجانب الخصوم الجارية من خلال النسب التالية :

- ❖ نسبة الضريبة = قيمة الضريبة ÷ مجموع الأصول المتداولة
- ❖ نسبة الضريبة = قيمة الضريبة ÷ مجموع الخصوم الجارية

تلعب النسب الدور المتمثل في توضيح حجم الأثر (هل هو كبير متوسط أم ضعيف).

من جهة أخرى تلعب مقارنة مبالغ الضريبة بين جانبي الأصول والخصوم دور في تحديد جهة التأثير الأكبر هل هي في جانب الأصول أو جانب الخصوم.

الجدول رقم 28 : تأثير الضريبة على جانبي الأصول والخصوم

	البيان	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	نسبة الضريبة	%0,078	%0,028	%0,024
(القيم غير الجاهزة)	مبلغ الضريبة	104906,39	49346,08	50456,03
الخصوم الجارية	نسبة الضريبة	%0,617	%0,811	%0,481
(ديون قصيرة الأجل)	مبلغ الضريبة	161711	224796	160645

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من طرف المؤسسة

ولتسهيل قراءة معطيات الجدول نقوم بترجمتها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 6 : التمثيل البياني للتأثير الضريبة على جانب الأصول والخصوم للفترة 2019–2021

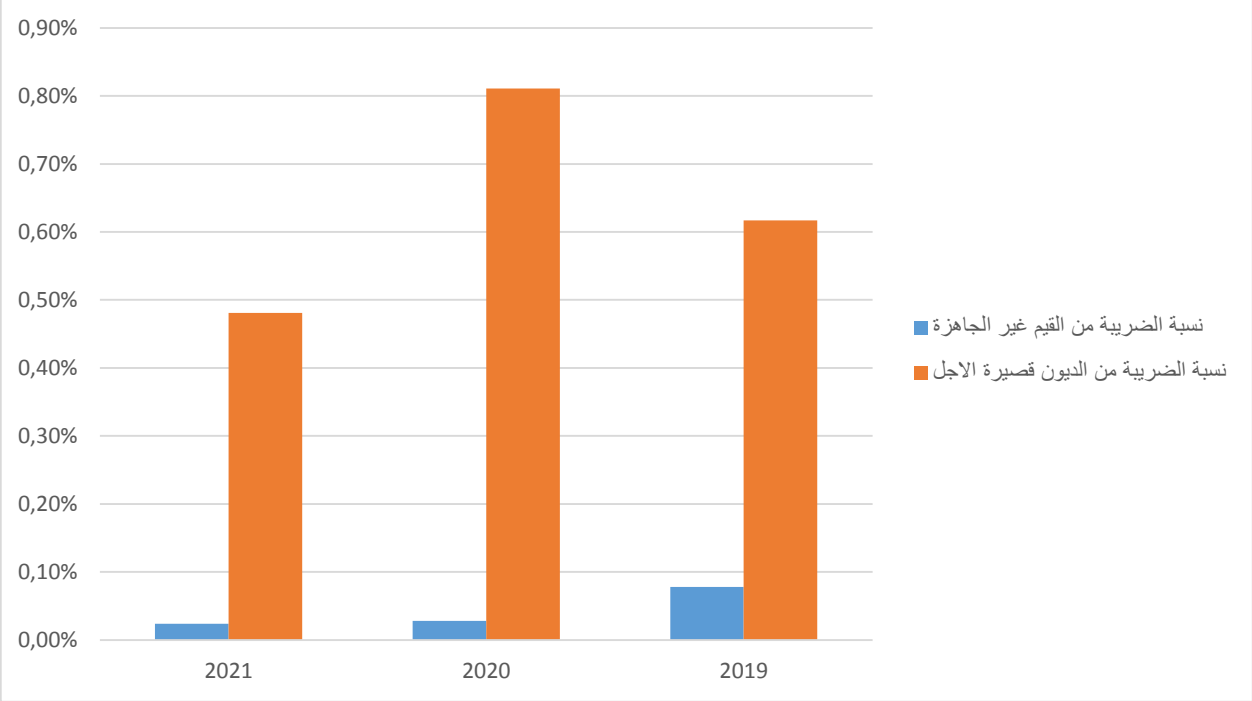

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 28

التعليق :

في جانب الأصول : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الضريبة بالنسبة إلى مجموع القيم غير الجاهزة تتناقص من سنة إلى أخرى، وقد بلغت خلال سنوات الدراسة 0.078 %، 0.028 %، 0.024 %، على التوالي، مما يعكس أن وزنها نسبي ذو تأثير هامشي لا يكاد يظهر على الأصول المتداولة.

في جانب الخصوم : نلاحظ أن مبلغ الضريبة سنة 2019 يمثل 0.617 % من الديون قصيرة الأجل أما خلال سنة 2020 فنلاحظ أنه ارتفع وأصبح يمثل 0.811 % من إجمالي الديون قصيرة الأجل ،لينخفض سنة 2021 فاصبح يمثل 0.481 % من إجمالي الديون قصيرة الأجل، مما يعكس أن تأثيرها هامشي أيضا على الخصوم الجارية ومن خلال النسب نستنتج أن نسبة الضريبة في جانب الخصوم أكبر من نسبتها في جانب الأصول وهذا ما يعكس تأثير سلبي على رأس المال العامل.

المطلب الثاني : دراسة تأثير مختلف الضرائب على التوازن المالي (من منظور الوظيفي)

يتم دراسة مؤشرات التوازن الوظيفي وذلك انطلاقا من الميزانية الوظيفية بالإضافة إلى معرفة تأثير الضريبة من هذا المنظور على جانب الاستخدامات والموارد.

أولا: بناء وعرض الميزانيات الوظيفية للمركب الصناعي والتجاري بالاعتماد على الميزانيات المالية الخاصة بالمؤسسة تم بناء الميزانيات الوظيفية المختصرة للفترة (2019 . 2021)

ونعرضها فيما يلي :

1. الميزانية الوظيفية المختصرة للمركب الصناعي والتجاري لسنة 2019

ويمكن توضيح الميزانية الوظيفية في الجدول التالي :

الجدول رقم 29 : الميزانية الوظيفية المختصرة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة – لسنة 2019

الاستخدامات	المبالغ	النسبة	الموارد	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة	1079508951,24	0,84	الموارد الدائمة	1252820712,09	0,98
			أموال خاصة	1081031893.66	0,85
			ديون مالية	171788818,43	0,13
الاستخدامات المتداولة	199499792,34	0,16	الموارد المتداولة	26188031,49	0,02
استخدامات الاستغلال	120429656,95	0,09	موارد الاستغلال	14889281,23	0,01
استخدامات خارج الاستغلال	4719734,17	0,004	موارد خارج الاستغلال	11298750,26	0,01
استخدامات الخزينة	74350401,22	0,06	موارد الخزينة	–	–
مجموع الاستخدامات	1279008743,58	100	مجموع الموارد	1279008743,58	100

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

2. الميزانية الوظيفية المختصرة للمركب الصناعي والتجاري لسنة 2020

ويمكن توضيح الميزانية الوظيفية في الجدول التالي :

الجدول رقم 30 : الميزانية الوظيفية المختصرة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة – لسنة 2020

الاستخدامات	المبالغ	النسبة	الموارد	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة	1098848485,05	0,82	الموارد الدائمة	1309982568,91	0,97
			أموال خاصة	1282533329,92	0,95
الاستخدامات المتداولة	238838481,93	0,17	ديون مالية	27449238,99	0,02
			الموارد المتداولة	27704398,09	0,02
استخدامات الاستغلال	112528407,64	0,08	موارد الاستغلال	12593395,09	0,009
استخدامات خارج الاستغلال	4246234,17	0,003	موارد خارج الاستغلال	15111003	0,0001
استخدامات الخزينة	122063840,12	0,09	موارد الخزينة	–	–
مجموع الاستخدامات	1337686967	100	مجموع الموارد	1337686967	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

3. الميزانية الوظيفية المختصرة للمركب الصناعي والتجاري لسنة 2021

ويمكن توضيح الميزانية الوظيفية في الجدول التالي :

الجدول رقم 31 : الميزانية الوظيفية المختصرة للمركب الصناعي والتجاري –قالمة – لسنة 2021

الاستخدامات	المبالغ	النسبة	الموارد	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة	1129212685,29	0,80	الموارد الدائمة	1369312678,36	0,97
			أموال خاصة	1338162456,46	0,95
الاستخدامات المتداولة	273465865,54	0,19	ديون مالية	31150221,90	0,022
			الموارد المتداولة	33365872,51	0,023
استخدامات الاستغلال	116960648,06	0,08	موارد الاستغلال	21977543,24	0,01
استخدامات خارج الاستغلال	2524586,17	0,001	موارد خارج الاستغلال	11388329,27	0,008
استخدامات الخزينة	153980631,31	0,10	موارد الخزينة	–	–
مجموع الاستخدامات	1402678550,83	100	مجموع الموارد	1402678550,87	100

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

ثانيا : تحليل عن طريق أدوات التحليل الوظيفي

يمكن استخراج مؤشرات التوازن المالي من منظور وظيفي والمتمثلة في ما يلي : رأس المال العامل الصافي الإجمالي ، الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، والخزينة الصافية للفترة (2019 – 2021) كما يلي:

1 حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :

هو ذلك الفائض المالي الناتج عن الموارد الدائمة المتاحة بعد تمويل الاستخدامات المستقرة ويحسب بالعلاقة التالية :

FRng = الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة

الجدول رقم 32 : رأس المال العامل الصافي الإجمالي للفترة (2019 – 2021)

البيان	2019	2020	2021
الموارد الدائمة (1)	1252820712,09	1309982568,91	1369312678,36
الاستخدامات المستقرة (2)	1079508951,24	1098848485,05	1129212685,29
FRng= (1) – (2)	173311760,85	211134083,86	240099993,07

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات الوظيفية المختصرة للمؤسسة.

التعليق :

نلاحظ أن FRng>0 أي موجب على طول سنوات الدراسة (2019 – 2021)، وهو ما يعني أن الموارد الدائمة (الثابتة) مولت كل الاستخدامات المستقرة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا يعطي مبدئيا أمانا ماليا للمؤسسة، وقد بلغ FRng سنة 2019 : 173311760,85 دج، أما خلال سنتي 2020، 2021 فقد بلغ : 211134083,86 دج، 240099993,07 دج على الترتيب، وهو في تزايد مستمر نتيجة للارتفاع في الموارد الدائمة واستخداماتها الثابتة.

2– حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg :

يعتبر من بين الأدوات التي قدمها التحليل الوظيفي وينتج الاحتياج المالي عندما تعجز المؤسسة على مواجهة ديونها ويمكن أن يتجزأ رأس المال العامل الإجمالي لي الاحتياج لرأس المال للاستغلال و الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال ويتم حسابهم كما هو مبين في العلاقات التالية :

BFRg = الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

ويحسب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال كما يلي :

BFRex = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

ويحسب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال كما يلي :

BFRhex = استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

الجدول رقم 33 : الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2019 – 2021)

البيان	2019	2020	2021
استخدامات الاستغلال	120429656,95	112528407,64	116960648,06
موارد الاستغلال	14889281,23	1259395,09	21977543,24
BFRex	**105540375,72**	**111269012,55**	**94983104,82**
استخدامات خارج الاستغلال	4719734,17	4246234,17	2524586,17
موارد خارج الاستغلال	11298750,26	15111003	11388329,27
BFRhex	**(6579016,09)**	**(10864768,83)**	**(8863743,1)**
BFRg	**98961359,63**	**100404243,72**	**86119361,72**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات الوظيفية المختصرة للمؤسسة.

التعليق :

- نلاحظ أن BFRg>0 موجب طوال فترة الدراسة (2019-2021) وهو ما يدل على حاجة المؤسسة للأموال لتغطية احتياجاتها، فقد بلغ احتياجها من رأس المال العامل سنة 2019 مبلغ 98961359,63 دج، ليرتفع سنة 2020 ويبلغ **100404243,72** دج أما سنة 2021 فنلاحظ انخفاض طفيف في مبلغ الاحتياج في رأس المال العامل ليبلغ 86119361,72 دج.

✓ نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال موجب طيلة فترة الدراسة (2019-2021) ،وهو ما يوضح أن استخدامات الاستغلال بحاجة إلى التمويل من موارد الاستغلال خلال سنوات 2019، 2020، 2021، بمبالغ قدرت بـ : 105540375,72، 111269012,55، 94983104,82 دج على الترتيب.

✓ أما بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال فنلاحظ أنه سالب طيلة فترة الدراسة، وهو ما يدل على أنه ليس هناك احتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال لتغطية الاستخدامات خارج الاستغلال.

3– حساب الخزينة الصافية TNg :

وهي تمثل مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال ويتم حسابها بالعلاقة التالية :

الخزينة TNg = رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng – الاحتياج في رأس المال العامل BFR g

وتحسب أيضا كما يلي :

الخزينة = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة

الجدول رقم 34 : الخزينة الصافية للفترة (2019 – 2021)

البيان	2019	2020	2021
(1) FRng	173311760,85	211134083,86	240099993,07
(2) BFRg	98961359,63	100404243,72	86119361,72
(2) – (1) = TNg	74350401,22	110729840,14	153980631,35

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات الوظيفية المختصرة للمؤسسة.

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة الصافية للمؤسسة حققت قيما موجبة خلال فترة الدراسة من سنة 2019 إلى سنة 2021 ،وهو ما يعكس أن رأس المال العامل الإجمالي قام بتغطية احتياجات رأس المال العامل وحقق فائضا، كما يدل على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها مع الغير.

نلاحظ أيضا أن مقدار الخزينة الصافية يرتفع من سنة إلى أخرى إذ بلغت 74350401,22، 110729840,14، 153980631,35 دج خلال سنوات 2019، 2020، 2021، على الترتيب. وهو ما يتيح للمؤسسة نوعا ما من التحرر المالي لابد من استغلاله في توسيع استثماراتها.

– دراسة أثر الضريبة على الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي :

يتم حساب نسبة الضريبة بالنسبة لجانب الاستخدامات المتداولة كما هو موضح في العلاقة التالية :

- نسبة الضريبة = الضريبة ÷ الاستخدامات المتداولة.

كما يتم حساب نسبة الضريبة لجانب الموارد المتداولة كما هو موضح في العلاقة التالية :

- نسبة الضريبة = الضريبة ÷ الموارد المتداولة

الجدول رقم 35 : أثر الضريبة على الاستخدامات المتداولة والموارد المتداولة للفترة 2019–2021

	البيان	2019	2020	2021
الاستخدامات المتداولة	نسبة الضريبة	%0,052	%0,020	%0,018
	مبلغ الضريبة	104906,39	49346,08	50456,03
الموارد المتداولة	نسبة الضريبة	%0,617	%0,811	%0,481
	مبلغ الضريبة	161711	224796	160645

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانيات الوظيفية المختصرة للمؤسسة.

من أجل معرفة تأثير الضرائب في جانبي الاستخدامات المتداولة والموارد المتداولة نترجمها في الشكل التالي:

الشكل رقم 7 : التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الاستخدامات المتداولة للفترة 2019–2021

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 35

الشكل رقم 8 : التمثيل البياني لتأثير الضريبة على الموارد المتداولة للفترة 2019–2021

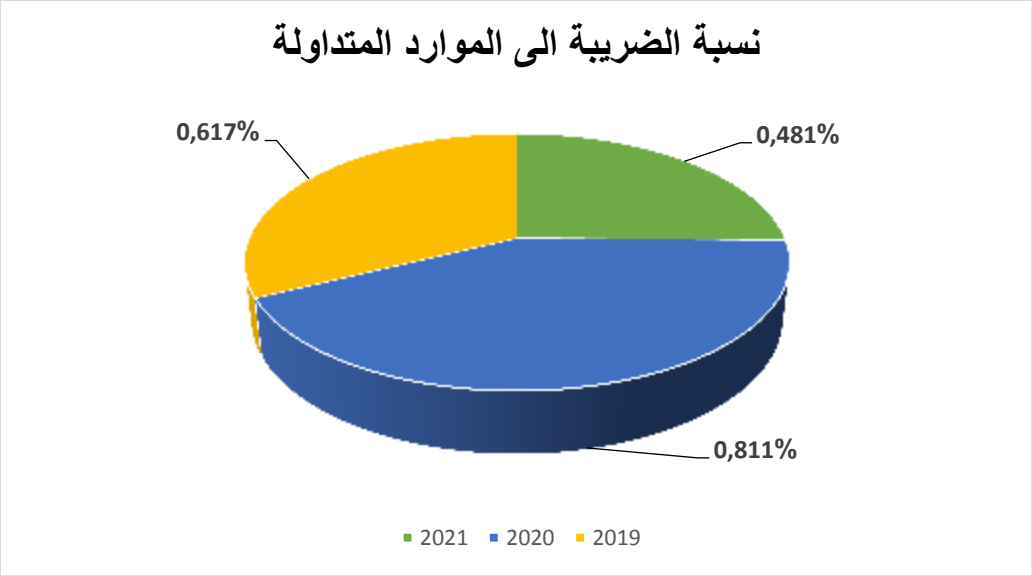

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 35

التعليق :

- نلاحظ أن الضريبة بالنسبة للاستخدامات المتداولة خلال سنة 2019 ضئيلة جدا إذ بلغت 0.052 % ، أما سنة 2020 فنلاحظ إنها قد انخفضت لتبلغ 0.020 % من إجمالي الاستخدامات المتداولة، في سنة 2021 عرفت أيضا انخفاضا لتمثل 0.018 % من اجمالي الاستخدامات المتداولة وهو ما يعكس أن الضرائب ناحية الأصول عديمة الأثر بالنسبة لدورة الاستغلال الخاصة بالمؤسسة.
- أما بالنسبة للضريبة ناحية الخصوم فنلاحظ أنها مثلت خلال سنة 2019 0.617 % من إجمالي الموارد المتداولة ، أما سنة 2020 فنلاحظ أنها قد ارتفعت لتبلغ أزيد من 0.811 % من اجمالي الموارد المتداولة ، لتنخفض سنة 2021 وأصبحت تمثل 0.481 % من الموارد المتداولة نتيجة انخفاض في قيمة الضرائب ناحية الموارد المتداولة. مما سبق نستنتج أن نسبة الضريبة في جانب الموارد أكثر من نسبتها في جانب الاستخدامات وهذا ينعكس تأثيره على الاحتياج في رأس مال العامل الاجمالي بتقليص قيمته.

المطلب الثالث : دراسة تشكل النتيجة وتأثير الضرائب على نتائج المؤسسة

يمكن دراسة العوامل المؤثرة على النتيجة وتشكل الربحية من خلال دراسة واستخراج نسب التكاليف الى مختلف النتائج التي تقتطع منها هذه التكاليف.

أولا: تقديم جدول حسابات النتائج لشركة

لجدول حسابات النتائج أهمية في توضيح التكاليف التي تؤثر عليها الضريبة.

1 – جدول حسابات النتائج :

الجدول رقم 36 : الجدول المختصر للحسابات النتائج للفترة 2019–2021

البيان	2019	2020	2021
- رقم الأعمال	871991887,36	923644664,85	841528976,09
- تغيرات المخزنات والمنتجات	1158808,72	(695217,20)	(505667,27)
- إعانات الاستغلال	2145544,36	656454,56	510544,81
- حسابات بين الوحدات	(70271607,39)	(22655823,79)	(5749600,82)
(1) إنتاج السنة المالية	805024633,05	900950078,42	835784252,81
- المشتريات المستهلكة	(662215334)	(722579567,72)	(655293192,25)
- الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	(10830845,56)	(9886959,20)	(11622277,99)
(2) استهلاك السنة المالية	(673046179,56)	(732466526,92)	(666915470,24)
(3) القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	131978453,49	168483551,50	168868782,57
- أعباء المستخدمين	(109799730,68)	(120269065,58)	(116102679,29)
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(4056535,15)	(6172938,14)	(5491442,92)
(3) إجمالي فائض الاستغلال	18122187,66	42041547,78	47274660,36
- المنتجات العملياتية الأخرى	8330031,53	20329312,78	9068647,51
- الأعباء العملياتية الأخرى	(1723997,04)	(3225899,08)	(128108,55)
- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	(17614813,38)	(15292243,62)	(17958222,32)
- إسترجاع على الخسائر القيمة والمؤونات	8340509,88	(4963513,28)	00
(4) النتيجة العملياتية	15453918,6	38889204,58	38256977
معدل النمو	-	%151,64	%-16,26

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق المتحصل عليه من طرف المؤسسة

نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن أرباح الشركة تدهورت في سنة 2021 حيث بلغت 16,26-

% مقارنة بالسنة السابقة 2020 حيث كانت 151,64 %.

2– تحليل أهم النسب لجدول حساب النتائج :

الجدول رقم 37 : تحليل نسب الجدول الحسابات النتائج للفترة 2019–2021

البيان	2019	2020	2021
استهلاك الفترة / رقم الاعمال	%77,18	%79,30	%79,25
استهلاك الفترة / انتاج الفترة	%83,60	%81,29	%79,79
أعباء المستخدمين / القيمة المضافة	%83,19	%71,38	%68,75
اهتلاكات والمؤونات / الهامش إجمالي للاستغلال	%97,20	%36,37	%37,98
استرجاع المؤونات / الهامش إجمالي للاستغلال	%46,02	%11,80	%00

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من طرف المؤسسة

التعليق :

نلاحظ أن استهلاكات الفترة نسبتها عالية من منظور رقم الأعمال ومن منظور إنتاج الفترة خلال سنوات الدراسة 2019،2021،2020، كذلك الأمر بالنسبة لأعباء المستخدمين والاهتلاكات ما يعني أن هذه التكاليف هي الأكثر تأثيرا على نتائج المؤسسة.

ثانيا : تأثير الضريبة على النتيجة

يكون لضريبة تأثير مباشر على نتيجة المؤسسة وهذا لأنها تتأثر بحجم الضرائب المفروضة عليها.

ويتم حساب نسبة الضريبة لي رقم الأعمال انطلاقا من العلاقة التالية :

❖ نسبة الضريبة = قيمة الضريبة ÷ رقم الأعمال

كما يتم حساب نسبة الضريبة لي القيمة المضافة لمؤسسة بالاعتماد على العلاقة التالية :

❖ نسبة الضريبة = قيمة الضريبة ÷ القيمة المضافة.

الجدول رقم 38 : تأثير الضريبة على رقم الأعمال والقيمة المضافة

	البيان	2019	2020	2021
رقم الأعمالCA	نسبة الضريبة	%0,46	%0,66	%0,65
	مبلغ الضريبة	4056535,15	6172938,14	5491442,92
القيمة المضافةVA	نسبة الضريبة	%3,07	%3,66	%3,25
	مبلغ الضريبة	4056535,15	6172938,14	5491442,92

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المتحصل عليها من طرف المؤسسة

التعليق :

- **نسبة الضريبة على رقم الاعمال :**

بلغت نسبة الضرائب سنة 2019 إلى رقم الاعمال 0.46 %، سنة 2020 0.66% من رقم الاعمال و 0.65 % سنة 2021 نلاحظ أن نسبة الضريبة أقل من 1% في السنوات الثلاثة أي أن تأثير الضريبة على نتيجة المؤسسة هامشي. رغم ذلك نلاحظ ارتفاع في تأثيرها لسنة 2019 مقارنة بسنة 2020 لتبقى قريبا ثابتة في السنة الموالية لها أي في سنة 2021.

نسبة الضريبة على القيمة المضافة :

نلاحظ أن نسبة الضريبة الى القيمة المضافة خلال فترة الدراسة (2019-2021) كانت متقاربة ومثلت 3% من حجم الضرائب على القيمة المضافة وهي نسب ضئيلة وبالتالي فإن لها تأثير بسيط مقارنة بعوامل الإنتاج.

خلاصة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بيها بالمركب الصناعي والتجاري مرمورة – قالمة – والتي ضمت السنوات الثلاثة 2019، 2020، 2021 ومن خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والتعمق في كل ما يتعلق بأهم الضرائب التي يخضع لها المركب ودراسة أثرها على الكشوف المالية، والتوازنات المالية والنتائج من منظور ذمي ومنظور وظيفي. وجدنا أن الأثر يتجلى في أثرين.

- أثر مباشر للضريبة مس أرصدة الميزانية وذلك من منظور ذمي بزيادة ديونها قصيرة الأجل مقارنة بالانخفاض في أصولها المتداولة وهو ما أدى للإضرار بالجدارة الائتمانية، أما بالنسبة لأثر الضريبة من منظور وظيفي فقد تجلى في زيادة مصادر تمويل وخفض الاستخدامات وهو ما يؤثر على التوازن المالي للمؤسسة.
- أثر غير مباشر للضريبة على الربحية يتمثل في التأثير على الأموال الخاصة وبدورها رأس المال العامل.

وفي حالة النشاطات الاقتصادية في الجزائر ومن خلال ما سبق ذكره في الدراسة الميدانية وجدنا أن للضرائب أثر هامشي على التوازنات الخاصة بالمؤسسة، وكذلك تبين لنا وجود أثر هامشي عل أرباحها المحققة وهذا راجع بالأساس للتشريع الجزائري الذي يعتبر متساهل مع المؤسسات الاقتصادية، حيث أنه يحرص على عدم عرقلة النشاط الاستثماري.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

من خلال معالجة الموضوع محل الدراسة المتمثل في أثر الضريبة على النشاط على التوازنات المالية تم تطبيق دراستنا على أرض الواقع في المركب الصناعي والتجاري مرمورة قالمة وذلك للوصول إلى معرفة الإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا والأسئلة الفرعية التابعة لها. وقد تم تغطية مختلف نواحي الموضوع من خلال جانب نظري وجانب تطبيقي.

حيث تطرقنا في الجانب النظري لمعرفة الضريبة بصفة عامة من خلال ذكر عموميات على الضريبة وكيفية تنظيمها الفني وأهم أنواع الضريبة وتصنيفاتها، وفي نهاية فصلنا الأول قمنا بتشخيص أهم ضرائب النشاط التي يتم فرضها على المؤسسات الاقتصادية ومن بينها الضرائب على الدخل (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات)، والضرائب على رقم الأعمال (الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني)، كما تناولنا أيضا أسس دراسة التوازنات المالية في المؤسسة من خلال تقديم التحليل الساكن (الذمي والتحليل الوظيفي) بالإضافة إلى التحليل الحركي الذي يعتمد على جدول التمويل.

بينما في الجانب التطبيقي قد قمنا بإسقاط ما توصلنا إليه في الجانب النظري على المركب الصناعي التجاري مرمورة قالمة حيث حاولنا من خلاله تقديم نظرة على المركب وإبراز هيكليه التنظيمي، واهم وظائفه واهدافه وبعد ذلك تطرقنا لدراسة الضرائب التي يخضع لها، وقمنا بتحليل أثر الضرائب من منظور ذمي ووظيفي.

ونلخص نتائج العمل الحالي في نتائج ذات صلت من الجانب النظري وأخرى ذات صلت بالجانب التطبيقي:

النتائج الخاصة بالجانب النظري :

- تعتبر الضريبة أهم مصادر الايرادات العامة وهي اقتطاع نقدي تفرضه جبرا ودون مقابل على المكلفين بالضريبة.
- تقوم الضريبة علي أسس ومبادئ والتي يجب علي الدولة مراعاتها أهمها مبدأ العدالة واليقين والملائمة في تحصيل.
- تسعى الدولة من خلال تطبيقها لتحقيق الموارد المالية بالإضافة إلى أهداف أخرى (اجتماعية، سياسية).
- تأخذ الضرائب على النشاط عدة أنواع ولعل أبرز أنواعها الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني.
- يمكن استعمال التحليل المالي لإثبات تأثير الضريبي على المؤسسة.

النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي :

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها في المركب الصناعي والتجاري مرمورة –قالمة– توصلنا للنتائج التالية :

- تحقيق المركب الصناعي والتجاري مرمورة قالمة لرأس مال العامل موجب خلال فترة الدراسة 2019-2021 وهذا يدل أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان مالي لتمويل احتياجاتها قصيرة الأجل وهو ما يجعلها تحقق الجدارة الائتمانية.
- تغطية المؤسسة لاستخداماتها باعتماد على مواردها الدائمة وهو مؤشر يجعلها تحقق توازنها مالي.
- المركب يتوفر على خزينة موجبة طيلت فترة الدراسة2019-2021.
- وجود تأثير للضريبة نسبي على القوائم المالية للمركب.
- وجود تأثير مباشر للضريبة علي الميزانية وهذا ما تثبته نسبة الضريبة في جانب الخصوم التي كانت أهم من نسبة الضريبة في جانب الأصول وهو ما ينتج عنه تخفيض رأس المال العامل لكن بمستوي محدود وهامشي.
- كما يظهر لنا تأثير مباشر للضريبة علي الميزانية الوظيفية وهو من خلال أن نسبة الضريبة في الموارد تفوق نسبتها في جانب الاستخدامات وهو ما يبرز وجود تأثير هامشي على الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي.
- للضريبة تأثير غير مباشر على جدول حسابات النتائج ويظهر هذا على تأثير على ربحية المركب.

بناء على النتائج السابقة يمكن تأكيد اختبار الفرضيات القائلة:

الفرضية الأولى :

من خلال دراستنا نؤكد صحة الفرضية لوجود تأثير هامشي للضريبة على التوازنات المالية، حيث توصلنا إلى أن للضريبة تأثير على الأصول والخصوم كما يلي:

- تناقص نسبة الضريبة بالنسبة إلى مجموع القيم غير الجاهزة.
- تذبذب نسبة الضريبة بالنسبة إلى مجموع الديون قصيرة الأجل.
- انخفاض نسبة الضريبة بالنسبة إلى الاستخدامات المتداولة.
- تذبذب نسبة الضريبة بالنسبة إلى الموارد المتداولة.
- ويظهر لنا أيضا تأثير الضريبة على جدول حسابات النتائج ونتائج المؤسسة.

الفرضية الثانية:

الفرضية صحيحة حيث تقوم الدولة باقتطاع نسبة من رقم الأعمال أو نسبة من القيمة المضافة وهذا لتمويل النفقات العامة وإعادة توزيعها على الهياكل القاعدية.

الفرضية الثالثة :

يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية بناءا على ما تم التوصل إليه في دراستنا لأثرها على الجانب الذمي حيث ينعكس عبئها على كل من الأصول والخصوم أما في الجانب الوظيفي فيتمثل عبئها على كل من الاستخدامات والموارد أما بالنسبة لعبئها على جدول حسابات النتائج ينعكس على كل من رقم الأعمال والقيمة المضافة.

اقتراحات وتوصيات :

وفي هذا الصدد قمنا بتقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها تعزيز التوازن المالي للمؤسسة من خلال النقاط التالية :

- للتخلص من العبء الضريبي من المستحسن دفع قيمة الضريبة في الآجال المحددة.
- على المركب الاستفادة من ميزة الاعفاءات الضريبية على منتجاته.
- التطلع على القوانين الجديدة التي ينص عليها التشريع الجزائري لتخفيف التأثير الضريبي.

آفاق البحث :

بعد دراستنا لهذا الموضوع لاحظنا وجود العديد من المجالات والدراسة والبحث حيث نقترح عدة عناوين لعلها تكون بحوث مستقبلية لطلبة الدفعات القادمة.

- الضرائب في ظل استحداث القوانين الجبائية الجديدة.
- أساليب تطبيق الضرائب على المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

2- أحمد نور، أحمد رجب عبد العلي، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.

3- الزغبي هيثم محمد، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

4- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

5- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

6- بن اعماره منصور، **الضرائب على الدخل الإجمالي**، دار هومه، الجزائر، 2010.

7- برحماني محفوظ، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

8- جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

9- وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية (التخطيط المالي- إعداد الموازنة التقديرية- النسب المالية- المشتقات المالية)**، الطبعة الثانية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012.

10- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

11- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007.

12- حميد بوزيدة، **التقنيات الجبائية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

13- حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)**، مؤسسة الورق، عمان، 2000.

14- طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار السلام للنشر والتوزيع، الاردن، 1997.

15- لهي بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

16- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

17– منير محمد شاكر واخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

18– محمود المبروك أبو زيد، **التحليل المالي "شركات وأسواق مالية"**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009.

19– محمود حسين الوادي، زكراء أحمد عزام، **مباديء المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

20– ميلود تومي، **محاسبة الرسم على القيمة المضافة**، دار القدس للطباعة، بسكرة، 2006.

21– مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

22– ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين**، الطبعة الثانية، الجزائر.

23– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار المحمدية، الجزائر.

24– ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

25– نعيم نمر داوود، **التحليل المالي نظرية تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار البداية، 2012.

26– سوزي علي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

27– سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الدجلة ،الأردن،2011.

28– عادل العلي، **المالية والقانون المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان.

29– عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.

30– عباس محمد محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2015.

31– عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، **الإدارة والتحليل المالي (أسس– مفاهيم– تطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار صفاء، عمان، 2006.

32– عبد المجيد قدي، **دراسات علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

33– عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، الطبعة العربية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

34– علي خليل وسليمان اللوزي، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

35– علي زغدود، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

36– رحال نصر، عوادي مصطفى، **جباية المؤسسة بين النظرية والتطبيق**، مطبعة سخري حي المنظر الجميل، الوادي، 2010-2011.

37– خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

38– خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

القوانين:

39– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 3،الفقرة الأولى، من "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"، 2022.

40– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المادة 85 من قانون المالية، سنة 2022.

41– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 2 من قانون الرسوم على قانون الأعمال، 2022.

42– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.

43– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 223 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.

44– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.

45– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 222 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.

46– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2022.

الأطروحات والمطبوعات:

47– بن يخلف مسعودة، **أثر الضريبة على المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

48– حجار مبروكة، **أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006.

49– نظيرة يحياوي، **دراسة حول التهرب والغش الضريبي حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998.

50– [1]– سمير عبد الرحمان محمد الدحلة، **النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي– دراسة تحليلية مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.

51– سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

52– سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مطبوعة دروس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2015/2014.

53– عدوان فاطمة، **التحليل المالي وأثره على الإقبال على الأدوات المالية**، مذكرة لنيل شاهدة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.

54– فاطمة الزهراء رمضاني، **الأثر الجبائي للبدائل التمويلية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011.

المراجع بالفرنسية:

55– Hubert de la bruslerie analyse financiére information et diagnostic Dunord 3 emeedition, paris, france

الملاحق

BILAN ACTIF

Exercice clos le 31 DECEMBRE 2019

U m: DA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2019	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2019	Montant Net au 31/12/2018
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Immobilisations incorporelles	A0	914 815,17	445 811,02	469 004,15	563 985,67
Immobilisations corporelles	A1	1 073 273 474,53	837 712 848,63	235 560 625,90	247 566 997,58
- Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
- Bâtiments	A1.2	26 372 106,93	13 447 117,10	12 924 989,83	12 843 923,42
- Groupe destinés à la cession		655 948 359,90	639 830 628,01	16 117 731,89	
- Autres immobilisations corporelles	A1.3	308 621 847,70	184 435 103,52	124 186 744,18	152 391 914,16
Immobilisations en cours	A2				
Immobilisations financières	A3				
Titres mis en équivalence [1]					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courant		**144 404,09**		144 404,09	144 404,09
Impôts différés – Actif	A3.1	5 176 257,45		5 176 257,45	4 801 731,77
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		1 079 508 951,24	838 158 659,65	241 350 291,59	253 077 119,11
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		99 456 058,29	60 244 734,41	39 211 323,88	26 486 723,27
- Stocks matières premières et fournitures					
Autres approvisionnements	A4.2				
Créances et emplois assimilés [1]	A5				
• Clients		20 868 692,27	4 884 948,71	15 983 743,56	14 263 359,71
Groupe et Associés	A5.1				
Autres débiteurs	A5.2	4 719 734,17		4 719 734,17	4 725 034,17
Impôts	A5.3	104 906,39		104 906,39	5 022 461,53
Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
Disponibilités et assimilés	A6				
Placements et autres actifs financiers courant	A6.1				
Trésorerie active	A6.2	74 350 401,22		74 350 401,22	37 172 016,65
TOTAL ACTIF COURANT (II)		199 499 792,34	65 129 683,12	134 370 109,22	87 669 595,33
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		1 279 008 743,58	903 288 342,77	375 720 400,81	340 746 714,44

[1] **Comptes à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés**

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31 Décembre 2019

Um: DA

PASSIF	Note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	P1	15 828 444,33	7 254 032,06
Autres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
Impact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
Impact résultant des corrections comptables (assainissement)			
Liaison Inter Unités		161 915 106,56	138 873 619,75
SITUATION NETTE (TOTAL I)		**177 743 550,89**	**146 127 651,81**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	P3	**149 710 901,60**	**149 710 901,60**
- Emprunts d'investissement		149 710 901,60	149 710 901,60
- Créditeurs Financiers –passif non courant			
Impôts différés - Passif			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	P4	**22 077 916,83**	**20 814 737,71**
- Provisions pour pensions et obligations similaires		22 077 916,83	20 814 737,71
- Autres provisions			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)		**171 788 818,43**	**170 525 639,31**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	P7	14 727 570,23	15 377 901,59
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
Fournisseurs matières premières			
Opérations Groupe	P8		
Impôts exigibles		161 711,00	118 657,21
Autres dettes	P9	11 298 750,26	8 596 864,52
Trésorerie Passive (concours bancaires courants – découvert)	P10		
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)		**26 188 031,49**	**24 093 423,32**
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)		**375 720 400,81**	**340 746 714,44**

BILAN ACTIF

Exercice clos le 31 DECEMBRE 2020

U.m: DA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2020	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2020	Montant Net au 31/12/2019
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
nmobilisations incorporelles	A0	914 815,17	540 792,54	374 022,63	469 004,15
nmobilisations corporelles	A1	1 091 408 677,37	852 982 573,27	238 426 104,10	235 560 625,90
Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
Bâtiments	A1.2	26 372 106,93	14 168 501,75	12 203 605,18	12 924 989,83
Groupe destinés à la cession		655 948 359,90	643 673 630,47	12 274 729,43	16 117 731,89
Autres immobilisations corporelles	A1.3	326 757 050,54	195 140 441,05	131 616 609,49	124 186 744,18
nmobilisations en cours	A2				
nmobilisations financières	A3				
ıtres mis en équivalence					
utres participations et créances rattachées					
utres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
êts et autres actifs financiers non courant		144 404,09		144 404,09	144 404,09
ıpôts différés – Actif	A3.1	6 380 588,44		6 380 588,44	5 176 257,45
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		1 098 848 485,07	853 523 365,81	245 325 119,26	241 350 291,59
CTIF COURANT					
ocks et en cours		89 582 785,70	60 244 734,41	29 338 051,29	39 211 323,88
Stocks matières premières et fournitures					
utres approvisionnements	A4.2	4 393 451,74	4 381 451,74	12 000,00	
roduits finis et encours	A5	1 205 037,37		1 205 037,37	
utres stocks		83 984 296,59	55 863 282,67	28 121 013,92	
Clients		22 896 275,86	4 884 948,71	18 011 327,15	15 983 743,56
Groupe et Associés	A5.1				
Autres débiteurs	A5.2	4 246 234,17		4 246 234,17	4 719 734,17
Impôts et assimilés	A5.3	49 346,08		49 346,08	104 906,39
Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
isponibilités et assimilés	A6				
acements et autres actifs financiers courant	A6.1				
ésorerie active	A6.2	122 063 840,12		122 063 840,12	74 350 401,22
TOTAL ACTIF COURANT (II)		238 838 481,93	65 129 683,12	173 708 798,81	134 370 109,22
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		1 337 686 967,00	918 653 048,93	419 033 918,07	375 720 400,81

Comptes à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31 Décembre 2020

Um: DA

PASSIF	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves			
Ecart de réévaluation			
Résultat net de l'exercice	P1	39 685 726,69	15 828 444,33
Autres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
Impact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
Impact résultant des corrections comptables (assainissement)			
Liaison Inter Unités		324 194 554,30	161 915 106,56
SITUATION NETTE (TOTAL I)		**363 880 280,99**	**177 743 550,89**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	P3		**149 710 901,60**
- Emprunts d'investissement			149 710 901,60
- Créditeurs Financiers –passif non courant			
Impôts différés - Passif		407 808,88	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	P4	**27 041 430,11**	**22 077 916,83**
- Provisions pour pensions et obligations similaires		27 041 430,11	22 077 916,83
- Autres provisions			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)		**27 449 238,99**	**171 788 818,43**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	P7	12 368 599,09	14 727 570,23
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
Fournisseurs matières premières			
Opérations Groupe	P8		
Impôts exigibles		224 796,00	161 711,00
Autres dettes	P9	15 111 003,00	11 298 750,26
Trésorerie Passive (concours bancaires courants – découvert)	P10		
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)		**27 704 398,09**	**26 188 031,49**
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)		**419 033 918,07**	**375 720 400,81**

BILAN ACTIF

***Exercice clos le 31 DECEMBRE 2021**

U m: DA

ACTIF	Note	Montant Brut au 31/12/2021	Amortissem. & pertes de valeur	Montant Net au 31/12/2021	Montant Net au 31/12/2020
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
nmobilisations incorporelles	**A0**	914 815,17	634 607,36	280 207,81	374 022,63
nmobilisations corporelles	**A1**	1 096 327 752,62	877 488 636,04	218 839 116,58	238 426 104,10
- Terrains	A1.1	82 331 160,00		82 331 160,00	82 331 160,00
- Bâtiments	A1.2	26 372 106,93	14 871 578,01	11 500 528,92	12 203 605,18
— Groupe d'actif destinés à la cession	A1.3	655 948 359,90	643 674 230,47	12 274 129,43	12 274 729,43
- Autres immobilisations corporelles	A1.4	331 676 125,79	218 942 827,56	112 733 298,23	131 616 609,49
nmobilisations en cours	**A2**	24 995 135,52		24 995 135,52	
nmobilisations financières	**A3**				
tres mis en équivalence					
utres participations et créances rattachées					
utres titres immobilisés (D.A.T > 12 mois)					
êts et autres actifs financiers non courant		**144 404,09**		144 404,09	144 404,09
npôts différés – Actif	A3.1	6 830 577,89		6 830 577,89	6 380 588,44
TOTAL ACTIF NON COURANT (I)		**1 129 212 685,29**	**878 123 243,40**	**251 089 441,89**	**245 325 119,26**
CTIF COURANT					
ocks et en cours		91 784 722,16	60 244 734,41	31 539 987,75	29 338 051,29
Stocks matières premières et fournitures Autres approvisionnements	A4.2				
réances et emplois assimilés	**A5**				
Clients	A5.1	25 125 469,87	4 884 948,71	20 240 521,16	18 011 327,15
Groupe et Associés					
Autres débiteurs	A5.2	2 524 586,17		2 524 586,17	4 246 234,17
Impôts	A5.3	50 456,03		50 456,03	49 346,08
Autres Créances et emplois assimilés	A5.4				
isponibilités et assimilés	**A6**				
acements et autres actifs financiers courant	A6.1				
ésorerie active	A6.2	153 980 631,31		153 980 631,31	122 063 840,12
TOTAL ACTIF COURANT (II)		**273 465 865,54**	**65 129 683,12**	**208 336 182,42**	**173 708 798,81**
TOTAL GENERAL ACTIF (I + II)		**1 402 678 550,83**	**943 252 926,52**	**459 425 624,31**	**419 033 918,07**

Comptes à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31 Décembre 2021

Um. DA

PASSIF	Note	2021	2020
.PITAUX PROPRES			
pital émis			
mes et réserves			
art de réévaluation			
sultat net de l'exercice	P1	38 221 782,45	39 685 726,69
tres capitaux propres : Report à nouveau	P2		
pact résultant du changement de méthodes et de référentiel			
pact résultant des corrections comptables (assainissement)			
ıison Inter Unités		356 687 747,49	324 194 554,30
SITUATION NETTE (TOTAL I)		**394 909 529,94**	**363 880 280,99**
SSIFS NON-COURANTS			
ıprunts et dettes financières	P3		
- Emprunts d'investissement			
- Créditeurs Financiers –passif non courant			
pôts différés - Passif		892 992,88	407 808,88
tres dettes non courantes			
ovisions et produits constatés d'avance	P4	**30 257 229,02**	**27 041 430,11**
rovisions pour pensions et obligations similaires		30 257 229,02	27 041 430,11
- Autres provisions			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS (TOTAL II)		**31 150 221,90**	**27 449 238,99**
SSIFS COURANTS			
ırnisseurs et comptes rattachés	P7	21 816 898,20	12 368 599,09
- Dettes sur immobilisations destinées à être cédées			
urnisseurs matières premières			
érations Groupe	P8		
pôts exigibles		160 645,00	224 796,00
tres dettes	P9	11 388 329,27	15 111 003,00
soreries Passive (concours bancaires courants – découvert)	P10		
TOTAL PASSIFS COURANTS (TOTAL III)		**33 365 872,47**	**27 704 398,09**
TOTAL GENERAL PASSIF (I + II + III)		**459 425 624,31**	**419 033 918,07**

نائب مدير المحاسبة بالنيابة

المدير العام بالنيابة
بن نوار عصمار

Code	Libellé de la Rubrique	Nombre	Base	Taux	Gains	Retenues
100	SALAIRE DE BASE	30,00			26 122,00	
113	PRIME DIFFERENTIELLLE		26 122,00	39,00	10 738,78	
114	IEP				10 187,58	
116	IFF		26 122,00	10,00	5 500,00	
122	PRI		26 122,00	44,00	2 612,20	
124	P R C		150,71		11 493,68	
121	IND TRANSPORT	20,00	350,00		2 000,00	
130	IND DE PANIER		76 552,47		7 000,00	
492	RET IRG		66 654,24	9,00		12 968,50
410	RETENUE SEC SOCIAL					5 998,88
227	PRIME SEMOULE				2 000,00	
513	RAP PRIME DIFFERENTIELLE				6 897,11	
				TOTAU X	84 551.35	18 967.38

Salaire Brut	Base I.R.G	Alloc. Famillales	Salaire de Poste	Net A Payer
77 654.24	76 552.47	0.00	66 654.24	65 583.97

Code	Libellé de la Rubrique	Nombre	Base	Taux	Gains	Retenues
100	SALAIRE DE BASE	30,00			26 122,00	
113	PRIME DIFFERENTIELLLE		26 122,00	39,00	10 738,78	
114	IEP				10 187,58	
116	IFF		26 122,00	10,00	5 500,00	
122	PRI		26 122,00	44,00	2 612,20	
124	P R C		150,71		11 493,68	
121	IND TRANSPORT	20,00	350,00		2 000,00	
130	IND DE PANIER		76 552,47		7 000,00	
492	RET IRG		66 654,24	9,00		12 968,50
410	RETENUE SEC SOCIAL					5 998,88
227	PRIME SEMOULE				2 000,00	
513	RAP PRIME DIFFERENTIELLE				6 897,11	
				TOTAU X	**84 551.35**	**18 967.38**

Salaire Brut	Base I.R.G	Alloc. Famillales	Salaire de Poste	Net A Payer
77 654.24	**76 552.47**	**0.00**	**66 654.24**	**65 583.97**

Exercice : 2019

BILAN FILIALE : Comptes de Résultats

Unité : Dinars

Comptes de Résultats	2019	2018	2019/2018
Chiffre d'affaires	871 991 887,36	857 358 589,92	1,70
Variation stocks produits finis et en cours	1 158 808,72	-2 407 749,00	148,13
Production immobilisée	2 145 544,36	4 634 453,76	-53 ,70
Subventions d'exploitation			
Cession inter unités	-70 271 607,39	-11 005 851,43	538,49
I, PRODUCTION DE L'EXERCICE	805 024 633,05	848 579 443,25	-5,13
Achats consommés	-662 215 334,00	-716 501 281,.37	-7,58
Services extérieurs et autres consommations	-10 830 845,56	-12 063 360,34	-10.22
I, CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	-673 046 179,56	-728 564 641,71	-7,62
II VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	131 978 453,49	120 014 801,54	9,97
Charges du personnel	-109 799 730,68	-108 215 401,88	1,46
Impôts, taxes et versements assimilés	-4 056 535,15	-3 332 944,83	21,71
IV, EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	18 122 187,66	8 466 454,83	114,05
Autres produits opérationnels	8 330 031 .53	17 590 249,86	-52,64
Autres charges opérationnelles	-1 723 997,04	-358 376,16	381,08
Dotations aux amortissements et aux provisions	-15 097 634,17	-19 551 004,90	-22,78
Dotations aux provisions	-2 517 179,21	-4 254 180,86	-40,83
Reprise sur perte de valeur et provisions	8 340 509,88	238 775,74	3 393,03
V, RESULTAT OPERATIONNEL	15 453 918,65	6 386 098,57	141,99
Produits financiers			
Charges financières			
VI ,RESULTAT FINANCIER			
VII, RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	15 453 918,65	6 386 098,57	141,99
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	374 525,68	867 933,49	-56,85
Participation des travailleurs au bénéfice			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	821 695 174,46	866 408 468,85	-5,16
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-805 866 730,13	-859 154 435,99	-6,20
VIII, RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	15 828 444,33	7 254 032,86	118,20
X, RESULTAT NET DE L'EXERCICE,	15 828 444,33	7 254 032,86	118,20

COMPTE DE RESULTAT (Ventilation par nature)

Période du 1er Janvier 2020 au 31 Décembre 2020

U m: DA

RUBRIQUES	Note	2020	2019
Chiffre d'affaires (HT) – Produits des activités courantes	CR1	923 644 664,85	871 991 887,36
- Ventes de marchandises	CR1.1	6 266 426,33	5 470 208,93
- V entes produits finis	CR1.2	917 285 738,52	866 521 678,43
- Ventes produits Intra-Groupe		92 500,00	
- Ventes autres produits	CR1.3		
- Autres prestation Services	CR1.4		
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	-695 217,20	1 158 808,72
Production immobilisée	CR2A		
Subventions d'exploitation		656 454,56	2 145 544,36
Cession inter-unités	CR3	-22 655 823,79	-70 271 607,39
I – Production de l'exercice		**900 950 078,42**	**805 024 633,05**
Achats consommés	CR4	-722 579 567,72	-662 215 334,00
- Achats consommés matières premières blés	CR4.1	-677 274 000,00	-615 351 480,00
- Autres achats consommés	CR4.2	-45 305 567,72	-46 863 854,00
Services extérieurs et autres consommations	CR5	-9 886 959,20	-10 830 845,56
II – Consommation de l'exercice		**-732 466 526,92**	**-673 046 179,56**
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I – II)		**168 483 551,50**	**131 978 453,49**
Charges de personnel	CR6	-120 269 065,58	-109 799 730,68
Impôts, taxes et versements assimilés	CR7	-6 172 938,14	-4 056 535,15
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**42 041 547,78**	**18 122 187,66**
Autres produits opérationnels	CR8	20 329 312,78	8 330 031,53
Autres charges opérationnelles	CR9	-3 225 899,08	-1 723 997,04
Dotations aux amortissements et aux provisions (DAP)	CR10	-15 292 243,62	-17 614 813,38
Reprise sur provisions et pertes de valeur	CR11	-4 963 513,28	8 340 509,88
V RESULTAT OPERATIONNEL		**38 889 204,58**	**15 453 918,65**
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00
VI RESULTAT FINANCIER		**0,00**	**0,00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**38 889 204,58**	**15 453 918,65**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS 19%)	CR12		

COMPTE DE RESULTAT (Ventilation par nature)

Période du 1er Janvier 2021 au 31 Décembre 2021

U m: DA

RUBRIQUES	Note	2021	2020
Chiffre d'affaires (HT) – Produits des activités courantes	CR1	841 528 976,09	923 644 664,85
- Ventes de marchandises	CR1.1	19 460 675,56	6 266 426,33
- V entes produits finis	CR1.2	822 068 300,53	917 285 738,52
- Ventes produits Intra-Groupe			92 500,00
- Ventes autres produits	CR1.3		
- Autres prestation Services	CR1.4		
Variation stocks produits finis et en cours	CR2	-505 667,27	-695 217,20
Production immobilisée	CR2A		
Subventions d'exploitation		510 544,81	656 454,56
Cession inter-unités	CR3	-5 749 600,82	-22 655 823,79
I – Production de l'exercice		**835 784 252,81**	**900 950 078,42**
Achats consommés	CR4	-655 293 192,25	-722 579 567,72
- Achats consommés matières premières blés	CR4.1	-604 022 160,00	-677 274 000,00
- Autres achats consommés	CR4.2	-51 271 032,25	-45 305 567,72
Services extérieurs et autres consommations	CR5	-11 622 277,99	-9 886 959,20
II – Consommation de l'exercice		**-666 915 470,24**	**-732 466 526,92**
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I – II)		**168 868 782,57**	**168 483 551,50**
Charges de personnel	CR6	-116 102 679,29	-120 269 065,58
Impôts, taxes et versements assimilés	CR7	-5 491 442,92	-6 172 938,14
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**47 274 660,36**	**42 041 547,78**
Autres produits opérationnels	CR8	9 068 647,51	20 329 312,78
Autres charges opérationnelles	CR9	-128 108,55	-3 225 899,08
Dotations aux amortissements et aux provisions (DAP)	CR10	-17 958 222,32	-20 255 756,90
Reprise sur provisions et pertes de valeur	CR11	0,00	0,00
V RESULTAT OPERATIONNEL		**38 256 977,00**	**38 889 204,58**
Produits financiers		0,00	0,00
Charges financières		0,00	0,00
VI RESULTAT FINANCIER		**0,00**	**0,00**
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**38 256 977,00**	**38 889 204,58**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires (IBS 19%)	CR12		

المدير العام بالنيابة

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعـــة 8 مـــاي 1945 قـــالمـــة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قســـــم علـــــوم التسييـــــر

الرقم: ...71.../ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 2022

قالمة في : 21/02/2022

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION
Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le :... .....

إلـــى السيـــد: ...المركب الصناعي والتجاري مرمورة عيلبوليس

الموضـــــوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربـــص

نحـــن رئيـــس قســـم علـــوم التسييـــر نشهـــد بـــأن:

الطالـــب(ة): ...بوازدي حمزة.....

الطالـــب(ة): ...حمدان ياسين.....

مسجل(ة) بقسم علـوم التسييـر سنـة (أولـى)/(ثانيـة) ماستـر .فرع : (علـوم التسييـر)/(علـوم ماليـة)

تخصص : .....مالية مؤسسة.....في حاجـة لأجراء زيارة ميدانيـة أو تربـص بمؤسستكـم .

موضوع الزيـارة: .....أثر الضرائب على النشاط على التوازنات المالية في المؤسسة.....

لـــذا نرجـــو من سيادتكـــم الموافقـــة لتحقيـــق هـــذه الغايـــة.

ولكـــم منـــا فائـــق التقديـــر و الاحتـــرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

د. أواعمر

رئيـــس القســـم

مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج
والبحث العلمي بقسم علوم التسيير
الدكتور عبد السلام ملايمية

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

تأشيرة المؤسســـة المستقبلـــة

Avis Favorable

المركب الصناعي والتجاري - مرمورة
قالمة

الملخص :

يهتم هذا العمل بموضوع الضرائب على النشاط، ونحاول أن نبرز أثر هذه الأخيرة على القوائم المالية وبالتحديد على الميزانية وتوازناتها، نظرا للأهمية البالغة لهذه الوثيقة في اتخاذ القرار من داخل وخارج المؤسسة، هذا العمل قمنا بدراسته من جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي ثم على مستوى المركب الصناعي والتجاري مرمورة قالمة، حيث توصلنا إلى أن للضرائب أثر هامشي على التوازنات المالية للمؤسسة وعلى ربحيتها.

الكلمات المفتاحية : الضرائب، الأثر الضريبي، القوائم المالية، التوازن المالي.

Summary :

This work is concerned with the subject of taxation on activity, and we are trying to highlight the effect of the latter on the financial statements, specifically on the financial budget and its balance, given the great importance of this document in decision-making from within and outside the institution. The industrial and commercial complex is Marmora Guelma, and in the end, we concluded that taxes have a marginal impact on the financial balances of the institution and its profitability.

Keywords: taxes, tax impact, financial statements, financial balance.